الجماهير

صحيفة أسبوعية سياسية جامعة

AL-GAMAHEER NEWSPAPER

العدد (625) - الأربعاء 2010/3/31 - 16 صفحة - 50 ريالا

مجلس الدفاع الوطني يفتي في كل شيئ

لا صوت يعلو على (حزب الأحزاب)..!

حساسية (بند تسليم الأسلحة) تبعد البرلمانيين عن صعدة

معلومة خاصة .. الحوثيين استولوا على 15 دبابة ومصفحة في الحرب السادسة

مقترح بإنشاء (العاصمة الكبرى)

كشف حمود محمد النقيب، رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس المحلي بأمانة العاصمة، عن مقترح لدمج أمانة العاصمة بمحافظة صنعاء كمحافظة واحده تحت مسمى (أمانة العاصمة الكبرى) وآخر لتقسيم محافظة صنعاء إلى محافظتين شرقية وغربية.

وأشار النقيب إلى أن المقترحين اللذين لم يتم البت فيهما حتى اللحظة يندرجان ضمن الحلول للحد من الخلافات المستمرة نتيجة التداخل في بعض الاختصاصات بين مديريات تتمة ص٢

من حوارات العدد

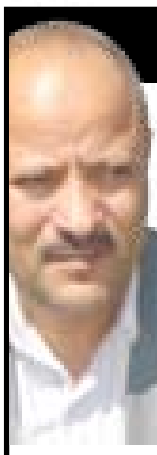

ناطق المشترك لـ(الجماهير):

تحريك الشارع خيار استراتيجي..

القانـــص:

ألاحـــرى بالنظام ترتيب البيت الداخـــلي

وزير سابق: الدولار سيصل إلى 250 ريال

نائب برلماني: أحذر من اندلاع حرب في الضالع

أستاذ جامعي: مطلوب فك الارتباط بين السلطة والثروة

تقرؤون لـ:

المفكر العربي معن بشور يدعو إلى تأصيل نهج المقاومة في الفكر القومي

كاتب قيادي اشتراكي:

انفصاليون باسم الوحدة !

معهد كارينغي:

اليمن تفتقر إلى (حكم رسمي فعال)

الخارجية الأمريكية:

القضاء اليمني ضعيف وفاسد وغير مستقل

المانحون يسألون: لماذا لم تستخدم التعهدات؟

أصدقاء اليمن يطالبون الحكومة بخطط واضحة وتحسين الوضع الأمني

طالب المشاركون في مؤتمر «أصدقاء اليمن» الحكومة اليمنية بتقديم خطط واضحة لإصلاحات التنمية وتحسين الوضع الأمني لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام، وتساءل المجتمعون: لماذا لم يستخدم اليمن جزءاً كبيراً من تعهدات المانحين التي وصلت إلى ٥,٧ مليارات دولار؟».

وفي الاجتماع المنعقد الاثنين الماضي في أبو ظبي تحت شعار (الاقتصاد والحكم الرشيد)، ترأسته الإمارات وألمانيا وبمشاركة ٢٠ دولة عربية وأجنبية وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية، دعت الحكومة اليمنية الجهات المانحة إلى الوفاء بالالتزامات المالية تتمة ص٢

على خلفية الأوضاع الأمنية ورفع الضريبة الجمركية

مجلس النواب يستدعي الحكومة الأسبوع القادم

الجماهير/ خاص

من المقرر أن تمثل الحكومة أمام مجلس النواب الأسبوع المقبل لتقديم إيضاحات حول سياستها الاقتصادية وما يتصل بقرارها الأخير برفع الضريبة الجمركية على ٧١ سلعة اعتبر نواب الكثير منها أساسية.

وبشكل منفصل سيحضر وزيرا الدفاع والداخلية لطرح تقرير مفصل عن الأوضاع الأمنية في عديد مديريات جنوبية، حسبما أقر البرلمان أمس الأول الإثنين.

وتعرضت الحكومة لانتقادات برلمانية أثارها رئيس الكتلة الاشتراكية، عيدروس النقيب، بتبنيه جمع ١٥ توقيعاً لأعضاء يطلبون فيها استدعاء وزير الداخلية لمساءلته عن حدوث قتلى وإصابات جراء إطلاق الأمن النار على مسيرة تشييع قتيل سابق في أعمال احتجاجية لما بات يعرف بالحراك الجنوبي في الضالع.

وأيده النائب المستقل صخر الوجيه بقوله: إن المجلس والحكومة تعاملا قبل سنوات بمكابرة مع مطالب حقوقية دفعت البلد ثمنها فيما بعد، مع تحويل تلك المطالب إلى دعوات انفصالية.

وأشار النائب الإشتراكي محمد صالح القباطي إلى أن ما يحدث في المحافظات الجنوبية هو مظاهر تتمة ص٢

طالب بوقف عسكرة الحياة المدنية

مشترك ذمار والضالع يدينان قمع السلطة للفعاليات السلمية

احتشد المئات من أعضاء وأنصار اللقاء المشترك بمحافظة ذمار صباح الأحد الماضي أمام بوابة المجمع الحكومي، رافعين لافتات تطالب السلطة المحلية بوضع حد للانفلات الأمني ونهب الأراضي والثأر، وفرض هيبة الدولة، وتوفير احتياجات المواطنين من مادة الغاز والإشراف على توزيعها.

وطالب المشاركون في الاعتصام- الذي جاء استجابة لدعوة أحزاب المشترك- بالكف عن الهجمة الشرسة ضد الصحفيين والصحف وحجب المواقع الإخبارية، وإيقاف محاكمات الصحف والصحفيين وإطلاق سراح المعتقلين منهم.

من جانبه أكد عبد الوهاب النجحي، رئيس اللجنة التنفيذية لأحزاب اللقاء المشترك بذمار، أن الاعتصام يأتي في ظل تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المحافظة، واتساع دائرة معاناة المواطنين في شتى مجالات الحياة، فضلا عن غياب عنصري الأمن والاستقرار والتصعيد الخطير للعنف الأمني في المحافظات الجنوبية.

وفي بيان لها -تلقت الجماهير نسخة منه- طالبت اللجنة التنفيذية لأحزاب المشترك بذمار بسرعة إلغاء عسكرة الحياة المدنية في المحافظات الجنوبية وبقية المحافظات، وتقديم مرتكبي جرائم تتمة ص٢

استبعد السجن والإجراءات الإدارية

مشروع قانون للصحافة يهمش وزارة الإعلام ويسجل الصحف في «التجارة»

الجماهير/ خاص

أحال مجلس النواب للجنة الدستورية - السبت الفائت - مشروع قانون للصحافة بديلاً عن القانون النافذ، تقدم به النائب عبدالمعز عبدالجبار.

واعتبر المشروع حرية التعبير حقاً لكل يمني بما في ذلك حقه في الحصول على مختلف المعلومات والأفكار، ونقلها للآخرين بشكل مكتوب أو مطبوع أو في أي قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها، مع الالتزام بقيود محددة بنصوص قانونية وضرورية لاحترام حقوق الآخرين وسمعتهم، ولحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة حسب المشروع.

وطالب الصحفي الالتزام فيما ينشره بمبادئ الدستور ومراعاة آداب المهنة بما يحفظ قيم المجتمع وحريات الناس، إلى جانب تجنب الانحياز إلى الدعوات التي تمزق المجتمع ووحدته أو تنطوي على تتمة ص٢

أبدى استعداده لزيارة مصر ولقاء مبارك

الأسد: المواطن العربي هو من يقيم القمة العربية..

الجماهير-خاص

اعتبر الرئيس بشار الأسد أن من يقيم القمة العربية هو المواطن العربي وليس الزعماء باعتبار أن هؤلاء الأخيرين جزء من القمة، داعياً نظراءه من الزعماء العرب لئلا يبقوا المبادرة العربية التي تقدمت بها سوريا قبل القبول الإسرائيلي، كون الرد الإسرائيلي قد صدر يوم صدور المبادرة عام ٢٠٠٢م، في إشارة إلى قول رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك «أرئيل شارون» بأن (المبادرة لا تساوي حتى الحبر الذي كتبت به).

تتمة ص٢

الحكومة تلغي بيع حصتها من نفط «خام مأرب»..

وزير النفط ينفي توقعات نضوب النفط ويعلن حل مشكلة الغاز في 2011م

على خلاف ما كانت توقعته هيئات ومؤسسات دولية بنضوب النفط في اليمن مع حلول العام ٢٠١٠، وما توقعته وشركة هنت عن نضوبه في ٢٠٠٥، نفى وزير النفط والمعادن (أمير العيدروس) ما وصفها بالشائعات القائلة بنضوب النفط مع حلول العام ٢٠١٢م، وأكد «جاء ٢٠١٠، وما زلنا ننتج ونصدر، وسنضل ننتج ونصدر بإذن الله».

وأضاف العيدروس: «كل ما يقال عن نضوب النفط مناقض للحقيقة والواقع، واليمن وحتى هذه اللحظة لم تستكشف كاملا، ولم نصل إلى المستوى المرضي في عمليات الاستكشاف، والاستكشاف الحقيقي والكبير لم يتحقق بعد، والجزء الأكبر لم يستكشف والبحر لم يمس».

وأشار الوزير إلى أن عمليات الاستكشاف الجارية تنفذ فقط في حوظي مأرب وشبوه، من أصل ١٣ حوضا هي مطابخ لإنتاج النفط.

واعترف بوجود «سياسة لم تكن موفق في عمليات استكشاف النفط خلال الفترة الماضية»، مشيراً إلى أن ما يقال عن نضوب للنفط، متعلق بالآبار القديمة فقط، والتي أنتجت بما فيه الكفاية، موضحاً إمكانية التغلب على نضوبها بتقنيات أكثر تطورا وتساعد على زيادة فرص استخراج النفط منها.

وأكد وزير النفط والمعادن أن مشكلة الغاز المنزلي ستحل ويتم التغلب عليها مع حلول العام ٢٠١١، وبعد الإنتهاء من تركيب الوحدة الخاصة بالفصل في منشأة بلحاف، لتعمل على إنتاج الغاز المنزلي من الغاز الطبيعي المسال، وبما يغطي احتياجات السوق والسكان، وقال:» بحلول العام ٢٠١١م، وبعد إدخال الوحدة الرابعة التي يتم تركيبها، سيتم ضخ كميات كبيرة من الغاز المنزلي؛ ستغطي إحتياجات السكان، وأكثر من حاجة السوق».

أقر مجلس الوزراء إلغاء قرار اللجنة العليا لتسويق النفط الخام، الخاص ببيع الكميات المعروضة من حصة الحكومة من نفط خام مأرب، البالغة (٦٠٠) ألف برميل شهرياً في السوق الخارجية، وإعادة تحويلها إلى مصافي عدن. وكلف المجلس وزارة النفط والمعادن بدراسة إمكانية شراء النفط الخام من الشركات العاملة في القطاعات المنتجة لخليط خام مأرب «حصة الشركات من النفط» لأغراض تكريره في شركة مصافي عدن؛ لتلبية احتياجات السوق المحلية المتنامية من المشتقات، وكذا خفض الكمية المستوردة منها.

وشكل المجلس في اجتماعه – الأحد الماضي – لجنة من كل من وزارات المالية والنفط والمعادن والكهرباء والطاقة والدفاع، لمراجعة مخصصات هذه الجهات من المشتقات النفطية، والرفع إلى المجلس بالنتائج لإقرار ما يلزم.

وأكد المجلس استمرار العمل بقراره رقم ٢٣ لعام ٢٠١٠م، الخاص بإيقاف التسهيلات الممنوحة للقطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالمشتريات من المشتقات النفطية من شركة النفط اليمنية، على أن يمتد هذا الإجراء إلى مشتريات كل من شركة مصافي عدن و الشركة اليمنية للغاز.

تنفيذاً لقرار مجلس الدفاع الوطني بترشيد الاستهلاك وحمايةٍ الصناعة المحلية..

الحكومة تفرض رسوماً إضافية على (71) سلعة مستوردة

أقر مجلس الوزراء – في اجتماعه الاستثنائي الأحد الماضي – فرض رسوم إضافية على عدد ٧١ سلعة غير أساسية من بينها السلع ذات الطابع الترفيهي، بنسب تتراوح ما بين ٥ – ١٥ ٪.

وتشمل قائمة السلع المشمولة بهذا الإجراء (سيارات نقل الضائع والأشخاص، خضر وفواكه معلبة، أسمنت، مياه معدنية ومياه غازية ومشروب الطاقة، ألبان وقشطة منكهة، أجهزة هاتف بأنواعها، زيوت طبخ، محركات ومولدات، بسكويت وكيك وكنافة وحلويات شرقية، عطور ومواد تجميل، صابون وغواسل بأنواعها، محضرات غذائية ما عدا ما هو للصناعة، أثاث، حلويات، ألبان وقشطة، شكولاته جاهزة، تلفزيونات وكاميرات، أسماك معلبة، لبان، ثوم، دراجات نارية، زنجبيل، مرابيع وبلاط ومرمر وترافين، دخن، تفاح، صلصات محضرة مثل الكتشاب والشطة ... الخ، مبيدات ومطهرات، تبغ للتدخين، حساء ومرق، ألواح ومصنوعات جبسية، دراجات هوائية، تمر، بطاطا، عسل طبيعي، برتقال، سجائر، أناناس، مصنوعات خشبية جاهزة، كمثرى، ألعاب أطفال، حلي الغواية «فالصو» مقلدة، لوز، آيسكريم ومحضرات بوضة، خلاصات وأرواح ومركزات « البن والشاهي»، آجر طوب بناء، الزبادي، زهور صناعية للزينة، تماثيل وأصناف الزينة، زبيب، فستق، أفاكادو، جوز الكاجو، بن، مجففات شعر وأيدي» كهربائية»، كيوي، مصنوعات الحصر والسلال، فراولة، خوخ، ملح، مشمش، ليمون، كرز، بصل، جوز عادي، بندق، ألواح ومصنوعات من خزف، تماثيل وأصناف للزينة، طماطم طازج، جوافة، عنب طازج).

والملاحظ على أغلب السلع المفروض عليها الرسوم الإضافية أنها سلع شبه ضرورية عند المستهلك متوسط الدخل وبعضها يستهلكها ذوا الدخل المحدود.

يأتي هذا كأول تجاوب حكومي لما كان أكده مجلس الدفاع الوطني (الأربعاء الماضي)؛ أكد على أهمية انتهاج سياسية اقتصادية ونقدية فعالة في ضوء كافة المتغيرات الاقتصادية، وبما يكفل خدمة الاقتصاد الوطني والتسريع بوتائر التنمية. وأقر المجلس اتخاذ الحكومة العديد من الإجراءات الكفيلة بالحد من الإنفاق ومعالجة الاختلالات في الإنفاق العام وحماية الاقتصاد الوطني من كافة الممارسات الضارة، وترشيد الاستهلاك خاصة للسلع الكمالية والترفيهية أو تلك السلع التي يتم إنتاجها محليا، ووضع ضوابط للاستيراد والحد من استيراد السلع غير الضرورية والمنافسة للسلع والمنتجات المحلية الزراعية والصناعية والحرفية وبما يكفل توفير الحماية للمنتجات المحلية، ومن خلال انتهاج سياسة ضريبية فعالة أسوة بما اتخذته عدد من الدول في هذا المجال.

تمات .. تمات .. تمات .. تمات .. تمات .. تمات .. تمات .. تمات .. تمات .. تمات .. تمات .. تمات .. تمات .. تمات .. تمات ..

مقترح بإنشاء

السلطة المحلية بأمانة العاصمة وما جاورها من المكاتب الخدمية التابعة لمحافظة صنعاء محملاً في الوقت ذاته السلطة المركزية مسؤولية استمرار تصعيد الخلافات بين الوحدات الإدارية في الأمانة ومحافظة صنعاء وبالذات مكاتب (الأشغال والضرائب والواجبات).

وقال في تصريح صحفي:»إن تهاون السلطة المركزية في إيجاد الحلول الجذرية الحقيقية وحسم إشكالية هذا التدخل في الاختصاصات أدى إلى استمرار الخلافات خصوصا وان أمانة العاصمة لها قانون صدر في عام ١٩٨٨م يحدد أطرافها بشكل واضح الأمر الذي لم تلتزم به المكاتب التنفيذية في محافظة صنعاء».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخلاف بين السلطتين المحليتين في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء يتركز في مديرية بني الحارث وأجزاء من مديريتي السبعين ومعين الواقعة على الحدود بين الأمانة والمحافظة.

أصدقاء اليمن يطالبون

التي قطعتها قبل أربع سنوات لمساعدة اليمن الذي يعاني من الفقر وتهديدات القاعدة. وتقدمت بالمشاريع المقررة في إطار الخطة الخمسية لتنمية اليمن بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ والتي تحتاج إلى تمويل يصل إلى ٤٤ مليار دولار. وطالبت اليمن الاجتماع التركيز على بعض القضايا والتحديات الملحة في الأجل القصير والمتوسط والخروج بتصورات عملية لمعالجتها.

وقال المهندس هشام شرف، نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي، إن الطريق ما يزال طويلا لتحسين مستوى التنمية وتكوين أسس بناء الدولة، ويحتاج إلى تضافر كل الجهود لتجاوز الصعوبات والتحديات التي تعيق مسيرة التنمية وتقوض مقومات الأمن والاستقرار.

وأشار شرف، في كلمته أمام الاجتماع، إلى أن تصنيف اليمن ضمن الدول الواقعة خارج المسار بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول العام ٢٠١٥ يعني أن هناك حاجة متزايدة لحشد الموارد للوصول إلى تلك الأهداف أو تحقيق الحد الأدنى الممكن منها، وخاصة ما يتعلق بالتخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة، وتوسيع فرص التعليم وتحسين الظروف الصحية والبيئية للسكان.

وقال نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي : "إن التحدي يكمن في التراجع المستمر في إنتاج النفط الخام وحصة الحكومة منه، الأمر الذي يؤثر سلبا على استدامة وضع المالية العامة وحصيلة الدولة من النقد الاجنبي ومن ثم سعر صرف العملة الوطنية وقوتها الشرائية بالإضافة إلى إضعاف قدرة الدولة على التوسع في البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية".

وأضاف " إن الحكومة تقوم حاليا بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي بهدف تنفيذ حزمة إصلاحات تستهدف تحقيق مستويات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار المالي، إضافة إلى توسيع أجندة الإصلاحات الوطنية وتبني تنفيذها من خلال خطط زمنية محددة .

وتابع " الوضع الذي تتجه إليه المالية العامة غاية في الخطورة، والبرنامج المزمع تنفيذه مع الصندوق سيساهم باتخاذ تدابير جادة للمعالجة والمضي بوتيرة قوية ومنتظمة في الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والادارية والتي يتوقع أن تأتي ثمارها في المدى المتوسط والطويل" .

وعبر شرف عن أمله في أن يركز الاجتماع على بعض القضايا والتحديات الملحة في الأجل القصير والمتوسط، والخروج بتصورات عملية لمعالجتها، وأبرزها استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاستدامة المالية للموازنة العامة للدولة.

وتابع بقوله "وهذا يعطي الفرصة لاستيعاب العمالة اليمنية، ليس فقط الماهرة وإنما وبشكل أكبر العمالة محدودة المهارة، الأمر الذي سيلبي احتياجات سوق العمل الخليجي من ذلك النوع من الأيدي العاملة من جهة، وسيساهم في الحد من اختناقات سوق العمل اليمني من جهة أخرى" .

من جهته جدد مساعد وزير الخارجية الإماراتي للشؤون الاقتصادية، خالد غانم الغيث، التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بمواصلة التعاون مع البلدان الصديقة من أجل مصلحة المجتمعين اليمني والدولي ولضمان المضي قدما بالشراكة مع اليمن.

وأضاف "هذا هو أول اجتماع للتشاور والتنسيق حول آلية مجموعة العمل، وسيتم من خلاله التركيز على وضع التوصيات وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة للحكومة اليمنية ودعم تنفيذها من خلال أصدقاء اليمن" ، موضحا أن الفريق سيقدم تقريراً إلى الاجتماع الوزاري المقرر عقده في الرياض خلال مايو المقبل.

وتابع: إن الجهود لا تقتصر فقط على مناقشة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، لكن أيضا لوضع التوصيات وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة للحكومة اليمنية، ودعم تنفيذها من خلال فريق عمل مجموعة أصدقاء اليمن. وأكد أن المجتمع الدولي شرع في التعاون والعمل مع الحكومة اليمنية لعدة سنوات لمعالجة التحديات والمشاكل التي تواجهها .. مبينا الحاجة إلى تحسين الوضع الأمني لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام.

وأردف " أي رد على هذه المشاكل يجب أن يكون شاملا، وخطة العمل يجب أن تكون واضحة، ويكون هناك توجيه مستمر للفريق للتغلب على التحديات التي يواجهها اليمن على نطاق أوسع" .

من جهته أشار رئيس دائرة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الألمانية، رئيس الوفد الألماني المشارك في الاجتماع رالف تراف، إلى أهمية الاجتماع في استكشاف الفرص والمجالات التي يمكن للحكومة اليمنية أن تحقق نجاحات فيها بمواجهة التحديات الاقتصادية، وتحديد المجالات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم والمساندة الضرورية لليمن

وكان من المقرر أن يستغرق الاجتماع يومين إلا أنه انتهى الاثنين، وتم الاتفاق على أن يلتقي المجتمعون في ألمانيا في موعد لم يحدد.

مجلس النواب يستدعي

لأزمة سياسية تحتاج معالجتها لحلول سياسية وليس لإجراءات أمنية وعسكرية، حاثا البرلمان لان يكون جزءا من الحل.

وقال مقرر كتلة الإصلاح المعارض، عبدالرزاق الهجري، إن هناك تخاذل حكومي تجاه جناة قاموا بقتل مواطنين وقطع طرقات.

وعبر النائب في كتلة المؤتمر، عبدالجليل جازم، عن يأسه من قدرة البرلمان على اتخاذ قرار شجاع ولو لمرة واحدة إزاء ما يحصل من اختلالات.

وطالب المؤتمري، محمد مقبل الحميري، بألا يحول أعضاء قاعة النواب إلى منبر لتشجيع الخارجين على القانون. ودعا زميله من الضالع، صالح الشرجي، إلى تحري الإنصاف في تناول ما يدور في الضالع التي قال إنها تعاني منذ قيام الثورة مؤكدا الوقوف ضد كل من يرفع أعلاما تشطيرية ويقطع الطرق ويزعزع الاستقرار، في انتقاد منه والحميري لرئيس كتلة الإشتراكي.

وبخصوص رفع ضريبة رسوم جمركية على سلع، قال نائب رئيس كتلة الإصلاح زيد الشامي إن أكثرها ليست كمالية، حسبما ذكرت الحكومة. مشيراً إلى أن مثل هذه القرارات تضعف ثقة الناس بالحكومة التي لديها برامج محددة تسير عليها، وفقا للشامي.

وعدّ نواب القرار الحكومي مخالفاً للدستور الذي يحظر إنشاء أي ضرائب أو رسوم بدون قانون.

مشترك ذمار والضالع

القتل بحق المدنيين الأبرياء إلى العدالة، وكذا الإفراج الفوري عن السياسيين والمعتقلين على ذمه الحراك السلمي وحرب صعدة.

وأدان البيان أعمال العنف والقمع التي تمارسها السلطة تجاه الفعاليات السلمية في المحافظات الجنوبية والتي راح ضحيتها عشرات الأبرياء من المواطنين والعسكريين، محملا السلطة المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد ونتائجه الكارثية على وحدة البلد وأمنه واستقراره.

كما حذر البيان السلطة من مغبة التمادي في استمرار فرض الجرع خصوصاً في ظل التدهور الاقتصادي المريع والفساد المستشري في جميع أجهزة الدولة المالية والإدارية، داعياً إياها إلى القيام بواجبها في ضبط المتلاعبين بالأسعار والعابثين بقوت المواطنين ولقمة عيش أطفالهم وإيقاف تدهور العملة الوطنية.

وجدد المشترك تأكيده على أن الوسيلة الوحيدة لإنقاذ الوطن والخروج به من الأزمة الوطنية الشاملة، والتي تشكل القضية الجنوبية أبرزها، تكمن في الحوار الوطني الجاد المفضي إلى حل المشكلات على قاعدة الشراكة الوطنية والمواطنة المتساوية والتعددية والقبول بالآخر والمشاركة الحقيقية لأبناء الوطن في السلطة والثروة وصناعة القرار، مشيراً إلى أن هذه الفعاليات ما هي إلا انتصار الوحدة الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ م، القائمة على التعددية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

وفي محافظة الضالع أدانت أحزاب اللقاء المشترك ما وصفتها بالأعمال الإجرامية التي أقدمت عليها أجهزة الأمن أثناء تشييع جنازة أحد المواطنين السبت الماضي، وأسفرت عن إصابة ٣٩ مواطناً برصاص الأمن، داعية السلطة إلى الكف عن العبث بأرواح الناس ووقف قمع الاحتجاجات السلمية ورفع النقاط وإنهاء المظاهر العسكرية وفك الحصار المفروض على المدينة خصوصاً والمحافظة عموماً منذ مطلع مارس، وإعادة خدمات الهاتف، ووقف حملة الملاحقات والمداهمات وبما يضمن عودة الحياة إلى طبيعتها. كما دعت إلى محاكمة من أطلق النار على موكب التشييع وأمر بذلك، ومعالجة الجرحى وإطلاق سراح كافة المعتقلين، وإعادة الدراجات النارية التي تم احتجازها لأصحابها.

وأعلنت أحزاب المشترك بالضالع رفضها لما أسمتها حالة الطوارئ المعلنة وسياسة العقاب الجماعي، معربة عن استنكارها الشديد لقيام أجهزة الأمن باعتقال الطبيب الجراح محسن الحاج الصبحي ومنعه من ممارسة واجبه الإنساني في إسعاف الجرحى.

وكانت أحداث الضالع قد فرضت نفسها على جلسة البرلمان الأحد الماضي، حيث أقر المجلس استدعاء وزيري الداخلية والدفاع إلى جلسة الاثنين للوقوف أمام تلك الأحداث الدامية التي أسفرت عن مقتل شخص وإصابة أكثر من ٣٠ آخرين كانوا يسيرون في تشييع جنازة أحد قتلى الحراك.

مشروع قانون للصحافة

ازدراء الأديان السماوية.. وبالمقابل تضمن نصاً يعاقب كل من أهان صحفياً أو تعدى عليه بسبب عمله بعقوبات التعدي على الموظف العام.

وخلافا لصلاحيات منحها القانون النافذ لوزارة الإعلام، حصر مشروع عبدالجبار دورها في اعتماد الصحفيين العرب والأجانب مراسلين للصحف ووكالات الأنباء لمدة عام قابل للتجديد.

وفيما اقتصر النافذ على المطبوعات اشتمل القانون الجديد على نص يعطي الحق في إصدار الصحف الإلكترونية والمطبوعة للمواطنين والأحزاب والأشخاص الاعتبارية والمنظمات الجماهيرية، وعدل عن اشتراط إصدار الأفراد لصحف بالحصول على ترخيص من وزارة الإعلام – كما في القانون الحالي – إلى الاكتفاء بطلب تسجيل لوزارة التجارة تصدر بموجبه ترخيصاً.

وألغى مشروع القانون عقوبة سجن الصحفي، والإجراءات الإدارية من مصادرة وتوقيف وردت في القانون النافذ، وحصر العقوبات بغرامة مالية لا تزيد على ربع الراتب في حق الصحفي، و١٠٪ من رأس مال الصحيفة المقيد لدى وزارة التجارة عند إصدار الترخيص..

وحدد محظورات النشر بما يسيء للعقيدة الإسلامية أو يحقر الأديان السماوية، وأي دعوة صريحة لتجزئة البلد أو استخدام العنف والإرهاب أو الدعوة لكراهية جماعة دينية أو عرقية أو جهوية. وكذا الإعلانات المتضمنة عبارات أو صور فاحشة، وما يمس الحياة الخاصة الفردية والعائلية.

ويتألف مشروع القانون من خمسة أبواب تشمل (٦٦) مادة.

ومن المقرر أن تصدر اللجنة الدستورية رأيها بمدى انسجام المشروع مع الدستور وجواز نظر النواب فيه، تمهيداً لإحالته للجنة الإعلام المختصة لدراسته.

الأسد: المواطن العربي

وقال: إن سورية تقدمت بمبادرة إلى القمة لإدارة الخلافات العربية العربية، وآلية لعقد القمة وطرح المبادرات قبل إنعقاد القمة بفترة كافية لضمان نجاحها». مشيراً إلى أن الكثير من الخلافات سببها طريقة تعاملنا مع القمة وليس القضايا ذاتها.

وأضاف الرئيس الأسد في معرض الإجابة على تساؤلات للصحفيين – عقب اختتام القمة العربية العادية الثانية والعشرين المنعقدة خلال الفترة (٢٧–٢٨) من مارس المنصرم بمدينة سرت الليبية – «في هذه القمة لم يكن هناك عودة للوراء، وفي العام الماضي تحققت أشياء كثيرة في العلاقات العربية العربية، ولن تظهر نتائجها الآن.. ربما لاحقاً».

وردا على سؤال حول عملية السلام وشروط تحقيقه مع إسرائيل، قال الرئيس الأسد:»نحن لا نثق بالإسرائيليين ولا نعتقد أنهم يريدون السلام، لذلك نقول أن الذراع الآخر لتحرير الأرض هو المقاومة».

وتابع الرئيس الأسد:»لا يوجد شروط بل يوجد حقوق، وهناك فرق بين الحقوق والشروط، ونحن نتحدث عن حقوق، والحقوق لا يساوم عليها ولا يتنازل عنها وليست موضوع نقاش.. وهي الأساس الذي ننطلق منه في عملية السلام».

وفيما يتعلق بتحفظ سورية في اجتماع لجنة مبادرة السلام العربية، قال الرئيس الأسد:»بالنسبة لما حصل في القاهرة كان موقفنا واضحاً، والموضوع ليس من صلاحيات لجنة مبادرة السلام العربية، هذا أولا.. وثانيا إذا كان هناك طرف يريد أن يتحرك في عملية السلام فعليه أن يتحرك بقرار ذاتي ويتحمل مسؤولية النجاح أو الفشل».

كما أعلن الرئيس السوري بشار الأسد –وفق تقارير إخبارية– استعداده للقاء الرئيس المصري حسني مبارك، وإنجاز ملف المصالحة والعلاقات العربية – العربية، مؤكداً في الوقت ذاته أن بلاده مع المصالحة في كل الأوقات وليست مسؤولة عن تعطيل المصالحة، مشدداً على ضرورة أن يكون العمل العربي المشترك مسؤولية الجميع.

وبحسب مراقبين فإن رئيسي القمة السابقة والحالية، وهما على التوالي: أمير قطر حمد بن عيسى آل ثاني والزعيم الليبي العقيد معمر القذافي، تميزا؛ الأول بصراحته وشفافيته التي لخصها بقوله: إن شعوب الأمة تنتظر من القمة ما هو أكبر و أقوى من لغة الشجب والإدانة»، والثاني بتلقائيته اللاذعة التي أدار بها القمة، إضافة إلى الرئيس السوري بشار الأسد، ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.. كانوا بالفعل نجوم القمة؛ وذلك لاتفاقهم على مبدأ التضامن مع القدس، والتصدي للتحديات الإسرائيلية المتمثلة في تهويد مدينة القدس، والاستمرار في بناء المستوطنات، على أساس أن القدس عاصمة لإسرائيل.. وهو جنون؛ على حدّ وصف الزعيم التركي أردوغان، الذي قال إن اسطنبول لا تقل بالنسبة له في أهميتها عن أهمية مكة وصنعاء ودمشق والقدس، وأن مصير تركيا مرتبط بمصير العرب.

الخلاصة أن القمة انفضت على عجل وختمت بجلسة بلا كلمات، بعد جلسة مغلقة نوقش فيها مقترح اليمن المتعلق بتأسيس اتحاد عربي كضرورة تستدعيها التحديات التي تواجهها الأمة، وقد شاب هذه الجلسة شيء من الجدل بين الرئيس بشار الأسد، المعروف باحتضانه للمقاومة الفلسطينية، وبين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، بسبب مسألة التعاطي مع المقاومة، ومبدأ تبنيها كخيار استراتيجي في المعركة المصيرية مع العدو الصهيوني.

وكان من أبرز معالم القمة الرفض المصري لمبدأ تداول موقع الأمين العام للجامعة العربية باعتباره خصوصية مصرية؛ وكذلك الرفض بالإجماع لمطلب وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الذي طلب عقد القمة العربية القادمة في بغداد.

وانفض زعماء العرب بعد الاتفاق على عقد قمة استثنائية تقرر عقدها في سبتمبر القادم، على أنّ تسبقها قمة أخرى تعقد في قطر خلال ثلاثة أشهر؛ تخصص لدراسة الوضع في القدس، وإمكانية اتخاذ خطوات لإنقاذها مما تواجهه من مخطط التهويد الإسرائيلي.

الجماهير

رئيس التحرير/ **طلال جامل**

اسبوعية - سياسية - جامعة - تأسست عام 1957

تصدر عن حزب البعث العربي الإشتراكي - قطر اليمن

المراسلات باسم : **رئيس التحرير**

العنوان: صنعاء الحي السياسي- جوار جامع العاقل- شارع عمان - هاتف: 01/ 223644

فاكس: 01/ 234487

التوزيع: مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر

الاعلانات: 777094535

لجنة الحوار الوطني تبحث في:

السبيل إلى الخروج من الأزمة الوطنية

■ علي محمد حسن

أكد د. ياسين سعيد نعمان، الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، أن مشروع رؤية الإنقاذ الوطني -الصادر مؤخراً عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني- يعد محصلة تفاعلات سياسية وفكرية لقوى سياسية واجتماعية ناضلت طويلاً من أجل يمن حر ومزدهر، منوهاً في الوقت ذاته إلى أن الإعلان عن هذه الوثيقة شكل في حد ذاته حدثاً نوعياً في الحياة السياسية اليمنية انتقل بها إلى داخل الهم الفعلي للوطن, بعد أن ظلت تلامس هذا الهم من بعيد, وتتحاشى الواقع الملغوم بصلف وكبرياء الاستبداد والنخب المتنفذة .

ردم الفجوات

وفي الندوة التي أقامتها اللجنة السياسية والدستورية في لجنة الحوار الوطني الخميس الماضي بصنعاء ،تحت عنوان «سبيل الخروج من الأزمة الوطنية»، أستعرض ياسين نضالات أحزاب اللقاء المشترك وما قطعته من أشواط هامة على طريق ردم الفجوات التي ظل الجهد الوطني يتعثر فيها، وسد الشروخ العميقة التي تسلل منها اليأس والإحباط إلى النخب والقوى التي حملت راية التغيير.. ومنها إلى الجماهير العريضة التي غرقت هي الأخرى في هموم تضاءلت معها مساحة الاستعداد للكفاح والتضحية؛ بعد أن رأت حلمها في النهوض ينكسر ونضالها يصادر، وحقوقها تقمع.

وأشار إلى أن اللقاء المشترك صمد أمام كل التحديات بصورة أثبتت أنه يمثل حاجة وطنية ملحة.. في لحظة تاريخية استطاع منتسبوه أن يلتقطوها بمهارة وجرأة ومسؤولية، وتمكنوا عبر حوارات طويلة وشفافة وصريحة من استعادة شتات الجهد الوطني من الزوايا والفجوات التي توزع فيها، وإعادة بنائه بروح وثابة وتطلعات منسجمة مع نضالات الشعب اليمني وأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر.

وأفاد «ياسين» بأن أحزاب المشترك أدركت منذ الوهلة الأولى أن رسالتها الوطنية تكمن في تجديد الفكر السياسي اليمني، وتقديم البرهان من خلال العقل الفعال لا العقل المنفعل؛ وذلك عبر الانخراط في عملية موضوعية تراكمية قام على إثرها بصياغة رؤيته السياسية للإنقاذ الوطني؛ كمنهج يستدل بها على صحة خياره في إنتاج الكتلة التاريخية القادرة على حمل مشروع وطني للتغيير والبناء. لافتاً إلى الخسائر الضخمة التي تكبدتها البلاد نتيجة عدم استغلال الفرص التاريخية التي كان يمكن أن تضعها على طريق التقدم، ومنها فرصة الوحدة السلمية يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

وذكر- في ورقته المقدمة للندوة- أن المشترك في إطار هذا المسار التراكمي بدأ بتقديم برنامج الإصلاح السياسي كمحاولة أولى لوضع قراءة مشتركة للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مشيراً إلى أن هذا البرنامج الذي كان بمثابة الحجرة التي قذف بها المشترك إلى البحيرة الراكدة، وجرت على إثره نقاشات واسعة بين مؤيد ومعارض ، قد أدى وظيفته السياسية والفكرية المتمثلة في وضع للبنات الأولى لإنتاج رؤية الإنقاذ، الموجودة بين أيدينا اليوم.

واستبعد عضو الهيئة العليا في اللجنة التحضيرية للحوار الوطني أن تكون مثل هذه المهمة الشاقة والمعقدة مجرد مغامرة لإنتاج موقف سياسي مؤقت يهدف للاحتيال على الأزمات التي تمر بها البلد، كما ينظر إليها البعض اليوم. وقال:»لو كانت المسألة كذلك لأوكلت إلى أشخاص من ذوي المهارات الخاصة في صياغة الوثيقة لتؤدي دورا إعلاميا مؤقتاً بغض النظر عن مضمونها».

بديل للسلطة

وعلى الصعيد العملي أوضح د. ياسين أنه كان لابد على أحزاب اللقاء المشترك أن تتخذ موقفاً سياسيا ينقلها إلى طور المعارضة الحقيقية ويساعدها على تقديم نفسها كبديل للسلطة القائمة، وهو ما عبرت عنه في الإنتخابات الرئاسية والمحلية للعام ٢٠٠٦م، معتبراً أن هذا المكون السياسي الهام للمسار التراكمي المشار إليه آنفا كان ضروريا لاكتشاف القدرة المجتمعية لإنتاج الحامل السياسي والشعبي للتغيير.

وتطرق في ورقته المعنونة ب»مدخل لفهم مشروع رؤية الإنقاذ الوطني» إلى الحديث عن حالة التفاقم المتزايد للأزمة السياسية والوطنية بمظاهرها المختلفة، والتي تجلت واضحة من خلال تصعيد الحراك السلمي في الجنوب، وحروب صعدة التي تواصلت في مشهد يعكس النتائج الخطيرة للانزلاق إلى العنف ،فضلاً عن التدهور الاقتصادي الذي زاد من معاناة الناس، وما رافقه من تبديد للموارد المالية، وفساد مالي وإداري التهم الجزء الأكبر من ثروة البلاد، بالإضافة إلى حملة الاختلالات والتشوهات التي -قادت في هذا المجال- إلى استقطابات طبقية حادة بين غنى فاحش للقلة وفقر مدقع للأغلبية الساحقة من المواطنين.

واسترسل قائلاً: «إن التراجع عن المشروع الديمقراطي الذي أعقب انتخابات ٢٠٠٦م أدى إلى ما يشبه الانسداد السياسي الذي أخذ يفقد المشروع الديمقراطي بريقه بين الجماهير، وأنشأ مزاجا مختلفا يستبعد قدرة وإمكانية المشروع الديمقراطي على السير بالحياة السياسية إلى نهايات حميدة، لا سيما وأن السلطة أخذت تعد العدة لاستخدام القوة والعنف على نحو أشد في مواجهة المشروع السلمي، وهو ما فتح الباب أمام المزيد من الاختلالات الأمنية، وبروز المشاريع المتطرفة والعنف على نطاق واسع».

مضيفاً: "ولذلك كان لابد من الانتقال خطوة أخرى على طريق النضال السلمي بالإعداد الواعي والمسئول للمجتمع وقواه الحية للنضال السلمي الديمقراطي أياً كان البطء في النتائج؛ فالنضال السلمي الأسلوب الأكثر ضمانا لدفع الشعب لتحمل مسئوليته باعتباره صاحب المصلحة الأول والأقدر على حمايتها، على عكس العمليات التي اضطلعت بها النخب في مراحل مختلفة وكان من نتائجها أن ظلت الفجوة قائمة مع الجماهير، وهو ما أدى لانتكاسات خطيرة".

وبحسب أمين عام الحزب الاشتراكي، فإن إطلاق اللقاء المشترك لمشروع الحوار الوطني لم يأت تعبيرا عن حاجة سياسية آنية، وإنما جاء تعبيراً عن حاجة وطنية بعد أن دخلت البلاد مرحلة خطيرة من إنتاج الأزمات والمشكلات البنيوية المعقدة، وبصورة جعلت من الحوارات بصيغتها القديمة عديمة الجدوى والفائدة.

جذر الأزمة

وتابع قائلاً:» البلد الذي أخذ يتجه نحو انهيارات كبيرة، كان لابد أن تضطلع قواه الحية بمسؤولية المبادرة بمشروع يوقف هذه الانهيارات ويضع البلد على طريق الإصلاحات الجذرية؛ بدءا من الإصلاح السياسي، على اعتبار أن جذر الأزمة يكمن في النظام السياسي الذي أصبح مصدرا لإنتاج الأزمات؛ بما آل إليه من مأزق حقيقي نتيجة خياراته التي تتحكم فيها العصبوية الاجتماعية والسياسية، وفي صورة «مركز» خذل الجميع بما في ذلك قسما كبيرا من منتسبيه، وذلك باحتكاره الحكم والثروة وفشله في التعاطي مع الحقائق الموضوعية المعاصرة بشأن الحكم الرشيد الذي من شأنه أن يبقي البلد موحدا ومستقرا.

وأوضح أن «مركز الحكم» أخذ يحشد ويستنفر العوامل النقيضة للاستقرار، ويعيد إنتاجها في صور شتى لإدارة معارك الحكم على نفس القاعدة التاريخية وبشعارات الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية، في حين اختطت القوى الوطنية في اللجنة مسارا منسجما مع الدوافع الاستراتيجية التي حملتها على خوض معركة التغيير والبناء، وتأتي في مقدمة هذه الدوافع أن هذه العملية البنائية المركبة لابد أن تغادر الطابع النخبوي الذي حوصرت فيه طويلا، وأن تتم على قاعدة سياسية واجتماعية واسعة، الأمر الذي يتطلب -حسب ياسين- مواصلة الحوار الوطني واستيعاب مختلف الرؤى باعتبار ذلك حق يجب احترامه كمقدمة ضرورية للتمكن من إدارته على النحو الذي يحوله إلى قوة منتجة لحل المعضلات الوطنية.

واعتبر «نعمان» أن تشخيص مشروع رؤية الإنقاذ للأزمة كان محقاً عندما طرق المعاقل الرئيسة لجذور الأزمة في صورتها السياسية والاجتماعية والبنيوية، وما فجرته من تناقضات خطيرة عجز مركزها عن السيطرة عليها بأدواته التقليدية العتيقة وأخذ ينزلق بالبلاد نحو العنف والحروب بدلا من أن يدرك هذه الحقيقة ويتدارك تداعياتها الخطيرة، منوهاً إلى من بين التناقضات الرئيسية التي أنتجت الأزمة الوطنية الخطيرة التناقض بين الطابع السلمي للوحدة ووسائل فرضها بالقوة بعد الفشل في بناء دولتها المعبرة عن روحها ومضمونها القائم على الشراكة في الحكم والثروة.

وقال:»لقد شخصت الوثيقة هذا التناقض الرئيس كمظهر من مظاهر الأزمة الراهنة، واعتبرت حله يكون مفيداً تفريخ الأزمة بإصلاحات جزئية لا تمس جذر المشكلة؛ لأن هذا لا يعني -حسب قوله- أكثر من ترحيل للأزمة وتواطؤ مع مخرجاتها المخيفة التي أخذت تنقل المشكلة من أيدي اليمنيين لتضعها في إطار مختلف عن الحاجة الكلية لمعالجة الأزمة ومظاهرها الأساسية.

وبهذا الصدد شدد د. ياسين -القيادي في اللقاء المشترك- على ضرورة وجود منهج واضح ينسجم مع المسار التراكمي الذي خلص بفاعلية وحكمة إلى هذه المحطة الهامة التي بات على الجميع اليوم صيانة نتائجها؛ من خلال النضال السلمي مع الجماهير، ومواصلة العمل بصورة موازية لإنجاح مشروع الحوار الوطني، ومحاصرة نزعات الانزلاق نحو العنف، وترسيخ قيم التعايش والتسامح والديمقراطية والتغيير والبناء كمنهج لإنقاذ وطننا من الانهيار والتمزق.

عباءة القوة

إلى ذلك أكد الدكتور محمد الظاهري - أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء - أن الندوة تستمد أهميتها من الدلالة الزمنية، وذلك كونها تأتي في وقت تكاثرت فيه الأزمات، وفي ظل مشهد يمني يبدو الحاكم فيه ضعيفاً ويتدثر بعباءة القوة، وحكومة أضعف.. كثيراً ما تصدر أزماتها إلى الخارج، ومعارضة تصر على المعارضة عبر الرؤى وليس عبر البندقية، بل وتثبت يوماً بعد آخر أنها تنتقل من الشجب إلى الأفعال ومن التنظير داخل مقرات ومكاتب الأحزاب إلى النزول للشارع .

وأشار في ورقة له -بعنوان «الدولة اليمنية الحديثة .. ماذا تعني؟- إلى أن الدولة الحديثة بشكل عام هي نقيض للشخصنة، ويعود مصدر صناعة القرار فيها إلى المؤسسات بدلاً من اختزاله في شخص الحاكم، ويتم تداول السلطة فيها سلمياً عبر انتخابات حرة ونزيهة، ، فضلاً عن كونها تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، وعدم تركيزها بيد شخص أو فئة كما هو حاصل اليوم في اليمن، وما أسفر عنه من انتشار للفساد والاستبداد وانتهاك الحقوق والحريات .

مؤكداً في الوقت ذاته بأن الصراع السياسي في الدول الحديثة سلمي يضمن التغيير ويحترم مبدأ الأغلبية ويحمل ثقافة التسامح نحو الأخر بالحوار، إلى جانب كونها تتصف بالفصل بين السلطات واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون، والقدرة على استخراج الثروات وتوزيعها بشكل متساو على الشعب.

وقال: " إن الدولة اليمنية ليست دولة حديثة ولا تتمتع بأي سمة من السمات المذكورة آنفا"، منوها إلى أن المشكلة الموجودة في البلد ليست في شكل النظام الحاكم من حيث كونه رئاسيا أم برلمانيا وإنما بافتقاده لسمات الدولة الحديثة.

واستغرب د. الظاهري من الحديث عن الانتخابات كغاية فيما هي وسيلة للوصول السلمي للسلطة، وكيف أن اليمن بدلا من أن تستفيد من تجربتها التراكمية منذ ١٩٩٣م تراجعت كثيرا وفقدت مصداقيتها، حتى تحولت بعد الحديث عن تحديد موعد الانتخابات إلى التمديد، ،معرباً في الوقت ذاته عن خشيته من أن يتحول الانتخاب إلى انتحاب.

ودعا الظاهري إلى ضرورة فك الارتباط بين السلطة والثروة واستقلال القضاء، والعمل على وجود معارضة قوية بعيدة عن التهميش والتفريخ بحيث تتحول إلى جماعة ضغط تدفع نحو التغيير، وذلك كسبيل للخروج من الأزمة الوطنية التي تعيشها اليمن في الوقت الراهن.

واعتبر أن اليمن بجغرافيتها وسكانها وثرواتها أقرب إلى الحكم المحلي كامل الصلاحيات، داعياً في السياق ذاته إلى نظام برلماني لتقليص صلاحيات الحاكم وإلى حوار عبر الرؤى والبرامج وليس عبر البنادق والمؤسسة العسكرية، والتي يجب أن تكون محايدة، منوهاً إلى أن مفردات الثورة والجمهورية والوحدة ليست غاية وإنما وسيلة لتحقيق مطالب ورفاهية المواطن.

د.ياسين: السلطة أخذت تعد العدة لاستخدام القوة والعنف على نحو أشد في مواجهة المشروع السلمي

د.الظاهري: فك الارتباط بين السلطة والثروة ووجود معارضة قوية هو السبيل للخروج من الأزمة

مقدمة لحل وطني شامل، وكانت بذلك محقة عندما نظرت إلى الأزمة في مظهرها الوطني كأساس للبحث عن الحل، وعلى اعتبار أن الدولة اللامركزية القائمة على الشراكة الوطنية- في صورتها الفيدرالية ذات الحكم المحلي كامل الصلاحيات- تفتح آفاقاً رحبة لمواجهة تجليات الأزمة السياسية، بما في ذلك ضمان عدم تجدد الحرب العبثية في صعدة كون الحل الوطني -هنا- يلجم كل المزاعم والبواعث التي تبقي أبواب الحروب مفتوحة».

تفريخ الأزمة

كما تحدث ياسين عن المشاورات السابقة مع القوى الوطنية والتي أفضت لتوسيع التحالفات السياسية والاجتماعية (الوطنية) في صيغة اللجنة التحضيرية للحوار الوطني كخطوة أولى نتج عنها الإعلان عن وثيقة رؤية الإنقاذ باعتبارها وثيقة حوارية وليس برنامجا سياسيا.

وذهب «نعمان» إلى القول بأن الأوضاع المختلة والمقلقة التي تتبلور في واقع الحياة السياسية اليمنية، وما يتمخض عنها من مشكلات معقدة وخطيرة على الصعيد الاقتصادي والأمني، هي محصلة طبيعية للأزمة في مظهرها الوطني، وهو ما يضع اليمنيين -حد تعبيره- أمام مسئولية تاريخية في ترتيب أوليات الحوار وحل معضلات البلاد المختلفة.

ونوه -في السياق ذاته- إلى أن وثيقة الإنقاذ قدمت أفكار هامة على هذا الصعيد، ومن الممكن أن تشكل أساسا لحوارات جادة ومثمرة، مؤكداً أنه لن

عيدروس النقيب حذر من مخطط حرب ضد الضالع..

العطاس وناصر يدعوان معارضة الشمال لإيقاف الحملة العسكرية على محافظات الجنوب

الجماهير – عبدالكريم الخياطي

حذر الرئيس السابق علي ناصر محمد ورئيس الوزراء الأسبق حيدر أبو بكر العطاس – في بيان مشترك لهما – من عواقب «استخدام القوة المفرطة ضد أنصار الحراك الجنوبي»، «واتهم بيان العطاس وناصر، وهما من أبرز القيادات الجنوبية المعارضة في الخارج، السلطات العسكرية بقتل واعتقال المئات ، قائلا « إن السلطة العسكرية أسقطت وبدم بارد مئات الشهداء والجرحى ناهيك عن المعاقين، وتكتظ السجون بمئات آخرين «، محذرا في الوقت ذاته من « استمرار الحصار الاقتصادي على المحافظات الجنوبية وقطع الاتصالات الهاتفية وتدمير خزانات المياه وعسكرة الحياة المدنية ، والتوقف عن زرع الفتن بين المواطنين وشراء الذمم؛ فتلك سياسات عتيقة لن تفرز إلا نقيضها في عموم البلاد « .

ودعا البيان الفعاليات والقوى السياسية في المحافظات الشمالية للتحرك بمسؤولية وطنية لإيقاف ما أسماه الحملة العسكرية على المحافظات الجنوبية في نسخة جديدة لحرب ثانية قال إن السلطة تشنها مع سبق الإصرار على الجنوب إرضاء لغرورها وسيرا وراء سراب أحلامها لإخضاعه بالقوة، ضاربة بالمصالح الوطنية عرض الحائط " ، حد تعبير البيان

، وخاطب البيان السلطة قائلا " نحذر من الاستمرار في سياسة سفك الدماء والاعتقالات والتشريد وهدم المنازل في عموم البلاد، وعلى وجه الخصوص تجاه نشطاء الحراك السلمي الجنوبي، وإغلاق الصحف والمواقع الالكترونية واعتقال الصحفيين " .

وقال بيان الرئيسين "ناصر" و"العطاس" -تلقت الجماهير نسخة منه-:" إن القوة العسكرية مهما أفرط في استخدامها لن تعالج أي قضية بل ستزيدها قوة واشتعالا " ، وقال" أكدنا مرارا وتكرارا بأن العنف لا يولد إلا العنف وهو ليس في مصلحة الجميع، وأن الحل يكمن في الجنوح إلى السلم و الاحتكام إلى لغة الحوار الجاد " .

وكانت محافظة الضالع قد شهدت مؤخراً أعمال عنف ومصادمات شديدة منذ مطلع الأسبوع المنصرم بين أنصار الحراك وقوات الأمن بعد الهدوء النسبي الذي شهدته محافظة أبين نتيجة الاتفاق الأخير المبرم بين السلطة وطارق الفضلي.

النائب عيدروس النقيب – رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الإشتراكي اليمني، خلال جلسة مجلس النواب التي عقدت الأحد الماضي، قال : إنه وبعد ثلاثة أسابيع من سكوت المدافع والرصاص في صعدة، نسمع اليوم عن قتل وحصار وثكنات عسكرية في محافظة الضالع، وما حدث أمس ليس ببعيد عنا؛ عندما قتل شخصان وأصيب ٣٢ برصاص قوات الأمن.

وطالب النقيب مجلس النواب بتحمل مسئوليته إزاء ما يجري، وعدم السكوت عن هذه المحاولات؛ وحذر من "مخطط حرب قال إن السلطة تريد إشعالها في محافظة الضالع.

وكان أنصار الحراك الجنوبي قد أقاموا يوم السبت الماضي مسيرة احتجاجية وسط مدينة الضالع للتنديد بما حدث من مصادمات بين الأمن ومشيعي أحد قتلى الحراك نتج عنها إصابة ٣ جنود في مصادمات بين مسلحين وقوات الأمن أثناء محاولتها قمع تظاهرة الحراك ومنع تشييع جثمان القتيل "سيف علي سعيد" .

كما أصيب حوالي ٣٠ شخصا بعد منع الأمن المركزي في الضالع تنظيم موكب التشييع للقتيل الذي تحول إلى مظاهرة للحراك، وشهدت المدينة التي تشهد انتشارا أمنيا وعسكريا في معظم شوارعها ومداخلها مسيرة يوم الأحد نددت بما حدث السبت، و جابت المسيرة الشارع العام لعدة مرات، فيما رفع المشاركون علم الجنوب السابق والرايات الخضراء وصور نائب الرئيس السابق علي سالم البيض.

يشار إلى أن الضالع شهدت خلال الأيام الماضية ليوم السبت الحزين هدوء نسبيا، وسط تواجد أمني كثيف وانتشار نقاط التفتيش في مداخل المدينة وشوارعها، فيمالا تزال خدمة الاتصالات مقطوعة عن المحافظة منذ الـ ٢٦ من فبراير الماضي.

في خطوة أثارت الشكوك وأعادت إلى الأذهان سيناريوهات النظام المتبعة في إيقاف الحروب السابقة، فوجئ الشارع اليمني الأسبوع الماضي باستبعاد السلطة لممثلي الشعب – أعضاء مجلس النواب- من اللجان الإشرافية لتنفيذ بنود وقف الحرب السادسة في الأربعة المحاور وذلك بعد 19 يوماً من العمل الدؤوب والنجاحات المتتالية التي شكل فيها النواب المستبعدون الحلقة الأقوى، وبالتزامن مع البدء في تنفيذ البند المتعلق بتسليم الأسلحة المفقودة والمعتقلين.

■ علي محمد حسن

غموض حسابات «بند الأسلحة» يبعد البرلمانيين عن صعده

جاء ذلك عقب لقاء جمع الرئيس علي عبدالله صالح – الخميس الماضي في صنعاء – بممثلي البرلمان العائدين من صعدة؛ استمع خلاله إلى التقارير المقدمة حول ما أنجز من البنود الستة والعراقيل التي رافقت ذلك وقام على إثره بإعادة تشكيل اللجان من أعضاء مجلس الشورى وتقليصها إلى (ثلاث) فقط، وذلك بعد دمج محور الملاحيظ بمحور الشريط الحدودي.

وكان الرئيس قد ألقى كلمة في اللقاء، أشاد فيها بالدور الذي بذله رؤساء وأعضاء اللجان من مجلس النواب في الإشراف على تنفيذ النقاط الست وآليتها، معتبرا أن إعادة تشكيل اللجان من الإخوة أعضاء مجلس الشورى قد اقتضته الضرورة الوطنية نظرا لانشغال الإخوة أعضاء مجلس النواب بمهامهم التشريعية والرقابية والتي تقتضي تواجدهم في مجلس النواب.

وطالب أعضاء اللجان البرلمانية في لقائهم به –السبت– إمهالهم ١٥ يوما لإنجاز ما تبقى من نقاط تسليم الحوثيين أسلحتهم بما فيها الإفراج عن معتقليهم على ذمة الحرب السادسة، إضافة إلى مطالبتهم للحوثي بتسليم كشوفات بالأسلحة المتوسطة والثقيلة وغيرها من المنهوبات التي لديه، وتسليم الألغام للجان لتفجيرها، قبل أن يتم البحث في الإفراج عن بقية الأسرى.

وفي الوقت الذي أرجع البعض سبب استبعاد أعضاء مجلس النواب، والاكتفاء بأعضاء مجلس الشورى للإشراف على تنفيذ الحوثيين للنقاط الست، إلى حرص السلطة وحزبها على عودة نواب المؤتمر المنضويين ضمن لجان صعدة وذلك للتصويت على التعديلات الدستورية المدرجة في جدول أعمال البرلمان، علمت الجماهير من مصادر مطلعة أن السلطة ضاقت ذرعاً من وجود النائب علي عبدربه القاضي على رأس اللجنة الإشرافية لتنفيذ النقاط الست بمحور حرف سفيان؛ وذلك نتيجة بعض ممارساته المغايرة لسياسات السلطة، الأمر الذي أضطرها إلى استبعاد كافة زملائه من المحاور الأخرى حتى لا تواجه حرجاً في استبعاده منفرداً.

ولم تستبعد المصادر أن يكون ترشيح السلطة للنائب علي عبدربه، ضمن وفد برلماني سافر خارج البلاد، على صلة بالمعلومات التي تحصل عليها المذكور أثناء فترة ترأسه للجنة المكلفة بالإشراف على تنفيذ النقاط الست في محور سفيان برط الجوف والتي تخشى السلطة من تسريبها للرأي العام، وهو ما أكده رفض الشيخ علي عبدربه القاضي الإدلاء بأي تصريح حول سبب استبعادهم المفاجئ، على الرغم من الأنباء التي تحدثت في وقت سابق عن نشوب خلاف بينهم وممثلي الحوثي بشأن الإفراج عن معتقليهم مقابل تسليمهم الأسلحة المنهوبة – سيما الثقيلة منها – والألغام.

من جانبه أوضح النائب زيد الشامي، عضو اللجنة الإشرافية بمحور الملاحيظ، أن استبعادهم من عضوية هذه اللجان يعد نوعاً من العمل العشوائي الذي اعتادت السلطة ممارسته في هكذا ظروف وتجاه هكذا قضايا، مشيراً إلى أن رئيس الجمهورية سبق وأن التقى بهم الأحد قبل الماضي وأعطاهم مهلة (١٥) يوم لاستكمال بقية البنود، ثم يفاجئوا بعد أربعة أيام باستدعائهم مرة ثانية ليعفيهم نهائياً من العمل في هذه اللجان.

وفي تصريح لـ«الجماهير»، أرجع الشامي سبب استبعادهم من لجان صعدة إلى رفضهم السير وفق ما تريده السلطة وعدم خضوعهم للإملاءات، بالإضافة إلى رغبة السلطة في تصفية حساباتها مع الحوثيين بعيدا عن أعضاء مجلس النواب، خصوصاً فيما يتعلق ببند تسليم الأسلحة المفقودة والمعتقلين.

وفي معرض حديثه عن الانجازات التي حققتها اللجنة الإشرافية السابقة لتنفيذ بنود وقف الحرب في محور الملاحيظ، نفى النائب الشامي أن تكون قد اعترضتهم أي عراقيل أو عوائق من قبل السلطة أو الحوثيين، باستثناء الخروقات التي وإن بدت –حسب قوله– مشتركة إلا أنها ظلت محدودة. وشدد الشامي على ضرورة أن يضطلع الجميع (سلطة ومعارضة ومشائخ) بدورهم في نزع فتيل الثارات قبل أن يشتعل داخل مناطق الصراع.

ويرى مراقبون إعلاميون أن خطاب الإعلام الأمني، المرافق لأعمال اللجان الميدانية المكلفة بالإشراف على تنفيذ النقاط الست وآلياتها في المحاور الأربعة، كان يسير عكس الاتجاه الذي تسير فيه اللجان؛ وذلك لما تضمنه هذا الخطاب –حد قولهم– من لهجة شديدة ونبرة حادة لا تخدم عملية إحلال السلام في صعدة وسفيان، ولا تختلف بأي حال من الأحوال عن نبرة خطاب الحرب.

وفيما يشكك البعض في جدية الحكومة لإنهاء ملف صعدة نهائيا، عبرت مصادر في اللجان الإشرافية عن قلقها من استخدام قضية صعدة مجدداً كورقة أمنية لأغراض محلية وإقليمية، سيما وأن السلطة طرحت على بعض أعضاء اللجان رغبتها بأن يتم تسليم سلاح الحوثيين مركزيا إلى السلطة لا إلى اللجان الإشرافية التي كان مهمتها جمع هذه الأسلحة بعد أن أنجزت بقية المهام الموكلة إليها.

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن الكشوفات المقدمة من اللجنة الأمنية العليا وكذلك الكشوفات المرفوعة من الجانب السعودي بشأن الأسلحة المفقودة تضمنت كميات هائلة ما بين أسلحة ثقيلة وخفيفة بينها أكثر من (١٥) دبابة ومصفحة ، غير أنه لم يتسن لهم بعد التأكد من وجودها لدى الحوثيين؛ حيث وأنهم لا يزالون بانتظار تقديم الحوثي كشوفات مماثلة يوضح فيها الأسلحة الموجودة لديه .

وعلى صعيد تبادل الأسرى والمحتجزين، تشير آخر الإحصائيات إلى أن السلطات الأمنية أفرجت حتى الآن عن (١٥٠) من أتباع الحوثي المحتجزين في السجن المركزي بصعدة منهم (٥٦) شخصا احتجزوا على ذمة الحرب، وفي المقابل أعلن الحوثيون عن تسليم (١٨٠) عسكرياً كانوا محتجزين لديهم بينهم (١٧٥) من أبناء محافظة صعدة.

وكان المكتب الإعلامي لعبد الملك الحوثي قد أكد في بيان سابق أن (١٢٠) عسكرياً من المحتجزين لديهم لقوا حتفهم في القصف الجوي الذي استهدف أحد مواقعهم، فيما أصيب نحو (٥٠) آخرين.

وفي هذا السياق تناقلت وسائل الإعلام المحلية القول بأن الرئيس وعد – في لقائه الأخير باللجان الإشرافية البرلمانية العائدة من صعدة – بالإفراج عن الحوثيين المعتقلين على ذمة الحرب السادسة فقط وليس الكل، إضافة إلى تنفيذ أي مطالب حقوقية للحوثيين بما فيها إعادة الإعمار.

وذكرت تلك الوسائل أن الرئيس اشترط للإفراج عن بقية المعتقلين الحوثيين التزام الحوثي بتنفيذ النقاط الست كاملة ودون تلكؤ، في حين تحدثت مصادر مقربة من مركز صناعة القرار عن وجود جدل رسمي داخل أروقة السلطة حول الإفراج عن جميع المعتقلين الحوثيين؛ مبعثه الخوف من أن يستجمعوا قواهم ويعودوا إلى رفع السلاح مرة أخرى في وجه السلطة.

ولعل الغريب في الأمر أن تأتي مثل هذه الممارسات السلطوية في ظل تأكيد الرئيس حرص الدولة على خيار السلام وترسيخ الأمن والطمأنينة في محافظة صعدة، وتفريغ جهودها – الدولة – للبناء والتنمية.

أبناء الشيخ ينفون وجود مهجرين ويطلبون تسليم فارين

مهجرو الجعاشن يصعدون من لهجتهم في شكوى إلى رئيس الجمهورية

«غياب سيادة الدولة على منطقة الجعاشن والتصرف فيه بمنأى عن السلطة المحلية بالمحافظة واعتبارها محمية خاصة لا يجوز لأحد التدخل فيها».

هذا ما أوردته لجنة برلمانية خاصة زارت محافظة إب لتقصي حقائق شكوى من أهالي الجعاشن بمديرية ذي السفال بالمحافظة.

واستندت اللجنة في استنتاجها السالف إلى عدم تنفيذ توصيات برلمانية في مارس ٢٠٠٧ في ذات الشأن ومنع ممثلي البرلمان للمرة الثانية من النزول إلى الجعاشن الواقعة ضمن خارطة الجمهورية اليمنية، حسب اللجنة.

ودعت اللجنة إلى تجنب تعطيل دور مجلس النواب لأداء مهامه الرقابية من قبل السلطات العليا ؛ في إشارة منها إلى فقرة سابقة ذكرتها في تقريرها، تقول فيها أنها.. في الساعة الثامنة من مساء يوم الأحد الموافق ٧/٣/ ٢٠١٠م تلقت اللجنة اتصالاً هاتفياً من الأخ الشيخ حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر، نائب رئيس المجلس، يؤكد فيه أن هناك توجيهات من فخامة الأخ رئيس الجمهورية تؤكد بضرورة عودة اللجنة إلى صنعاء وعدم نزولها إلى منطقة الجعاشن؛ لتلتقي بالأخ محمد أحمد منصور في صنعاء وتتدارس معه الموضوع والخروج بحل للمشكلة.

أبناء الشيخ

ابنا الشيخ، عبدالملك ومحمد محمد منصور، التقيا اللجنة البرلمانية الزائرة لإب أوائل هذا الشهر، ونقلت اللجنة عنهما نفي هدم منازل أو وجود مهجرين، وأشارا أن معظم المعتصمين في صنعاء هم من سكان المدن وليسوا من الريف ؛ بدوافع كيدية؛ كما طالبا اللجنة بإحضار أفراد وصفاهم بالفارين من وجه العدالة قاموا بإطلاق نار، ويتواجدون حالياً في مخيم المعتصمين. ورفضت اللجنة الطلب باعتبار تسليم الفارين من شأن أجهزة الضبط القضائي وليس من مهمتها المحصورة بتقصي الحقائق من الميدان.

وبالمقابل أكد أبناء الشيخ منصور أنه ليس من اختصاص مجلس النواب النزول إلى الموقع للتحقيق وإنما الاكتفاء بلقاء السلطة المحلية وأخذ المعلومات منها.

وتوصلت اللجنة البرلمانية – عقب لقائها بممثلين من السلطة المحلية في إب – أن معظم المسؤولين التنفيذيين هناك تسلموا مواقعهم هناك مؤخراً ولا تتوافر لديهم المعلومات الكافية عما يدور من ممارسات في الجعاشن، وفقاً للجنة.

٦٣ شخصاً شكوا انتهاكات لحقوقهم.. ينتظرون مصير توصيات برلمانية ثانية ببسط نفوذ الدول على الجعاشن.

في تسييس المؤسسة العسكرية والأمنية أو تمدينها إفساد لها، والأمر ذاته في عسكرة الحياة السياسية والمدنية.. الخطأ في تسييس الأمن وأمننة السياسة.

لا صوت يعلو فوق صوت «حزب الأحزاب»

خرج مجلس الدفاع الوطني في اجتماعه (الاربعاء 24 مارس) بقرارات كبيرة، عسكرية ومدنية وسياسية.. قرارات شاملة وضعت الحكومة اليمنية على محك إثبات القدرة على تجاوز عقدة اللامبالاة بمطالب وتوصيات واشتراطات من أطراف متعددة ومختلفة.

قرارات أقل ما توصف أنها «جديدة»؛ جددت إعلان «التقشف»، وإصلاحات اقتصادية أعلنتها الحكومة قبل أعوام. قرر المجلس تفعيل دور المجلس الاقتصادي الأعلى، وأكد استقلالية القضاء، وتهيئة البيئة الاستثمارية، وحسن استغلال المنح والقروض، وقرارات أخرى معظمها لا تدخل ضمن اختصاصات المجلس دستوراً وقانوناً.

■ أحمد علي علي

Sh.ab.eh@hotmail.com

برأي مراقبين فإن اللجوء لمجلس الدفاع الوطني –لا يمكن اعتباره مظهريا– إعلان صريح عن تعطيل دور سلطات الدولة مجتمعة، واعتماد سلطة واحدة؛ سلطة السلطات. وبمثابة التدشين لمرحلة جديدة "معلنة" – على افتراض أنها كانت متخفية– من الحكم العسكري، حكم العسكر فقط؛ يعني أن لا صوت يعلو فوق صوت الجيش (حزب الأحزاب)، بحسب توصيف القائد الأعلى للمؤسسة العسكرية والأمنية لها، في ظل سعي الحاكم الحثيث إلى أمننة الحياة السياسية والمدنية وعسكرتها، وتعمده توريط المؤسسة العسكرية والأمنية في التدخل بشؤون يجرم الدستور والقانون الخوض أو التدخل فيها. ويبدي البعض الآخر مخاوف كبيرة من أن يكون الحاكم أراد تأميم الحوار وتفريغه من مضمونه، ولجأ للمؤسسة العسكرية في مواجهة المطالب الشعبية الواسعة بحتمية اجتماع اليمنيين بمختلف انتماءاتهم وفئاتهم وتوجهاتهم في حوار وطني شامل ومعلن يخرج بالوطن إلى حلول ناجحة. ولم يخف البعض خشيته من أن يكون ذلك مؤشرا على نوايا حزب الحاكم ومضيه في الانقلاب على اتفاق فبراير، وعزمه تمرير التعديلات الدستورية خفية وبعيداً عن العيون الوطنية، وأن يكون المقصود بذلك توفير غطاء "الحكم العسكري" أمام الداخل والخارج لبقائه في الحكم وتفرده في القرارات المصيرية.

ويرى المحلل السياسي محمد الغابري أن كل التوصيات التي تمخضت عن الاجتماع "إقرار بوجود الفساد"، وأن الاجتماع كشف عن وجود "سلطة عسكرية".

وفي قراءته لعبارة (التزام السلطات العليا في الدولة مدنية وعسكرية)، يذهب الغابري – في حديث لـ "الجماهير" – إلى أن العبارة توحي بوجود أربع سلطات في اليمن، وأن ما ورد في بيان الاجتماع من أن الرئيس "سيلزم القيادات العسكرية والأمنية" يفيد أنه (الرئيس) رئيس للسلطة العسكرية والأمنية فقط. ويعتبر أن قرارات الاجتماع وضعت المجلس "فوق جميع السلطات"، متسائلا: ولا يعرف من خوله بذلك.

تأمين الأمن القومي

الذهاب إلى مجلس «تأمين وسلامة الجمهورية» وحماية الأمن القومي –لا أعني جهاز الأمن القومي–، والاستماع إلى تقرير الإنجاز الحكومي والقرارات والإجراءات المتخذة لمعالجتها، يعني بأبسط الفهوم الشعور باليأس من جدوى مناقشة التقرير في الجهات ذات العلاقة، مثله مثل جميع التقارير. ويعني إدراك ويقين صاحب القرار أن الحل الواحد الأوحد في جمع السلطة العسكرية (في كفة) والسلطات المدنية (في كفة) على طاولة واحدة تحمل السمة العسكرية، لتكون القرارات المتخذة بمقام أوامر وتوجيهات عسكرية تستوجب التنفيذ الحرفي ولا تحتمل مجرد الاستفسار من «القائد» أو التأخير في تنفيذها اتقاءً لجزاءات «الزنزانة».

اتجاهات مرحلة جديدة

يوحي التوجه نحو مجلس الدفاع الوطني (مجلس عسكري) بـ «اتجاهات مرحلة جديدة.. مبينة آفاقها على المدى المنظور وملامحها البعيدة.. عنوانها سيادة النظام والقانون المحقق مبدأ الثواب والعقاب، وعلى كل أبناء اليمن أن يكونوا في مستوى المسؤولية التي تقتضيها هذه الفترة من تاريخنا الوطني المعاصر». كما جاء في كلمة لسان حال دائرة التوجيه المعنوي، صحيفة ٢٦ سبتمبر الصادرة عن القوات المسلحة اليمنية الخميس الماضي.

«مرحلة جديدة» لا يمكن فهم ملامحها وزمنها ونتائجها، ما نفهمه فقط من تحديد (٢٦ سبتمبر) عنوان المرحلة بـ سيادة النظام والقانون، أنهما كانا مغيبان عن الـ «سيادة» في الماضي القريب والبعيد، أو أن هناك نظاماً وقانوناً غير المعمول به اليوم. ويبقى المعنى في ملامحها في بطن «الشاعر»، وعند أهل العقد والحل.

طوارئ وطنية

وبعيداً عن إعلان حالة «الطوارئ» الذي يبدو مستحيلاً في ظل المعطيات الراهنة، وإن كان واقع الحال يوحي بأن لا ثمة شيء يبدو مستحيلا، يعتبر مراقبون أن لا فرق بيّن بين إعلان «حكم العسكر» وحكم الطوارئ، غير مستبعدين أن ذلك تمهيداً مدروساً واستباقياً لإعلانها. مستوحين ذلك من اختصاصات وردت في قانون إنشاء المجلس أبرزها: تقدير حالة الطوارئ وحالة الحرب والتعبئة الكلية أو الجزئية واتخاذ الإجراءات بشأنها طبقاً للدستور». ومن نص المادة الدستورية (١٢١) التي تحدد إعلان الطوارئ فقط لرئيس الجمهورية، لا تعلن إلا بسبب قيام الحرب أو الفتنة الداخلية أو الكوارث الطبيعية، ولا يكون إعلان حالة الطوارئ إلا لمدة محدودة ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس النواب.

من «السلم».. إلى «الحرب»

دستورياً يختص مجلس الدفاع الوطني بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين الجمهورية اليمنية وسلامتها. ووفقاً لما جاء في المادة (٣٨) من دستور الجمهورية اليمنية، فقرة (أسس الدفاع الوطني)، ينشأ مجلس يسمى (مجلس الدفاع الوطني) ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته.

المجلس تم إنشاؤه وفقاً للقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٩١م، ومن بين اختصاصاته التي حددها ذات القانون: رسم السياسة العامة لإعداد وتعبئة جميع إمكانيات الدولة ومواردها البشرية والمادية والفكرية والمعنوية بهدف إعدادها إعداداً صحيحاً لتحويلها من حالتها في حالة السلم إلى حالة الحرب حسب مقتضيات الظروف، والإشراف على تنفيذ هذه السياسة». وأضاف إليها: تقدير حالة الطوارئ وحالة الحرب والتعبئة الكلية أو الجزئية، واتخاذ الإجراءات بشأنها طبقاً للدستور».

مجلس الدفاع الوطني.. للشئون الخاصة

في المنظور القريب والبعيد فإن قرارات المجلس تأتي – غالبا – بعيدة عن فحوى مسماه؛ يجتمع لمناقشة وإصدار قرارات في مواضيع لا تدخل في إطار «الشئون الخاصة بوسائل تأمين الجمهورية وسلامتها» فضلاً عن أن البلد لم يدخل في حالات حرب مع أشقاء أو أصدقاء. وبعيداً عن إعلانات المجلس بدء ووقف الحرب بصعدة وإقرار العمليات العسكرية والأمنية في بعض المحافظات الجنوبية والتهديدات المتكررة لقوى الحراك وقوى أخرى، وقرار منع الفعاليات الاحتجاجية السلمية، نلحظ لجوء الحاكم إلى المجلس في شؤون داخلية لا تتعلق بالأمن الإقليمي لليمن بقدر ما تتعلق بمصالح ؛ معظمها فردية.

وكمثال لتأكيد القول أعلاه، كان المجلس دعا إلى الحوار الوطني بعد فشل الحوار بين حزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك، وهذا شأن سياسي بحت كان على المجلس ألا يصدر مثل هذه الدعوة أو حتى يخصص لها اجتماعاً موسعاً. وقد لاقت تلك الدعوة انتقادات واسعة وردود أفعال متباينة بدأتها اللجنة التحضيرية للحوار الوطني وأحزاب اللقاء المشترك، وأصدرت الأخيرة (٢٣ ديسمبر٢٠٠٩) بياناً أعلنت فيه رفضها القاطع لما أسمته «الانخراط في لعبة تخريب الحوار»، وذهب البعض إلى اعتبار الدعوة تهديداً باستخدام الورقة الأمنية في حسم الخلافات السياسية وتلويحاً بإعلان حالة الطوارئ.

عسكرة شاملة

أعضاء المجلس، وإن كانوا جميعهم قادة عسكريين أنيطت بهم مناصب مدنية، وإن كانوا يرتدون بدلات رسمية وربطات عنق، إلا أن حضورهم مع المؤسسات العسكرية ودورها المعمول به – وإن كان ظاهرياً فقط، إنما يؤكد كونهم قادة عسكريين مثلوا مؤسسات غير عسكرية يترأسونها حضروا لتمثيلها.

وعلى المستوى الظاهر – المتظاهر على الأقل – هناك مؤسسات لها سلطات ظاهرة واضحة يفترض التظاهر، ولو لمجرد التظاهر فقط والظهور بتقديس واحترام وترسيخ صلاحيات شرعية مشروعة.

ووفق المادة (٢) من قانون إنشائه، فإن رئيس مجلس الدفاع الوطني هو رئيس مجلس الرئاسة القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويضم في عضويته نائب رئيس مجلس الرئاسة وأعضاء مجلس الرئاسة ورئيسي مجلسي النواب والوزراء، ووزيري الدفاع والخارجية ووزراء الداخلية والأمن والإعلام والمالية ورئيس هيئة الأركان العامة، فيما يشغل مستشار مجلس الرئاسة للشؤون العسكرية مقرراً للمجلس. غالب أولئك إن لم يكن جميعهم قادة عسكريين.

رقابة «ثانية»

رئيس مجلس النواب (السلطة التشريعية والرقابية) – مثلاً – حضر الاجتماع موضوع التناول، للاستماع ومناقشة تقرير قدمه رئيس مجلس الوزراء، كان يفترض أن يتلى تحت قبة البرلمان، استمع لتوجيه المجلس (مجلس الدفاع الوطني) الحكومة بـ «تفعيل الرقابة من السلطة التشريعية». يعني أن تقوم الحكومة بتفعيل رقابة «التشريعية الرقابية» على الحكومة ذاتها!.. ترك تفعيل الحكومة الرقابة على نفسها بإرادتها هي، متى وكيفما شاءت وليس العكس المتعارف عليه.. تخضع الحكومة (السلطة التنفيذية) لرقابة «التشريعية» ويشترط الدستور والقوانين ذلك.

إنه مثال على تعطيل دور وواجبات وصلاحيات واختصاصات المؤسسات والسلطات، التشريعية، التنفيذية، القضائية، وسلطة النقد والسلطة المحلية والعسكرية. في ذلك حشر للمؤسسة العسكرية والأمنية وللمجلس أيضاً في ما هو خارج اختصاصاتها وصلاحياتها، بما يتنافى ومبدأ الاستقلالية والحيادية المفترضة دستوراً وقانوناً.

ولا ندري ما إذا كانت السلطة القضائية حضرت الاجتماع، لا أعني وزير العدل.. أعني القضاء!، والذي نفهمه فقط تأكيد المجلس على: «إلتزام السلطات العليا في الدولة – مدنية أو عسكرية – بعدم التدخل في شئون السلطة القضائية». وإن كان التأكيد استثنى «وبما يضمن عدم الإضرار بالعدالة أو الإخلال بنزاهة واستقلال القضاء». هذا الاستثناء وحده المطمئن على صحة وسلامة سلطة القضاء، وإن كان ذلك يعني فيما يعنيه أن هناك تدخلاً من السلطات العليا في شؤون القضاء. مع الإشارة إلى أن رئيس الجمهورية كان رئيساً للسلطة القضائية في السابق، وهو وحده من له حق تعيين وعزل رئيس وأعضاء القضاء، إن لم يكن لا يزال رئيساً – غير معلن – له.

توحد المكان.. واختلف الزمان

اجتماع المجلس احتضنته ذات القاعة التي تعقد فيها اجتماعات «اللجنة الأمنية العليا»، واجتماعات «مجلس الوزراء»، وربما اجتماعات اللجنتين العامة والدائمة للمؤتمر الشعبي العام، مع حفظ الصفات والمسميات والخلفيات القماشية. قاعة واحدة وتسميات غير موحدة، وزمن بتراجيديا متغيرة!

إنه تداخل بائن مصدره ذات التداخل والتعدد والتكرير في إنشاء المجالس واللجان العليا، تتزاحم على مهام واحدة وصلاحيات متداخلة. وقد كشف الاجتماع عن تنشيط أعمال ما يسمى بـ«المجلس الاقتصادي الأعلى»، وهناك مجالس عليا مماثلة، مجلس طبي أعلى و...

تكرار مكرور

ولا تغدو تلك التوصيات والقرارات بالغة الغرابة التي خرج بها الاجتماع عن أنها وردت نصياً في ذات التقارير المقدمة للاجتماع. قرارات ليست جديدة بقدر ما هي تحصيل حاصل وتكرار مكرور لقرارات سابقة. الجديد فيها فقط أنها عطلت واجبات ومسؤوليات واختصاصات دستورية وقانونية، لا تزال سارية المفعول، تخص سلطات ومؤسسات كل بحسبه، أو أنها بمقام البديل لتلك الواجبات. كان الأجدى مناقشتها في مجلس الوزراء أو اجتماع مشترك لمجلسي النواب والوزراء ولو حتى مجلس الشورى. يفترض محاسبة المسئولين عن تلك السلطات في عدم قيامهم بواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه الوطن والمواطن.

(120) دقيقة.. للحل الوطني

الاجتماع كان جدول أعماله مزدحماً جداً، استغرق ما لا يزيد عن الساعتين. كان الجدول بمقام الـ «جردة حساب شاملة» أو «إخلاء عهدة»، ربما جاء كمحاولة إثبات حسن النية للمانحين؛ كسبيل يقدم لاجتماع فريق عمل مجموعة «أصدقاء اليمن»، بعد ثبوت عدم الالتزام بتعهدات كثيرة لمؤتمرات سابقة؛ محاولة لحفظ ماء الوجه اليمني المشوه، وستر سوءة الحكومة وعجزها عن استيعاب وتوظيف مليارات المانحين.

حاول المجتمعون حلحلة جميع المشكلات العالقة، وردت معظمها كوعود في البرنامج الانتخابي للرئيس والخطط الآلفية والاستراتيجيات الحكومية وقائمة الـ«الأولويات العشر»، مشكلات مرحلة بالعشرات إن لم تكن بالمئات.

وبالإضافة إلى ذلك استمع الاجتماع لتقارير عدة: تقرير قدمه رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور، وآخر من محافظ البنك المركزي، وتقرير من وزير الصناعة والتجارة، وتقرير من نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية رئيس اللجنة الأمنية العليا، ومثله من وزير العدل ومن وزير الدفاع، وتقرير قدمه مدير دائرة الأشغال العسكرية، وآخر من مدير دائرة المشتريات بالقوات المسلحة ومن قائد القوات الجوية.. (٨) تقارير مرة واحدة.

قوت الشعب.. ضريبة

اللافت توجيه المجلس الحكومة بـ «تعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار لتمارس مهامها باعتبارها النافذة الوحيدة للمستثمرين وقضايا الاستثمار»!. وزاد أكد ضرورة وضع وتقديم «قوائم سوداء بالمتهربين من دفع الضرائب»، واشترط نشرها في وسائل الإعلام «لفضحهم أمام الرأي العام»، وبما يحول والتلاعب بالمال العام أو الإثراء غير المشروع «على حساب قوت الشعب والموارد العامة». إضافة إلى تجديد إعلان التقشف في الإنفاق العام وترشيد الاستهلاك وتنظيم الكماليات ومنع اعتمادات الترفيه والسفريات.

مهام أعلنتها الحكومة وهي مسئولة عن تنفيذها.. وتحتاج فقط من يحاسبها

يوحي التوجه نحو مجلس الدفاع الوطني (مجلس عسكري) بـ«اتجاهات مرحلة جديدة..

تقرير الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان في اليمن:

القضاء اليمني ضعيف وفاسد وغير مستقل

اتهم تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بحالات حقوق الإنسان في العالم في نسخته الخاصة باليمن الحكومة بارتكاب أعمال قتل غير شرعية وعشوائية على يد القوات الحكومية، وبحالات إخفاء ذات دوافع سياسية، وممارسة أعمالٌ تعذيب في سجون أوضاعها سيئة.

ضعف مؤسسي وتهجير وإخفاء قسري

وأشار التقرير لحالات اختفاء لأسباب سياسية، جرت لأشخاص على علاقة بالاحتجاجات التي جرت في الجنوب وفي صعدة، مستشهداً في السياق نفسه باعتقال محمد المقالح رئيس تحرير الاشتراكي نت المعارض في ١٧ سبتمبر وأطلق في ٢٥ مارس أي بعد ستة أشهر تقريبا من اختطافه من قبل رجال أمن يرتدون ملابس مدنية، إثر انتقاده عمليات الحكومة في صعدة.

كما أشار إلى اختطاف عضو المجلس المحلي محمد مسعد ناجي من محافظة الضالع وهو محام وناشط حقوقي يوم ١٣ أكتوبر ولا يزال موقع احتجازه مجهولا.وقال تقرير الخارجية الأميركية إنه في الوقت الذي يمنع فيه القانون اليمني الممارسات المسيئة كشفت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية أن السلطات قد عذبت وأساءت إلى الأشخاص المحتجزين.وعلى الرغم من تأكيد سلطات جهاز الأمن ذي العلاقة المباشرة بالرئيس عدم وجود ممارسات من هذا النوع، أشارت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩ إلى وقوع ممارسات وحشية ضد المحتجزين وأنها تجري ضد أولئك الذين يشاركون في نشاطات سياسية معارضة إضافة إلى المسجونين لجرائم عامة.

وقال أن من أساليب التعذيب استخدام القبضات والعصي وأعقاب البنادق والرفس والتعريض للماء الساخن والمبالغة في تقييد الأطراف ومنع المعتقلين من الحصول على ماء أو الذهاب إلى المرافق وحرقهم بالسجائر وتعريتهم وحرمانهم من الطعام وتهديدهم بالاعتداء عليهم جنسيا وبالقتل، كذلك أصبح منع المعتقلين لأسباب سياسية من النوم والحبس الانعزالي وأشكال أخرى من التجاوزات من ضمن ما أشير إلى ممارسته في سجون أجهزة الأمن الحكومية.

وأضاف التقرير أن ضباط وزارة الداخلية يستخدمون عادة القوة خلال تحقيقاتهم مع المعتقلين خصوصا ضد أولئك الذين اعتقلوا بسبب ارتكابهم جرائم عنيفة. وحسب تأويل الحكومة للشريعة فإن عقوبات الجلد والاعتداء الجسدي مسموح بها. وفيما يتعلق بحال السجون لاحظ التقرير أن السجون لا تتمتع بالمعايير الدولية فالكثير منها شديدة الاكتظاظ خصوصا تلك الموجودة في الأرياف مع نقص في الطعام والعناية الصحية.وفي بعض الحالات تأخذ سلطات السجون رشاوى من السجناء للحصول على امتيازات أو ترفض إطلاق السجناء الذين أكملوا فترات محكومياتهم حتى تدفع عوائلهم ما يطلب منها من أموال.

واعتبر التقرير أن الخروقات الجادة لحقوق الإنسان تفاقمت متهماً الحكومة بالفساد من خلال تزوير سجلات الناخبين وضعف المؤسسات الإدارية مع وجود علاقات سياسية- عسكرية في قمة هرم السلطة، وسط تعذر الوصول إلى اتفاق لإجراء إصلاح للنظام الانتخابي بين الحزب الحاكم والمعارضة.وقال التقرير الخاص بحالة حقوق الإنسان في اليمن أن أكثر من ١٧٥ ألف شخص تم نقلهم من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى بسبب نزاع "صعدة" ، واستمر التمييز ضد النساء مثلما هو الحال مع فرض الزواج المبكر وعمل الأطفال وتهريبهم، كما تقلصت حقوق العمال لتنظيم أنفسهم في نقابات.

قضاء ضعيف فاسد وقتل عشوائي

ويتهم التقرير الأمريكي – في نسخته المترجمة من قبل موقع (نيوز يمن) المستقل الذي كان أول من نشره- الحكومة اليمنية باستخدام حملات قصف جوي في صعدة وعمران أدت إلى تدمير الكثير من القرى وقتل مئات المدنيين.وعن القضاء اليمني رأى التقرير أن النظام القضائي ضعيف وفاسد، بل ويفتقد إلى الاستقلالية، وقال أن الحكومة زادت بشكل ملحوظ من تقنين حرية التعبير والصحافة والتجمع وهناك تقارير تقول إن الحكومة تستخدم عنفا مفرطا في مواجهة المتظاهرين والصحافيين. وتقدر المنظمات الدولية الإنسانية أن هناك أكثر من ١٧٥ ألف شخص تم نقلهم من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى بسبب نزاع «صعدة" .

واستمر التمييز ضد النساء مثلما هو الحال مع فرض الزواج المبكر وعمل الأطفال وتهريبهم، كما تقلصت حقوق العمال لتنظيم أنفسهم في نقابات.

ووفقا للتقرير اعترفت الحكومة بأن الأواصر الاجتماعية التي تربط القضاة بقبائلهم إضافة إلى الارتشاء أحيانا، تؤثر في الأحكام الصادرة بحق المتهمين إضافة إلى أن الكثير من القضاة لم يتلقوا تدريبا كافيا ولهم علاقات مع الحزب الحاكم، كذلك يلعب تقاعس الحكومة أحيانا في تنفيذ الأحكام دورا في تقويض نزاهة القضاء، كما يقوم في بعض الأحيان أعضاء من قبيلة ما بتهديد القضاة ومضايقتهم.

وفي بعض سجون النساء الموجودة في مناطق ريفية نائية وجد أطفال يقيمون مع الكبار. فحسبما هو متبع يبقى الأطفال والرضع الذين ولدوا في السجن مع أمهاتهم.وأكدت المنظمات غير الحكومية لأول مرة وجود أطفال مع راشدين في السجون، كذلك وجد في حالات كثيرة أن المحتجزين قد وضعوا مع مجرمين صدرت أحكام ضدهم. وفي الوقت الذي يضمن فيه الدستور اليمني قضاء مستقلا فإن الفساد وتدخل السلطات التنفيذية تعرقل الإبقاء على هذه المعايير القضائية.

اعتقالات سياسية

ولاحظ التقرير أنه وخلال عام ٢٠٠٩م زاد عدد السجناء والمعتقلين السياسيين بين صفوف حركة الاحتجاج الجنوبية وتجدد النزاع في صعدة. وأفادت منظمات حقوق الإنسان أن آلاف السجناء والمعتقلين تم حجزهم واعتقالهم وإطلاق سراحهم في اليوم نفسه في حين أن مئات آخرين تم احتجازهم لأسابيع وأشهر، لكنه من الصعب تحديد أعدادهم لان الحكومة تفرض إجراءات مشددة على ذلك وتمنع الوصول إليهم بواسطة منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية. وبالتالي تفاوتت الأرقام بين تلك المنظمات.

وقالت منظمة (صحفيات بلا قيود) إن عدد السجناء السياسيين ذوي العلاقة بالاحتجاجات في الجنوب كانوا ١٤ في صنعاء و٨٣ في عدن و٧ في محافظة لحج ومئات في محافظة حضرموت. وفي نهاية العام كان هناك ٣٠٠ محتجز لهم علاقة بنزاع صعدة.

كذلك حسب منظمة "هود" فإن هناك ١٥٠ معتقلا يشتبه في علاقاتهم بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وهم محتجزون في سجون قوات الأمن من دون توجيه أي تهمة ضدهم.

وفيما يتعلق بالتدخل العشوائي في خصوصيات الأفراد، قال التقرير أنه على عكس القانون اليمني الذي يمنع ممارسات من نوع التدخل في خصوصية الأفراد وعوائلهم وبيوتهم ومراسلاتهم فإن قوات الأمن والمخابرات المحلية تراقب بشكل منتظم الهواتف وتقرأ الرسائل الشخصية والرسائل الالكترونية وتتدخل في القضايا الشخصية لأسباب تزعم أنها أمنية.

لكن قيادتي قوات الأمن والمخابرات وفقا للتقرير رفضتا هذه المزاعم وقالتا إنها لا تستطيع القيام بذلك إلا بعد الحصول على إذن من وكيل النيابة. لكن منظمة "هود" غير الحكومية أفادت وقوع هجمات غير شرعية على ٢٠ بيتا في صنعاء بعد الهجوم الذي وقع ضد السياح الكوريين الجنوبيين في مارس) الماضي.

ولفت إلى التهديدات الهاتفية التي تعرض لها الناشطون في حقوق الإنسان والصحفيون طوال العام المنصرم ٢٠٠٩م ليلا ونهارا لتخويفهم من التعرض والتناول لما جرى في صعدة والحراك الجنوبي.

اتهام الحكومة بارتكاب أعمال قتل غير شرعية وعشوائية..

قالت إن اليمن تفتقر إلى «حكم رسمي فعال» وأن الهيكلة الجذرية للنظام السياسي هي الحل..

كارينغي: عدم وجود أموال في خزينة الدولة هو المحرك الأهم للأزمات

قالت مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي إن العديد من المناطق النائية في اليمن تفتقر إلى وجود حكم رسمي فعال تديره الدولة.

وأكدت، في تقرير حديث أعدته الباحثة الاسترالية «سارة فيليبس»، وصدر الشهر الجاري، بأن الحل لأزمات اليمن لا يكمن في تعزيز جوانب النظام اليمني ودعمه ماديا، وإنما يكمن في إعادة هيكلة جذرية للنظام السياسي وإقامة حكم رشيد؛ بحيث يصبح أكثر شمولا واستيعاباً وإدماجاً وأقل مركزية، «وهو ما يعني نزع قدر كبير من السلطة من قبضة النخب الحاكمة الحالية، وهو أمر غير مرغوب في نظر النخبة، لا سيما أولئك الذين يحافظون على نفوذهم بوسائل غير دستورية».

وقالت فيليبس – المتخصصة في الشئون السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وسياسات بناء الدولة – يتعين على واضعي السياسات في الغرب الأخذ بعين الاعتبار تعقيدات السياسة المحلية في اليمن قبل القيام بأي خطوات، ولخصت تلك التعقيدات في مسألتين: طبيعة السلطة في الدولة، والعلاقة المعقدة بين مجتمعاتها القبلية والجهاديين المتشددين مثل تنظيم القاعدة.

وأكدت فيليبس – تحاضر في مركز دراسات الأمن الدولي جامعة سيدني وعملت في اليمن لمدة أربع سنوات – بأن التدخل العسكري العلني لمكافحة الإرهاب في اليمن من شأنه ترسيخ القاعدة أكثر في البلاد من خلال تأجيج المظالم الشعبية، كما أن الزيادة الكبيرة في مساعدات التنمية تنطوي على خطورة.

وأضافت: من المهام الأخذ بعين الإعتبار أنه لا يمكن لنهج عسكري أو إنمائي مكافحة الإرهاب في اليمن، لأن مشكلة اليمن الأساسية تكمن في نظام السلطة، الشديد المركزية، الذي يبقي الموارد والنفوذ السياسي في يد قلة مختارة، ويزيد من ترسيخ المصاعب الاقتصادية لليمنيين، مؤكدة في السياق ذاته حاجة اليمن إلى حوكمة أفضل، إلى جانب التدخل العسكري والمساعدات.

وأكدت الباحثة الأسترالية في تقريرها الذي يحمل عنوان « ماذا سيحدث بعد.. في اليمن» أن الحكومة اليمنية لم تثبت قدرتها على الاستفادة من المساعدات والمعونات الخارجية بشكل فعال؛ وذلك لان قيادتها تفتقر إلى الإرادة السياسية، ومؤسساتها غير فعالة.

وفيما أشارت إلى أن «أقل من ٢٠٪ من ٤,٧ مليار دولار من المساعدات التي تعهد بها المانحون لليمن في ٢٠٠٦م قد تم تسليمها، استبعدت إمكانية تسليم المساعدات الموعودة لليمن»لأن ذراعي الحكومة اليمنية قد أصابهما الجمود، وليس ثمة آلية محلية يمكن من خلالها توصيل مثل هذه الكميات الضخمة من المساعدات بشكل فعال؛ وما لم تكن هناك بعثة مساعدات تعتزم أداء المهام الأساسية للحكومة، فإن المعونات الخارجية تحتاج إلى شريك محلي منفذ»، وفقاً للتقرير.

وأكد التقرير أن قدرة النظام اليمني على التعامل مع التحديات الداخلية – مثل القاعدة في جزيرة العرب – قد تضاءلت كثيرا في العامين الماضيين، إلى درجة أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب لم تعد تعتبره عقبة في وجه طموحاتها، وهو ما أكدته القاعدة في مجلتها «صدى الملاحم» أغسطس ٢٠٠٩، بأن الهدف الرئيس الآن هو إسقاط النظام في المملكة العربية السعودية، وتأكيدها العلني بأن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لا يمكن أن يعيق توسعها؛ لان قبضته على السلطة تضعف وحكومته على وشك الإنهيار، وهو على وشك أن يفر من أرض اليمن».

وذكرت فيليبس بأن بعض القبائل اليمنية تستغل خطر القاعدة لكسب النفوذ في مواجهة الدولة، بعد أن أصبح النظام اليمني غير قادر على تقديم المكاسب التي كان يقدمها قبل خمسة أعوام، وأن مكاسب تنظيم القاعدة في اليمن متجذرة في الأخطاء التي ترتكبها الأجهزة الأمنية والسياسات التي تنفر الجماهير عبر مكافأة النخب. مشيرة إلى أن المشائخ الذين انقطعت عنهم هبات الدولة أصبحوا أكثر ميلاً لمساعدة عناصر القاعدة لتأكيد أهميتهم أو ملء الفراغ الناجم عن تراجع سلطة الدولة، مؤكدة في السياق ذاته أن عدم وجود أموال في خزينة الدولة هو المحرك الأهم للأزمات السياسية الأخرى في اليمن.

وقالت إن النظام اليمني غير مجهز للتعامل مع الأزمات السياسية والاقتصادية التي يواجهها، مع فراغ السلطة الشرعية الذي خلفته العلاقات المتصدعة بين النظام الرسمي والنظام القبلي.

التقرير الذي وصف اليمن بالدولة العربية المشاكسة، كشف عن وجود تسامح تاريخي من جانب النظام إزاء الجهاديين المتشددين، نجح من خلاله النظام خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي في تعبئتهم كمقاتلين ضد الجنوب في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م. هذا التحالف اليمني بين النظام والقاعدة مكن الأخير من تعزيز وجوده ونفوذه حتى تحول إلى قوة متطرفة تسعى إلى تدمير النظام السياسي القائم وإقامة نظامها الخاص، وأصبح مفهوم الجهادية بالنسبة للمتشددين الأصغر سناً لا يعني التعاون مع الدولة بل مقاومتها، وهم المتشددون الذين قال عنهم التقرير «كبروا خلال عصر النفط في اليمن».

وتؤكد فيليبس بأن الطبيعة المؤذية للنظام السياسي في اليمن، واستبعاده للمعارضة المشروعة، ساهم في إنتاج الجهادية المتطرفة، وفتح المجال لمتطرفين مثل القاعدة، مستفيدة من تآكل نظام المحسوبية الذي كان قائماً بين الدولة والقبيلة من خلال توفير الثروة والمكانة لمشايخ القبائل مقابل الإذعان السياسي.

(المحسوبية) التي اتبعها النظام اليمني مع القبائل بدأت تضعف كما تشير الباحثة الأسترالية فيليبس، تحت وطأة انخفاض الإيرادات النفطية، الأمر الذي أدى إلى تآكل العديد من المبادئ والقواعد القبلية في اليمن، وساعد على خلق فراغ تمكنت القاعدة من استغلاله، وأصبحت تملك مجالاً أكبر للمناورة. كما مثلت العلاقات المتصدعة بين المركز والمحيط (الدولة والقبيلة) فرصة للقاعدة لصقل نهجها بما يتلاءم مع السياسات المحلية وترسيخ مجاهديها كعناصر فاعلة في الصراعات المحلية.

قال أنه حفظ نصف القرآن خلال اعتقاله.. المقالح :

«أرادوا موتي فهزمتهم»

الجماهير – متابعة خاصة

نقل مصدر في الهيئة الاستشارية للمرصد اليمني لحقوق الإنسان عن الصحفي محمد المقالح قوله أن ثمة تداخل خطير بين أجهزة الأمن وجهات غير نظامية تمارس جميعها انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان.

وقال المصدر أن الصحفي المقالح كشف عن تفاصيل مريعة خلال فترة اختفائه القسري بعد اختطافه في الـ١٧ من سبتمبر الماضي، حيث تقوم جهات أمنية بالتعاون مع عصابات إجرامية حدّ تعبيره لممارسة انتهاكات خطيرة.

وقال: « كانت فترة إخفائي صعبة جداً، ومثلت مرحلة هامة من حياتي واجهت فيها الموت أكثر من مرة».

وبدا المقالح في حالة صحية أفضل مما كان عليها خلال فترة ظهوره في المحكمة الجزائية المتخصصة، لكنه يعاني من هزال شديد، وظهرت عليه علامات الإعياء والتعب بسبب ما تعرض له من انتهاكات خلال فترة إخفائه واعتقاله.

وأضرب المقالح عن الطعام أياماً طويلة أثناء اختطافه، رفض خلالها تناول أي طعام إلا إذا كان من إعداد عائلته، برغم أن خاطفيه أبدوا استعدادهم لتوفير أي شيء يطلبه فيما عدا إبلاغ أهله وأصدقائه وزملائه عن مكانه ومصيره.

وصادرت أجهزة الأمن الثوب الذي قال المقالح أن عليه آثار الدماء التي نزفها إثر الاعتداء عليه مباشرة بعد اختطافه، واعتبر ذلك محاولة منها لإخفاء آثار الجريمة التي ارتكبت بحقه، مشيراً بسخرية إلى أن بزة أنيقة بربطة عنق مُنحت له عند نقله إلى جهاز الأمن السياسي، إلا أنه رفض ارتدائها.

كما فرضت أجهزت الأمن عزلة تامة على المقالح، ولم تسمح له سوى بمشاهدة التلفزيون يوم عيد الأضحى الفائت لمدة بسيطة لمح خلالها صورة ابنته سماء أثناء مشاركتها في اعتصام للتضامن معه، كما لم يتمكن من قراءة أية صحيفة سوى الصحف الحكومية التي كانت تصله بين الحين والآخر خلال وجوده في الأمن السياسي، أما عن الفترة السابقة فلم يمكنوه سوى من القرآن الذي حفظ منه كما قال خمسة عشر جزءا.

وشكر المقالح كل من تضامن معه محلياً ودولياً، وزملائه في العمل الصحفي والسياسي، وجميع الناس، موضحاً أنه كان يعرف في قرارة نفسه أن هناك تضامن واسع معه، وأنه ظل خلال فترة غيابه القسري يتخيل وجوه المتضامنين معه واحدا واحدا، مردفا: «كنت أسمع دعاء وأمنيات البسطاء خلال صلواتهم».

وتمنى أن يكون ما حدث له آخر ما يحدث للناشطين والصحفيين، وأن تعمل جميع الجهات على أن تكون معاناته آخر ما يتعرض له مواطن يمني، مبدياً تعاطفه مع من عانوا بسبب اختطافه، وركز في ذلك على زوجته التي قال إنها فقدت شقيقها في حرب صعدة بداية شهر رمضان الفائت، قبل أن يُختطف زوجها في نهايته إضافة إلى وفاة والدها قبل فترة وجيزة.

المقالح وخلال نزوله من غرفة رقوده إلى المختبرات لإجراء الفحوصات المطلوبة تنفّس هواء قادماً من باب المستشفى بعمق، وهتف: «ما أجمل الحرية.. أشعر كأني خرجت من القبر.. كانوا يريدوني أن أموت، لكني هزمتهم».

محلي خبت المحويت يتهم نافذين فاسدين بمصادرة وظائف الريف

الجماهير – المحويت – خاص

طالب أعضاء المجلس المحلي بمديرية الخبت محافظة (المحويت)، في شكوى وجهوها لرئيس فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، بالتحقيق في كيفية استبدال أسماء المقبولات في التوظيف.

وقالوا في الشكوى – التي تحتفظ الجماهير بنسخة منها–: «حيث أنه تم نزول لجنة ممثلة بالصندوق الإجتماعي ولجنة ممثلة لمكتب التربية بالمحافظة».

وأضافوا : «تم اعتماد عشر درجات فقط للمديرية النائية وفق شروط لا يمكن تجاوزها... منها : أن تكون الموظفة (المستفيدة) من منطقة نائية وفق البرنامج المستهدف لقرى (زجدة – وادي عيان – وادي سماع – جبل برك ...وغيرها)، ومن ضمن الشروط : في حالة عدم وجود مستفيدات من إحدى هذه القرى تستبدل بقرية نائية مجاورة، كما يشترط العمل بالقرية المستهدفة لا غيرها».

وأضافوا في شكواهم:»وبالفعل تم كل هذا وفق المعايير وتحت إشراف أعضاء المحلي، وتم إخضاع المتقدمات للمقابلة والاختبار أمام اللجنتين .وتم إعداد ملفات ووثائق المقبولات»، لكن المفاجأة كانت –بحسب البيان– «باستبدال الأسماء من المناطق النائية بمناطق حضرية عن طريق جهات عليا سمتها بالأيدي الخفية والفاسدة».

ويناشد أعضاء المجلس المحلي، في شكواهم التي بعثوا بنسخة منها إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد «الجهاز المركزي للرقابة أن يقوم بدوره المنوط به اتخاذ الإجراءات القانونية في حق من يخالفون القانون.

الأستاذ محمد الكميت عضو قيادة نقابة المهن التعليمية بالمديرية، قال للجماهير : أستغرب من هذه القيادات التي تعرف المعايير وربما تشارك في صياغتها ثم تذبحها مع القانون لأجل مصالح شخصية، وسيتم حرمان المناطق النائية من التعليم؛ لأنه بالفعل لن يقوم بالتعليم في هذه المناطق إلا أبناؤها وبناتها، وخصوصاً في ظل سيادة الفوضى وغياب القانون.

مواطنون يعتصمون أمام مكتب النائب العام احتجاجاً على الوساطات في إجراءات النيابة

للمرة الثانية اعتصم مجموعة من المواطنين والمواطنات أمام مكتب النائب العام بالعاصمة صنعاء، رافعين اللافتات المنددة بمخالفة القانون والتدخل في عمل النيابة والقضاء ،ومطالبين بالإفراج عن المواطن محمد غالب السفياني الذي تحتجزه نيابة شمال الأمانة منذ ٢٠ يوما، حسب الشكوى المرفوعة للنائب العام، الأستاذ عبدالله العلفي.. (لدى الصحيفة نسخة من الشكوى).

ولد المحتجز – نبيل السفياني – قال للجماهير: في يوم الأحد ٢٠١٠/٣/٧ قام شخصان هما (صادق –س –ج)و(سمير –ع– ج)مع عصابتهما بالتقطع علينا أنا ووالدي، وتم نهب سيارتنا بالقوة وتحت تهديد السلاح، كما تم الاعتداء علينا بالضرب والشتم . ولما قمنا بالإبلاغ لدى إدارة أمن (مفحق) وبعد تدخل مشائخ منطقة السبت الحيمة الخارجية، تم إيصال اثنين من الخاطفين مع السيارة، إلا أننا في اليوم الثاني لعملية (الاختطاف) فوجئنا بمجيء المحرض (طه – ع) هو ومجموعته وعدد من الضباط، وتم حجزي أنا و والدي والسيارة المنهوبة دون وجه حق.. بتهمة أن أخي محمد محمد السفياني عليه مبلغ ضمانة (تسعة عشر ألف دولار) للمدعو (طه) وأن علينا أن نسلمها نحن، والأصل أننا لا ذنب لنا بخلافهم مع أخي الذي لا ندري أين هو .

وهكذا ظل عضو نيابة محافظة صنعاء الجزائية يماطل في الإفراج عنا وعن سيارتنا، رغم التوجيهات التي وصلت للإفراج عنا، بعد أن اتصل به رئيس نيابة إحدى مديريات حضرموت – وهو قريب الخاطف – ثم حولنا إلى نيابة شمال الأمانة، ورفض إعطاءنا صورة للملف، وكذلك وكيل النيابة بشمال الأمانة أمر بحجز والدنا دون مبرر قانوني والآن عشرون يوما ولا فائدة؛ فهم يرفضون إخراجه من الحجز، وهذا مخالف للقانون، وباتصالات من أشخاص نافذين يضيع القانون والمواطن .

وأضاف نبيل : اضطررنا للوقوف هنا مع نسائنا وأطفالنا بعد أن ضاقت بنا الدنيا وعجزنا عن إخراج والدنا من سجنه وغرامتنا صارت كبيرة، وليس لدينا وساطات إلا الله وعدالة النائب العام الذي نرجو منه الالتفات إلينا ورفع الظلم عنا .

نقابة العاملين بجامعة صنعاء تحذر النواب والوزراء من استمرار تجاهل مطالبهم

الجماهير – خاص

هددت نقابة العاملين بجامعة صنعاء بتدشين مرحلة جديدة من النضال السلمي، في حال لم تتم الاستجابة لمطالبهم القانونية، وقالت في بيان صدر عنها – إنها لن تسمح بمزيد من الانتهاكات للحقوق، وستبقى كافة الخيارات مفتوحة أمامها لانتزاع حقوق موظفيها .

وأمهلت النقابة، في بيانها الصادر عن اجتماع حاشد حضره أكثر من ١٥٠٠ موظف وموظفة من منتسبي الجامعة، أمهلت الحكومة فترة أسبوع فقط لتلبية مطالبها الخاصة بتحسين أوضاع العمل لمنتسبيها" .

وقال البيان:" إن أعضاء النقابة أبدوا تذمرا واضحا مما وصلت إليه أوضاعهم المعيشية، وما يمارس على الكادر الإداري والفني من تمييز وسلب مستمر للحقوق... وأكد على أن النقابة "لم ولن تتهاون عن حقوق موظفيها وأن الصبر قد نفذ، وأنها لن تسمح بمزيد من الانتهاكات للحقوق، وكافة الخيارات مفتوحة لانتزاع حقوق موظفيها" .

وحذر البيان – الذي تلقت (الجماهير) نسخة منه– مجلسي النواب والوزراء ووزارة التعليم العالي من أي تجاهل أو استهانة بحقوق موظفي الجامعات، وطالبهم بتحمل مسؤولياتهم، كما حملهم مسؤولية استمرار «مثل هذه السياسات العنصرية التي لا تخدم العملية التعليمية».

وأعرب البيان عن رفض النقابة ومنتسبيها لـ» أي تشريعات أو قوانين أو لوائح أحادية الجانب لا تؤدي سوى إلى زيادة الشرخ بين منتسبي الجامعة، ولا تقدم معالجة شاملة لكافة منتسبيها، مع الكف عن الاستهانة بحقوق الموظفين ومطالبهم».

و ناشد كافة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والكتاب (أصحاب الأقلام الشريفة) التضامن مع قضايا الموظفين العادلة، ودعاهم للنزول لتغطية كافة الفعاليات الاحتجاجية وعمل البحث والتحقيق اللازم، واتخاذ كافة السبل لإنصافهم « .

وتتمثل مطالب نقابة العاملين بجامعة صنعاء – المنضوية في إطار نقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية – بحسب البيان، في النقاط التالية:–

– أن يكون لمنتسبي الجامعات الحكومية (مدرسين ، موظفين) في إطار المؤسسة الواحدة نظام تشريعي موحد يبين مهامهم واختصاصاتهم وواجباتهم وحقوقهم، وذلك عبر تطبيق نظام موحد للوظائف والأجور يتوافق مع استقلالها المالي والإداري .

– بالنسبة لمشروع قانون التعليم العالي المقدم للمناقشة في مجلس النواب، نطالب أن يتحمل رؤساء الجامعات مسئولياتهم عن الجميع (مدرسين وموظفين) على حد سواء، ويكونون ممثلين عنهم في المجلس الأعلى كحق من حقوقهم أسوة بإخوانهم في المشروع آنف الذكر، أو يتم إضافة ممثل نقابة الموظفين في عضوية المجلس كحق من حقوقهم أسوة بإخوانهم المدرسين.

– تطبيق قانون الجامعات فيما يخص منح صلاحيات رؤساء الجامعات صلاحية الوزير المختص وذلك فيما يخص ترقيات وتسويات العاملين بالجامعات في تاريخ استحقاقها والتي توقف العمل بها – فيما عدا المدرسين – منذ العام ٢٠٠٥ م.

– منح العاملين بالجامعات بدل المخاطر والعدوى المقر بفتوى الخدمة المدنية، بسبب تعاملهم اليومي أو قربهم من المعامل والورش والملوثات الكيماوية والإشعاعية والعضوية والجرثومية ، وهو البدل الذي أجل عند تنفيذ الإستراتيجية.

– تثبيت جميع المتعاقدين في الجامعة بحسب توجيهات رئيس مجلس الوزراء ، ومنحهم كافة حقوقهم أسوة بالموظفين الرسميين.

– تصحيح الاختلالات التي رافقت النقل للاستراتيجية نتيجة مخالفة نص المادة (٧) الفقرة (٦) من قانون الأجور والمرتبات ، ومنح العاملين بالجامعات أو تعويضهم عن الحقوق والامتيازات والبدلات التي توقفت بعد الاستراتيجية .

– تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والإنسانية التي تعتبر روح القانون، وتمكين الموظفين من الحقوق التالية :

– حق الموظف وأفراد أسرته في الحصول على نفس التأمين الطبي ومبلغ المساعدات العلاجية المقرر لعضوية هيئة التدريس أو أحد أسرته .

– حق الموظف في الحصول على أجور الدفن وتعويضات الإصابة والإعاقة الدائمة والعجز .

– حق الموظف في الحصول على تعويضات عن الأعمال الإضافية التي تفوق ساعات العمل الرسمي .

– حق الموظف في الحصول على البدلات الإشرافية التي تمنح لنظرائهم من المدرسين.

– حق الموظف في الحصول على بدل طبيعة العمل والتحديث والبدلات التي تتناسب مع طبيعة المهام والأعمال الجامعية والأعباء الإضافية، كنسبة من راتبه الشهري أسوة بعضو هيئة التدريس .

– حق الموظفين في الإجازات الدراسية والعلمية، وحق التفرغ .

– حق الموظفين بالجامعات الحصول على إجازة العطل الجامعية وتعويض العاملين فيها .

– حق الموظفين بالجامعات في الحصول على بدل سكن وقطعة أرض وفق التوجيهات.

– تشكيل لجنة قانونية موحدة ومستقلة للتحقيق والتأديب في القضايا والمنازعات الناتجة عن علاقات العمل بين المدرسين والموظفين .

– استيعاب الإداريين الحاصلين على مؤهلات عليا في وظائف وأعمال إدارية بما يعود إيجاباً على عملية تطوير العمل الإداري والفني والرقي به لمستوى أفضل، مع منحهم الأجور والمستحقات المناسبة لمؤهلاتهم أسوة بأمثالهم من المدرسين .

– الحقوق المتساوية فيما يخص المحالين للتقاعد والمرتبات التأمينية .

مع أخذ تقرير لجنة تقنين الشريعة البند الرابع بين مشاريع القوانين, في جدول أعمال البرلمان لفترته الحالية, تجدد الصراع بين تيارين: الأول يؤيد لجنة التقنين في عدم تحديد سن لزواج الإناث، والآخر مال لناحية المقترح الحكومي المسنود بلجنة الصحة البرلمانية؛ الداعي لتعديل المادة لـ(15) من قانون الأحوال الشخصية بما يحدد السن بثمانية عشر عاماً.

لم يستطع تدهور الريال مقابل الدولار أن يوقف أو يؤجل على الأقل حرب التيارين، ولم تتمكن المرأة من الإمساك بزمام قضية تخصها, وبقيت تمارس دورها المعهود في ترديد سجالات الرجال والاكتفاء بموقع «الكومبارس» وورقة اللعب.

سياسة بألوان غير حزبية

سن زواج الأنثى.. معركة نسائية يخوضها رجال

مفارقة يمنية

ثلاثة اتجاهات تنتظم الأفكار والأحزاب في عالم اليوم من حيث مدى تقبلها لأفكار الآخر؛ ليبرالي (منفتح)، ومعتدل، ومحافظ.

ومن موقعة كحزب حاكم، تحول المؤتمر الشعبي من الاعتدال إلى الانفتاح، ومازال الإصلاح «الإسلامي» يصنف في الخانة المحافظة. والمفارقة أن هذا ليس دائما في اليمن، ولا تتحكم الرؤية الحزبية بالمواقف تجاه كل القضايا المطروحة.

لجنة الصحة في البرلمان يرأسها النائب الإصلاحي ،نجيب غانم، ودعمت تحديد السن، فيما لجنة التقنين يرأسها النائب المؤتمري عبدالملك الوزير واستمرت في موقف رافض لتحديد السن.

وظل اللون الحزبي غائباً عن الموضوع بنشاط النائب المؤتمري عبدالله خيرات والإصلاحيين محمد الحزمي وعارف الصبري مع الاتجاه الأخير. مقابل تصدر الإصلاحي شوقي القاضي والمؤتمريين سمير رضا وعبدالباري دغيش للتوجه المؤيد بقوة لتحديد سن زواج الإناث.

أوائل الشهر الجاري تصاعدت مطالب نواب للجنة تقنين الشريعة لإنزال تقريرها عن تعديل المادة (١٥)؛ وحيال شكواها من رفض وزير العدل –المتقدم بمقترح الحكومة للتعديل –للحضور إلى اللجنة للتدارس، وقف الوزير أمام البرلمان ليعلن تمسكه بتحديد السن مضيفاً» وليس لدي جديد أقوله في اللجنة». وأشار إلى اجتهادات فقهية تؤيد التمديد.

وبصعود رئيس اللجنة عبدالملك الوزير إلى المنبر للرد على وزير العدل، هرع الحزمي بورقة تلاها رئيس اللجنة وتضمنت أحاديث نبوية في صحيح البخاري عن زواج الرسول بعائشة وهي ابنة ست سنوات وتوجه «للعدل»: ماذا تقول في هذه الأحاديث الصحيحة.

وباستئناف النواب جلساتهم مطلع الأسبوع الماضي، بدا واضحاً أن التيار المحافظ مستعد للضغط على النواب المترددين لكسبهم لصف لجنة تقنين الشريعة.

فتوى وشراشف

في حين كان البرلمان يناقش جدول أعماله، احتشدت مئات النساء أمام مقر النواب بعضهن يرفعن المصاحف، وأخريات حملن لافتات ترفض مخالفة الشريعة الإسلامية في تحديد سن لزواج الإناث.

أما داخل القاعة فكان الحزمي يمازح بسحب شارة (شال) –تؤيد التحديد– من عنق سمير رضا. بينما وقف دغيش– الذي لف حول عنقه الشارة نفسها– محذراً من تعبئة دينية خاطئة سبق وأدت بحياة القيادي الاشتراكي جار الله عمر قبل سنوات، مُعلماً النواب أنه تعرض لمحاولة نزع شباب لشارته بالقوة وقت دخول البرلمان أثناء اعتصام النساء.

وقبل ذلك وزع عارف الصبري علي النواب كتاباً يتحدث عن فوائد الزواج المبكر، وتولي الحزمي توزيع فتوى أوردتها لجنة التقنين في تقريرها؛ استندت على آيات قرآنية وأحاديث نبوية تحظر تحديد سن للزواج.

وذكرت الفتوى أن المعول عليه في صلاحية المرأة للزواج هو البلوغ الذي يتحقق بالحيض، وقالت: «وقد يأتيها الحيض قبل سن الثانية عشرة؛ فأين هذا من تحديد سن الزواج بثماني عشرة سنة؟!

الرأي الطبي

ذكرت مصادر برلمانية أن لجنة تقنين الشريعة التقت أطباء في لجنة الصحة وفي الحكومة.

وأفادت المصادر أن الحمل المبكر الناتج عن الزواج المبكر يعرض الصغيرة للإجهاض، ويؤدي لأضرار صحية منها: آلام الظهر، والنزيف المستمر، وفقر الدم، وآلام البطن، إضافة لقلة أوزان المواليد عن الحجم الطبيعي.

وعرجت «الصحة» على انقطاع الفتيات عن التعليم بسبب الزواج المبكر وتعثر برامج التنمية الهادفة إلى القضاء على الأمية وحماية الأطفال.

وأضافت المصادر بأخذ لجنة التقنين لرأي مخالف للجنة الصحة من مدير الأسرة والطفل بوزارة الصحة؛ يؤكد فيه قدرة المرأة قبل الثامنة عشرة على الممارسة الزوجية.. نافية لعلاقة وفيات الأمهات بالزواج المبكر.

يبدو أن الخلاف المتواصل منذ أكثر من عام على سن الزواج. بين التيارين –المنفتح والمحافظ– سترتفع وتيرته هذه الأيام في استقطاب مواقف أعضاء مجلس النواب، ومالم تتدخل توجيهات قيادات الحزبين الكبيرين –المؤتمر والإصلاح– فربما يخسر مؤيدو تحديد سن الزواج انتصاراً مؤقتاً حققوه العام الماضي بموافقة أغلبية النواب على سن ١٧.

قال إن أردوغان فاكهة القمة العربية، وانتقد المبادرة اليمنية القانص لـ«الجماهير»:

أحرى بالنظام ترتيب البيت الداخلي

أعطى رئيس الدائرة السياسية بحزب البعث العربي الاشتراكي، نايف القانص، إيران الحق في ملئ الفراغ العربي، مشيداً بالدور السوري في إعادة تركيا لمناصرة القضايا العربية.
وكشف القانص عن جهود للملمة الصف البعثي على المستوى العربي، مؤكداً أن التيار القومي بدأ بالإنتعاش مجدداً. وفي الشأن المحلي عبر عن قناعته الشخصية بعدم جدوى الحوار مع المؤتمر دون وجود طرف ثالث، ودون تسليم الجيش والأمن لمؤسسات دستورية، قبل الحديث عن انتخابات.
هذه وقضايا متصلة في الحوار التالي:

■ حاوره: نبيل العديني

{ ما جدوى القمم العربية في معالجة مشاكل الأمة؟

– أصبح المواطن العربي يتابع القمم العربية كخبر دون أن يأمل منها شيئا في تغيير واقعه الذي يمر بظروف استثنائية أبرزها محاولة تهويد القدس – وفي القمة الأخيرة كان الأحرى، رغم الدعم المالي، اتخاذ قرار حرب الكيان الصهيوني؛ فمن لا يمتلك قرار الحرب يستحيل عليه امتلاك قرار السلام.

لقد كان الهدف من القمم العربية مناقشة كل المستجدات على الساحة العربية، والوقوف بجدية أمام ما يتعرض له الوطن العربي من مخاطر تهدد كيانه واستقراره؛ تتمثل في الكيان الصهيوني ومن ورائه أمريكا التي صارت بالنسبة للأنظمة العربية الأب والأم والحليف الذي لا يعصى له أمر.

والأمر الطيب في القمة الأخيرة هو أردوغان الذي كان فاكهة هذه القمة واتسم طرحه بالصدق والجدية، وأعاد الروح إلى تركيا الغائبة منذ فترة طويلة.

ونتمنى من الأنظمة العربية أن تجعل من كل دولة من دول الجوار تركيا أخرى بما في ذلك إيران.

وأذكر أنني قلت سابقاً أن ما يحصل لليمن مؤامرة خارجية تعلمها أغلبية الأنظمة العربية، وتنفذها بعضها بسذاجة؛ فهناك من يريد قلب المعادلة في المنطقة بحيث يصير العدو صديقاً وحليفاً ويتحول الأخ والجار عدواً. وهذا ما تحاول المنظومة الصهيونية الأمريكية الترويج له بجعل الخطر فارسياً إيرانياً وليس إسرائيلياً.

ورغم ما ارتكبته إيران من أخطاء في العراق فإن هذا لا يبرر أن نجعلها عدواً وننسى العدو الأساسي وهو إسرائيل.

{ ربما الفراغ العربي هو من أخلى الساحة للتمدد الإيراني؟

– الملاحظ للخارطة العربية يجد أنها تتسم بالخنوع سوى سوريا الداعمة للمقاومة كصير، وهي دولة الممانعة الوحيدة في الوطن العربي والتي اعتبرت المفتاح لإعادة تركيا وإيران إلى واقع المنطقة.

عندما أدركت سوريا خنوع الأنظمة العربية، لم تجد بدأ من بناء تحالف استراتيجي مع إيران يحفظ لسوريا وللوطن العربي كيانه. ولولا هذا التحالف لأكلت سوريا بعد العراق، ثم أخذت تطور التحالف باتجاه تركيا، مستثمرة التغيير السياسي هناك ووصول حزب العدالة للحكم.

وهذا النهج السوري أفشل مخطط تفتيت لبنان وإعادته إلى ثمانينيات القرن الماضي كمليشيات عميلة لإسرائيل، وعندها أراد هذا المخطط جعل سوريا عدواً للبنان بدفع من الولايات المتحدة والدول الغربية بما فيها فرنسا التي وجدت خسارتها لسوريا خسارة للمنطقة، وذلك بعد وقوف سوريا وحلفائها بقوة ضد هذا المخطط.

وعادت العلاقات السورية اللبنانية لطبيعتها إذ لا يوجد شيء يفصل البلدين من حيث الجغرافيا والتداخل، و٢٠٪ من السوريين متزوجون بلبنانيات والعكس.

هل مشكلة الأنظمة العربي في عدم امتلاكها أوراق ضغط؟ أم في قصور إدارتها لأوراق موجودة تمكنت إيران من استغلالها؟

إيران وظفت كل الأوراق بما فيها حماس ذات الاتجاه السني؛ فهي تعرف كيف تلعب، وترى دورها مشروعاً وطبيعياً طالما وأن القريب يلعب بطريقة لا أخلاقية بمبررات واهية منها الإرهاب. فالقاعدة صنعتها أمريكا وساعدتها السعودية في التمويل.. المشكلة في رؤوس الأنظمة العربية الفاشلة؛ فالفترات الطويلة على الكرسي حصرت تفكيرهم في كيفية البقاء.

{ أين تضعون التيار القومي في الخارطة العربية الراهنة؟

– بعد نكبة ٤٨ تفجر الشارع والواقع العربي في انتفاضة قومية أثمرت الوحدة العربية السورية في ١٩٥٨م، لكن هذا التحرك القومي قابله تحرك أقوى منه من الاستعمار الحديث، إسرائيل وأمريكا وحلفائها، أنتج التيارات المتطرفة.

وكان للسعودية الدور الأكبر في بروز تلك التيارات التي بدأت بالتيار الوهابي السلفي ثم ولدت منه القاعدة.

والتسابق الحاصل في ظل الأوضاع الراهنة بين تيار وهابي متطرف وتيار شيعي متشدد تقف خلفه إيران.. والضحية هو التيار القومي.

ومع ذلك فإني أرى – نتيجة لاحتلال العراق والأحداث المتسارعة في المنطقة – أن التيار القومي بدأ يعود لقيادة الشارع، وأصبح المواطن العربي ينظر إلى التيار القومي العربي بأنه المنقذ.

خصوصاً وأن هناك نظام في الوطن العربي، يتمثل في سوريا، قائم على المنظومة القومية التي أثبتت نجاحها في بناء الدولة المؤسسية، ورغم شحة الإمكانيات استطاعت أن تنهض إلى مصاف الدول النفطية بل وصارت أكثر استقراراً منها.

{ ألا تعتقدون أن التيار القومي بات مطالباً بمراجعات سياسية؟

– التيار القومي البعثي والناصري ذو إيديولوجية واحدة وهدف واحد، ومستقبلهما وعدوهما واحد ومن الطبيعي أن يتراجعا.

ونحن هنا – في اليمن – أول ما عاد حزب البعث العربي الإشتراكي للمعارضة الحقيقية كانت أول لقاءاتنا بالناصريين، وعملنا تحالفاً ثنائياً ثم اتجهنا للإشتراكي فالإصلاح وبقية الأحزاب، لننهي بتكتل المشترك النموذجي الذي جمع بين التيار القومي والأممي والإسلامي بتوجهاته السنية الشيعية.

وعلى المستوى القومي إلتقى البعث والناصري في أكثر من دولة عربية وفي كثير من الملتقيات. وهناك مقترح لتشكيل جبهة العمل القومي الموحد.

{ عرفت الساحة العربية ما يعرف بحزب البعث.. الجناح العراقي، والجناح السوري.. ألم يحن الوقت للملمة الصف البعثي في ظل ما تمر به الأمة من ظروف؟

– بعد أيام يحتفل كل البعثيين بالسابع من نيسان.. ربيع ولادة البعث. وفي هذا اليوم لا تجد تيارين وإنما حزب البعث العربي الإشتراكي الذي أعلن عن ولادته في مقهى الرشيد بالضحياء في دمشق.

ونحن نفخر بكل القادة المؤسسين دون استثناء: ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار، وشبلي العيسي، وغيرهم من القادة العظماء الذين فكروا بانبعاث للأمة العربية وإحياء روحها.

فقد كانت الأمة تحتاج لجراح يجري عملية زراعية وليس ترقيعة، وكان حزب البعث هو الجراح الذي حاول وما يزال يجتهد لإحياء هذه الأمة، دون استبعاد دور الناصريين في هذه العملية.

والقيادة القومية بدمشق تعمل بكل جهد على لملمة كل البعثيين، وتوجد فكرة طرحها – قبل شهرين ونصف عضو القيادة القومية، الرفيق عاصم قانصوه، بالاحتفاء بالسابع من نيسان في بيروت بحضور كل القيادات التاريخية لحزب البعث، كنواة لعودة حزب البعث بأفكاره وروحه الواحدة.

{ بماذا تفسرون كم المبادرات اليمنية لإصلاح المنظومة العربية المشتركة؟

– شر البلية ما يضحك، ومثل السلطة في اليمن كرب أسرة لا يستطيع إمساك زمام أسرته؛ فتجد أطفاله يأكلون من صناديق القمامة أو من الجيران، وضجيجهم ينفر منه أبناء الحي، ثم يفاجأ هؤلاء الجيران برب الأسرة يخرج بدعوة لتطوير عملهم المنزلي والتربية الحسنى. فماذا سيكون رد الجيران؟! لا أحد سيسمعه. وسيقال: إن أكثر الناس فشلاً في إدارة بيته يريد إصلاح الأسر الأخرى.

والأحرى بالقيادة اليمنية أن تخرج بآلية لترتيب البيت من الداخل وحل المشاكل سيما في التعليم والصحة.

فالبلد تعاني الفقر، وحرب صعدة أتت على الأخضر واليابس وحولت واحدة من أغنى المحافظات اليمنية إلى أفقر محافظة، والمحافظات الجنوبية تُركت لأشخاص يعبثون بمقدراتها وينهبون الأراضي، وعندما حاصرهم الحراك اتجهوا للحديدة، السلة الغذائية لليمن، التي صار أبناؤها أفقر أناس في البلد.

وللأسف – كل هذه المشاكل تواجه بتمادي السلطة في الكذب ليصدقها الناس، حتى صدقت هي نفسها لدرجة أنها تتحدث عن عدم وجود فساد وصراعات في اليمن وتعتبر ما ينشر عن ذلك ما هو إلا تهويل إعلامي.

{ المؤتمر يعتبر الاقتصاد هو المشكلة الرئيسية فيما أنتم في المشترك تجعلون السياسة جوهر المعضلات.. أين التنازلات من قبل الطرفين لأجل هذا الوطن؟

من صنع المشكلة الاقتصادية، والمؤسسات الدستورية لم تعد تعمل والفساد يستشري.. الفساد منظومة متكاملة، الفاسد الكبير يحمي الصغير، وهذا يضع طوقاً يمنع الوصول للفاسد الأكبر، وصاروا يتسابقون لنهب المال العام وإرضاء الحاكم الفرد.

نحن قدمنا تنازلات ولوعدنا للواقع لوجدنا أن الحاكم يتنصل عن أي اتفاقات؛ فمؤخراً كانت هناك وساطة سورية بطلب من الحزب الحاكم، وصدرت منه إيجاءات بأن المشترك هو من يرفض الوساطة أو النصيحة، كما يسميها الإخوة السوريون؛ فتقدمنا بموافقة خطية أعلم بها السوريون المؤتمر الذي تلمص منها. وأثناء الأخذ والرد، جاءت مبادرة أخرى من المعهد الديمقراطي الأمريكي تقضي بالتوقيع على آلية لتنفيذ اتفاق فبراير في بيروت فوافقنا.

وعندما زار مساعد وزير الخارجية الأمريكي، اليمن التقى رئيس الجمهورية الذي قال له إن المشترك هو من رفض المبادرة الأمريكية، حسب ما ورد على لسان مديرة المعهد الديمقراطي في اليمن، التي استغربت عندما أخبرها مساعد وزير الخارجية برفض المشترك، وأكدت له أن الأخير موافق. وحاول المؤتمر أن يظهر المشترك بأنه الرافض للوساطتين السورية والأمريكية؛ فعمد إلى إصدار مبادرة من رئيس الجمهورية مكونة من أربع نقاط ويريد موافقة المشترك عليها.

ورغم ذلك لو كنا نعرف أن لدى المؤتمر مصداقية لتنفيذ الاتفاقات فلن نتردد، وسنقول لكل العالم إننا نرفض مبادراتهم، لكن لأجل حل وليس مساومات.. ونحن جربنا المؤتمر.

وقناعتي الشخصية أنه ما لم يكن هناك طرفاً ثالثاً شاهداً بيننا وبين المؤتمر فسيظل كل طرف يوحي للعالم بأن الآخر هو الرافض للاتفاق.

وأنا على قناعة أننا إذا أردنا حواراً فلتسلم القوات المسلحة والأمن لمؤسسات دستورية، وبعدها نتحدث عن ديمقراطية وانتخابات.. وما دام الجيش بيد الحاكم الفرد وأسرته فمستحيل أن يحدث تداو سلمي للسلطة.

عن آخر مستجدات الحوار والعلاقة المتأرجحة بين السلطة والمعارضة.. وعن قضايا سياسية واقتصادية متعددة، تحدث لـ(الجماهير) الناطق الرسمي لتكتل أحزاب المشترك المعارض، ورئيس الدائرة السياسية لاتحاد القوى الشعبية محمد النعمي.. وتطرق في حديثه لمسائل الحقوق والحريات وأبرز الأزمات اليمنية الراهنة.. فإلى الحوار..

■ حاوره / فوزي الكاهلي

ناطق المشترك لـ(الجماهير):

تحريك الشارع خيار استراتيجي.. وحكومة «وفاق وطني» أمر مستبعد

{ عاد الحديث هذا الأسبوع عن اتفاق فبراير وتمسك الحاكم به بعد أن كان قد أعلن الغائه.. فما الجديد في حوارات السلطة والمعارضة، وهل يوجد بالفعل مؤشرات أو بوادر لعودة الطرفين إلى اتفاق فبراير؟

– حقيقة لا فرق بين القبول باتفاق فبراير ورفضه؛ لأن المنطلقات التي تحكم الرفض والقبول هي واحدة ؛ القبول بالاتفاق يعني الالتزام بشروطه وتنفيذ متطلباته، هذا الشيء الطبيعي، ولكن الغير طبيعي أن أعلن موافقتي عليه وأعمل على عدم تنفيذه في نفس الوقت. سأكون صادقاً معك وبعيداً عن الأحلام الآنية.. السلطة ليست في أجندتها أي نية للحوار، أعني الحوار الحقيقي، قد تقبل حواراً شكلياً لا يحل أزمة ولا ينقذ وطناً؛ بمعنى أنها تريد إيهام الداخل بالحوار وتعمل على تضليل المجتمع الدولي بشيء اسمه "حوار".

{ طلبتم مؤخراً من الحاكم تحديد موقف واضح من الوساطة السورية والمبادرة الأمريكية للتقريب بين الجانبين (المؤتمر والمشترك).. فهل تلقيتم رداً واضحاً؟ وماذا عن خيار اللجوء للشارع؟ هل ما يزال مطلوباً بقوة في المرحلة الحالية؟

– فيما يتعلق بالجزء الأول من السؤال: نعم، طلبنا ذلك وهذا شيء بديهي ؛ لأن هذه السلطة استحضرت الخارج ودعتهم للتوسط وقبلت مساعي الأخوان السوريين وذلك حسب ما علمنا، وبعدها تراجعوا عن كل تلك الموافقات. ثم جاءنا المعهد الديمقراطي بمقترحات حول المناخ السياسي وآلية للحوار، وقبلها المؤتمر، ونحن وافقنا عليها وعلى أي مساع من قبل الأشقاء أو الأصدقاء من شأنها تدفع باليمنيين إلى الحوار الحقيقي والجاد؛ وحتى لا يكون هناك مجال للتضليل باسم الحوار. المؤتمر ضد الحوار، ونحن لا زلنا نطالبه بتحديد موقفه من تلك المبادرات.

وفيما يتعلق بالموقف الشعبي وتحريك الشارع، فقد اتخذه اللقاء المشترك خياره الاستراتيجي من خلال مسارين: المسار الأول استكمال الحوار مع كل القوى السياسية والوطنية وفئات المجتمع.

والمسار الثاني هو ما يتعلق بمتطلبات نتائج الحوار الذي شاركت فيه كل فئات المجتمع، وبهذا فخيار الشارع هو المرجع والمصدر لحسم خياراته الوطنية.

{ إذا عاد الطرفان (افتراضاً) إلى طاولة الحوار فإنهما سيواجهان مشكلة عويصة تتعلق بضيق الوقت المتبقي للانتخابات.. فهل تتوقعون الاتفاق على تأجيل آخر، وتشكيل حكومة وفاق وطني للخروج من مأزق دستوري؟ أم أن هناك خيارات أخرى؟

– علمتنا التجارب التي أفرزتها المرحلة التاريخية مع السلطة بأنها تعتمد في سياستها على استهلاك الوقت.

ولهذا لن تجد السلطة في المرحلة القادمة أي هدف من أهدافها تلك؛ لأن المرحلة تغيرت، والظروف لن تسمح لا للسلطة ولا للمعارضة أن تتبع تلك الآلية السابقة.

وفيما يتعلق بحكومة وحدة وطنية، والتمديد.. فالتمديد جربناه ولم يثمر شيئاً وكذلك التحالفات السابقة.. كلها أثبتت فشلها كنموذج لا يسمح بتكرار الأخطاء؛ وبهذا فالتجارب الفاشلة لا يمكن أن تحقق تطلعاتنا وتخدم حاضرنا ومستقبلنا كيمنيين، بل هناك معطيات جديدة، وستعلن في حينها .

{ التداخل الكبير بين أعمال التشاور الوطني ولجنة الحوار المنبثقة عنه وبين عمل المشترك كتكتل سياسي معارض بدأ يثير العديد من التساؤلات.. فكيف تراه أنت؟

– لقد شكل المشترك تجربة عظيمة.. ولا أبالغ إذا قلت بأنها شكلت نموذجاً رائعاً في المنطقة إلى حد الآن. لقد انطلقت أحزاب المشترك بطرح التحديات ومتطلباتها من خلال آلية الحوار وقدسية منهجه، ولم تقف عند هذا بل رأت أن تستنهض المجتمع وتشاركه في بناء المشروع الوطني وفق آلية جديدة لتحقيق الشراكة المجتمعية في صياغة مشروع الدولة اليمنية الحديثة. وتحت الدعوة للتشاور وكنتيجة لذلك شكلت، لجنة للحوار الوطني، وبهذا التكوين صار المشترك أحد مكونات هذه اللجنة وبها ومن خلالها يعمل المشترك بموجب الشراكة المجتمعية. والمشترك أيضاً يؤدي دوره الوطني، ولم تأثر عليه اللجنة الوطنية بل زادته قوة، وأضيفت له قوى وطنية تعمل لتحقيق الشراكة الشعبية لإنقاذ وطنهم من الانهيار. وأي عوامل تؤدي إلى قلق أي إنسان، فهو قلق غير موضوعي. ومن لديه هواجس داخل المشترك أو في لجنة الحوار، عليه أن يطرحها على الهيئات لمناقشتها وتصحيح أي أخطاء أو مفاهيم بنيت على نقص في المعلومات أما إذا كانت هذه القضايا مطروحة من خارج المشترك، فليشكك كيف ما يريد.. نحن نعلم ماذا نعمل؛ فعلمنا بني على قاعدة الحوار، وبالحوار نبني مشروعنا الوطني ونعالج كل القضايا به.

{ في قضيتي صعدة والحراك الجنوبي، على ضوء سحب بعض أعضاء اللجان من المحاور التي كلفت بتثبيت السلام بصعدة، واصدار أحكام قضائية قاسية على عدد من قيادات الحراك.. ما هي قراراتكم وتقديراتكم ومواقفكم تجاه ذلك؟

– لازالت السلطة متمسكة بتلك الآلية والعقلية التي لا تجيد غير صناعة الأزمات ولا تجيد حلها ؛ فالسلطة – رمت نفسها في مستنقع الأزمات تلك ولم تعد تستطيع الخروج منها، وسحب أعضاء اللجان هي جزء من تلك الصناعة للأزمات؛ لأنها تريد من الأزمة أن تبقى مفتوحة ضد الداخل وتظل تمثل تهديداً للخارج؛ وكنتيجة لهذه الأزمات فلا بد من دفع ضريبة مقاومة هذا الانحراف. ومن خلال النضال السلمي ستشهد المرحلة القادمة مزيداً من مظاهر العنف السلطوي وقد تعجز سوجونهم عن استقبال ضحايا بطشهم. ولكن ما هي النتيجة؟ هل حلت مشاكل السلطة؟ أم انطلقت نهايتهم؟.. والحركة التاريخية باستعراضها ستجد الإجابات على كل تلك الأسئلة. ونحن كجزء من هذا النسيج الاحتجاجي والسياسي سنكون في نفس الموقع والموقف الذي يحدده لنا مشروعنا الوطني، ومستعدون لدفع ثمن متطلبات الدفاع عنه وتحقيقه في أرض الواقع.. وتلك الأحكام والمحاكمات، التي طالت العديد من قيادة الحراك السلمي والصحفيين وغيرهم من الناشطين السياسيين، إنما تندرج نتيجتها في إسقاط مشروعية ممارسة تلك المؤسسات ووظائفها الافتراضية

{ الانهيار المتسارع حالياً لقيمة العملة الوطنية كمؤشر على تدهور اقتصادي حاد.. ألم يجعلكم تفكرون باتخاذ مواقف وخطوات قوية لإجبار الحكومة على القيام بواجبها لإنقاذ الاقتصاد الوطني، أو اللجوء للشارع للضغط عليها في هذا الأمر؟

– عندما نتكلم عن سياسة السلطة الاقتصادية؛ فهي لا يحكمها أي منهج اقتصادي علمي، ولكن الذي يتحكم في هذه السياسة هو الفساد.. ولهذا كل خططنا التنموية والمشاريع – بما فيها الوهمية – تعد كتلبية لاحتياجات الفساد والفاسدين، وليس لها أي علاقة بتلك الخطط الاقتصادية والمشاريع التي تعلن في وسائل الإعلام الرسمي. ولهذا فالمشترك مع كل القوى الوطنية سيتحمل مسئولياته في إطار الدستور والقانون، ولكن أريد أن أؤكد بأن المرحلة تحتم على كل مواطن أن يتحمل مسئولياته ؛ فلم تعد هذه المسؤولية فرض كفاية بل صار التحرك فرض عين، والمشترك سيتعامل مع كل قضية بما تقتضيه الظروف والمرحلة بشكل مسؤول، كل القوى الوطنية مطالبة بأن تتحرك لإنقاذ الوطن من الانهيار والتفتت.

{ أخيراً التراجع غير المسبوق في الحقوق والحريات العامة (ومنها الحريات السياسية والإعلامية) في الفترة الأخيرة لم يقابله تحرك للمعارضة بالمستوى المناسب.. فلماذا؟ وماهي برامجكم المستقبلية (على المدى القصير) في هذا الجانب؟

– قضية الحريات والدفاع عنها لا تختزل بمثل هذا السؤل، ودور المشترك لا يمكن تغييبه عن كل تطور إيجابي ساهم فيه بتهيئة المناخ السياسي لمنضمات المجتمع المدني؛ وما شكلته تلك المناخات سهل بروز غالبية هذه المنضمات، وكذلك مواقف المشترك السياسية التي تمسك بها، وجعل من إطلاق المعتقلين شرطاً مرتبطاً بأي اتفاق سياسي مع السلطة وقد قامت فروع المشترك في المحافظات بتنفيذ العديد من الاحتجاجات ومناصرة المعتقلين، ومنهم من لحق به أذى من قمع السلطة وتسخير وسائل الإعلام للدفاع عن الحقوق والحريات .. كل تلك الجهود وغيرها لا نستطيع أن نحصرها في هذه الإجابة فعلينا أن نطور من وسائلنا ونعزز نجاحاتنا في مقاومة قمع الحريات، لا أن نمعن في جلد الذات والإسهاب في تضيق الأدوار النضالية لأي طرف أو أطراف، بل الجميع مدعوون لمزيد من النضال السلمي للدفاع عن الوطن والمواطن.

السلطة لاتجيد غير صناعة الأزمات وتفشل في حلّها

رسالة القيادة القومية إلى الأحزاب العربية حول التطورات في فلسطين العربية..

وجهت القيادة القومية رسالة إلى الأحزاب العربية الشقيقة حول التطورات في فلسطين العربية.. هذا نصها:

نتابع هذه الأيام الحملات العدوانية الصهيونية والمخططات الاستيطانية التوسعية، وسياسات القمع والإرهاب والتطرف التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ضدّ الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس الشريف، وتهديد عروبتها وتصاعد التوحش الهمجي الاستيطاني الصهيوني، والعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، والحصار الجائر على قطاع غزة.

إنّ قوات الاحتلال الصهيوني تواصل ممارساتها الإرهابية ضدّ شعبنا الفلسطيني الأعزل والمحاصر، واقتحام المسجد الأقصى، وتهويد مدينة القدس، وبناء المستوطنات وفق مخطط صهيوني استيطاني توسعي يقوم على طرد الفلسطينيين وتهجير الأطفال والنساء، وتغيير المعالم الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة، وطمس الآثار العربية وتبديل هويتها وتاريخها.

إنّ ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي من هدم للمنازل، ومصادرة للأراضي، وتدمير للأملاك والأوقاف في محاولة لتجريدها من طابعها الديني والتاريخي والتراثي، أمر يتعارض مع المواثيق الدولية، ومع قرارات الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف، ويشكّل تحدياً للرأي العام العربي والإسلامي والعالمي .

إنّ هذه التطورات المتلاحقة تتطلب منّا نحن العرب – أحزاباً وتنظيمات شعبية وحكومات – وقفة قومية ترقى إلى مستوى التحديات المصيرية، والتحرك الرسمي والشعبي العاجل لفضح ممارسات إسرائيل الإرهابية، وتعرية المخطط الصهيوني أمام العالم ومؤسساته، وإدانة إسرائيل واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدها.

كما تتطلب من الفلسطينيين توحيد موقفهم الوطني، ودعم خيار المقاومة ونشر ثقافتها؛ لما يشكلانه من مدخل لخلق موقف داخلي وعربي ودولي للتصدي للاحتلال وإفشال مخططاته، ودعوة العرب والمسلمين إلى التكاتف والوحدة والتضامن، واتخاذ موقف حازم وصارم لمواجهة عنجهية إسرائيل وسياساتها العنصرية.

إنّ سورية عملت بجهد ودأب على رأب الصدع العربي؛ إدراكاً منها لخطورة الممارسات الإرهابية للكيان الصهيوني وانعكاساتها على الأوضاع في المنطقة، وقد بذل السيد الرئيس بشار الأسد جهوداً مكثفة لتوحيد الموقف العربي وتفعيل آليات العمل العربي المشترك لمواجهة هذا الإرهاب، واتخاذ كل ما من شأنه التصدي لهذا المخطط، والدفاع عن المقدسات، ودعم المقاومة باعتبارها أنجع أساليب المواجهة لاستعادة الأرض والحقوق.

والطريق إلى ذلك هو إقامة السلام العادل والشامل الذي يعيد لكل ذي حقّ حقه ، ويوفر الأمن والاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة وبلدانها. ولكي يصبح السلام حقيقة على أرض الواقع، لا بدّ أن يستند إلى مرجعيته المحددة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ومرجعية مدريد ، وهذا السلام المنشود يحتاج إلى طرفين يؤمنان بالسلام ويلتزمان بمرجعيته ومتطلباته . وهذا الأمر غير متوفر عند الطرف الإسرائيلي الذي يعادي السلام ويمارس العدوان والإرهاب والعنصرية، واغتصاب الحقوق بحماية الولايات المتحدة الأمريكية؛ مستغلاً الضعف العربي والانقسام الفلسطيني، وعدم وجود موقف دولي فعال يلزم إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. والسلام في الواقع لا يتحقق إلا بين الأقوياء؛ فبوجود قوي وضعيف، يلجأ القوي إلى فرض شروطه على الضعيف ، وإذا كانت المفاوضات هي الأسلوب للتوصل إلى السلام؛ فالمفاوضات ليست من أجل المفاوضات فحسب، لأنها في هذه الحالة إضاعة للوقت. ولكي تكون المفاوضات مجدية وتصل إلى نتيجة، لا بدّ أن تستند للمقاومة التي هي طريق أيّ شعب احتلت أرضه – لمقاومة المحتل ومغتصب الحقوق، ولا بد أن يشعر المحتل أنّ الشعب الذي تحتل أرضه ماض في طريق مقاومة الاحتلال ، حتى بعدّ دخول المفاوضات. ومن هنا يأتي دور المقاومة كعنصر أساسي في معادلة الصراع المستمر بين العرب وإسرائيل. ولا بدّ أن نعي جميعاً أنّ دخول المقاومة كعامل في الصراع شكّل عنصر قوة لدى العرب في حسم الصراع لصالحهم، وعنصر قلق لدى الكيان الصهيوني، وبدأ يعمل المستحيل للقضاء على هذه المقاومة ففشل.. ومن هنا تبدو المقاومة ضرورة من أجل التحرير ، كما هي ضرورة من أجل السلام. هكذا أكدت تجربة الجزائر ، وكذلك تجربة فيتنام؛ فلم تتوقف مقاومة شعبيهما للمحتل إلا بعد نجاح المفاوضات بعودة الحقوق إلى أصحابها .

إنّ القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي تدعو الأخوة الفلسطينيين أن يتجاوزوا مرحلة الانقسام، ويستعيدوا وحدتهم الوطنية كمرتكز للتمسك بالحقوق والثوابت، ومواجهة مخططات إسرائيل العدوانية الهادفة إلى تصفية قضيتهم وتهويد أرضهم ومقدساتهم، ومطلوب من الأخوة الفلسطينيين تعزيز مقاومتهم للاحتلال من أجل استعادة أرضهم المحتلة وحقوقهم المغتصبة.

وتدعو القادة العرب إلى تحمل مسؤولياتهم التاريخية لما من شأنه مواجهة كافة التحديات التي تواجه الأمة في حاضرها ومستقبلها، وبشكل أساسي اتخاذ موقف عربي موحد وحازم في مواجهة عدوان إسرائيل على الشعب الفلسطيني، ووضع حدّ لمخططها التوسعي والتصفوي العنصري لقضية العرب المركزية فلسطين، ودعم مقاومة هذا الشعب من أجل استعادة حقوقه المشروعة.

وتدعو القيادة القومية الأحزاب والتنظيمات الشعبية والسياسية في البلدان العربية أن تصعد من نشاطاتها وتعاونها في عمل مشترك، وتعزيز ثقافة المقاومة بين الجماهير العربية، وتعبئة طاقات الأمة للوقوف إلى جانب المقاومة بكل أشكالها حتى يتم تحرير الأرض العربية واستعادة الحقوق، وإفشال مخططات الهيمنة والسيطرة على الأمة العربية.

كما تدعو المجتمع الدولي ومؤسساته، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي ومنظمات المجتمع العالمية، إلى مساندة الشعب الفلسطيني، وتعزيز صموده وتصديه لآلة الإرهاب الصهيوني، والوقوف في وجه العدوان، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الكيان الإرهابي؛ للحيلولة دون انفجار الأوضاع في المنطقة، وتهديد الأمن والسلم العالميين بأفدح الأخطار.

إنّ القيادة القومية تؤكد على الحاجة الماسة إلى تضامن عربي فعال، وفعل عربي مسؤول يتواكب مع توحيد الجهد النضالي والسياسي للقوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية التي أسهمت خلافاتها في زيادة الغطرسة والصلف الصهيوني، وشجعته على ارتكاب المزيد من المجازر وانتهاك الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

إنّ وقفة عربية رسمية وشعبية، وفعلاً مقاوماً على الأرض، أصبحت ضرورة تقتضيها ظروف المواجهة مع العدو الصهيوني، الذي بدا واضحاً أنه يزداد عدواناً ورفضاً لاستحقاقات السلام كلما لمس تراجعاً على المستوى العربي.

شارك الآلاف من أبناء محافظة تعز عقب صلاة الجمعة – نهاية الأسبوع المنصرم - في مهرجان جماهيري حاشد دعت اليه الهيئة الشعبية - فرع تعز- لمناصرة الشعب الفلسطيني.

وفي المهرجان ألقى الشيخ عبد الرحمن قحطان رئيس الهيئة، كلمة حيا فيها مشاركة أبناء تعز في الوقوف مع قضايا الشعب الفلسطيني، واصفا حضور الجماهير في هذه الفعاليات التضامنية مساهمة في الوقوف ضد أعداء اللّه من اليهود المعتدين .

في تعز.. مهرجان حاشد لمناصرة فلسطين

تعز– محمود طاهر أبو خليفة

طالب قحطان قيادات الامة العربية والاسلامية والذين شاركوا في القمة العربية في ليبيا بأن لا يكونوا أذناباً للأعداء، حسب وصفه .

وأضاف (نطالبهم بأن يكونوا رؤساء وسادة حقيقيين وأن يجعلوا الأعداء هم الأذناب)

ودعا الشيخ قحطان كافة أبناء الأمة العربية والإسلامية إلى الوحدة ورص الصفوف؛ حيث أن المنازعة بين الدول والشعوب والأحزاب سبب في ضعف الأمة .

وقال رئيس الهيئة (نريد أن نكون أقوى، وأن نعتصم بحبل الله جميعا للدفاع عن مشاعرنا المقدسة وعن إسلامنا وقرآننا ورسولنا وعروبتنا حتى يكون لنا الشرف عند الأجيال القادمة .

وكان نائب رئيس الهيئة، الشاعر والأديب عبد الفتاح جمال، قد ألقى قصيدة نالت استحسان الجماهير، جاء فيها

أما رموز الغرب لا تستغربوا
إن أعلنوا عشق اليهود وأظهروا
لا تعذلوهم في هوى صهيون ما
هم في القرار سوى جنود يؤمروا
ما علتي إلاّ أكابر أمتي
إذ صدّقوا كذب العدا واستبشروا
ما علتي إلا سراة العرب إذ
لم يفهموا غدر العدا.. لم يحذروا
لم يدركو أن الجهاد سبيلهم
وبغيره لن ينصفوا.. لن ينصروا

وقد صدر عن المهرجان بيانا قرأه الدكتور عبدالله الذيفاني، عضو الهيئة، دعا فيه النظام العربي والرسمي وجميع أبناء الأمة العربية والإسلامية أن يكون لهم موقف مسئول للتصدي للهجمة الصهيونية المتغطرسة التي أخذت تتمادى في ظل صمت دولي وعجز عربي .

ووصف البيان مواقف زعماء القادة بأنه بدا وكأنه ليس مغرقا في العجز والصمت فحسب، بل يظهر وكانه غطاء لاعتداءات اليهود العدوانية .

وأشار البيان إلى أن تفكير الأنظمة السياسية بالحفاظ على كراسيها وعروشها ومصالحها هو السبب الذي جعل الكيان الصهيوني يغالي في عدوانه ويتمادى في طغيانه ....

وأكد البيان أنه لدى الأنظمة العربية لو _امتلكت الإرادة _ أوراق ضغوط على الإدارة الأمريكية وبعض الدول الغربية المساندة؛ تستطيع من خلالها الأنظمة العربية أن تصطف في موقف عربي موحد يكون له الأثر المباشر على ممارسات الكيان الصهيوني الذي بات – للأسف – لا يأبه لهذه الأنظمة بأي حال من الأحوال .

ودعا البيان أبناء الشعب الفلسطيني إلى الوحدة والاتحاد ونبذ الفرقة والخلاف، شريطة أن تكون هذه الوحدة على طريق المقاومة والكفاح بشتى الوسائل .

وطالب البيان القمة العربية والإسلامية المنعقدة في ليبيا باتخاذ موقف حاسم وتاريخي لنصرة الأقصى، وسحب المبادرة العربية للسلام، وكسر الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة .

كما طالب البيان الأنظمة العربية والإسلامية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني إلى قطع تلك العلاقات فورا وإلي رص الصفوف لمواجهة الأعداء.

المفكر العربي معن بشور:

على الفكر القومي تأصيل المقاومة نهجاً وثقافة وأسلوباً «1-2»

الفكر القومي العربي هو الفكر الذي يسعى إلى تحقيق وحدة الأمة العربية، وصون هويتها وصوغ مشروعها النهضوي الحضاري؛ المؤهل لإطلاق طاقات الإنسان العربي وحمل رسالة الأمة الإنسانية التي تمكنها من المشاركة في بناء عالم خال من كل استعباد أو استبداد أو استغلال أو فقر أو تخلف أو هيمنة. وبهذا المعنى فالفكر القومي العربي هو الفكر القادر على اكتشاف قوانين الصراع الكبرى التي تتحكم بحركة التاريخ في هذه المنطقة، وهو صراع قديم ومستمر بين قوى ومصالح وعصبيات حول مشاريع وحدة الأمة أو مخططات تفتيتها.

وبهذا المعنى أيضاً فالحديث المتكرر عن سقوط الفكر القومي العربي بسبب أخطاء أو خطايا شابت ممارسة بعض الأنظمة أو التنظيمات أو الأفراد الذين انتسبوا إلى مدارس هذا الفكر، وهي متعددة ومتنوعة.. هو حديث يندرج في إطار حركة الصراع تلك، ويهدف إلى إسقاط آخر الحصون التي تمتلكها الأمة في مواجهة مخططات التفتيت والتفكيك، بل إن هذا الحديث يتجاهل أن الأفكار قد تتراجع وقد تنحسر ولكنها لا تسقط أبداً، فكيف إذا كانت متصلة بهوية الأمة وبنزوعها النهضوي وبإرادة التحرر والاستقلال فيها وبكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية؛ سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية.

ولعلها من المفارقات اللافتة أن مثل هذا الحديث يتعاظم عن سقوط الفكر القومي العربي فيما يشهد العالم كله نزوعاً نحو بناء تكتلات كبرى تشير إلى استحالة بقاء كيانات صغيرة في عالم اليوم، فيما يشهد الوطن العربي ذاته تفاقم مأزق الكيانات القطرية، التي لم تنجح في أن توفر لأقطارها أمنها الوطني، وتنميتها المستقلة، والمشاركة الشعبية المطلوبة.

ولعلها من المفارقات اللافتة أيضاً، والمتصلة بحديث أعداء الوحدة العربية عن سقوط الفكر الداعي إلى تحقيقها، أن هؤلاء -أو معظمهم- يروج لمشاريع شرق أوسطية جديدة و كبيرة؛ تتعامل مع المنطقة كوحدة استراتيجية واقتصادية وسياسية، ولكنها تسعى إلى طمس هويتها القومية، والقفز فوق حقيقتها التاريخية، لصالح مفاهيم جغرافية مبسطة يمكن من خلالها إدماج الكيان الصهيوني في نسيجها. فيما يصل هذا الكيان إلى ذروة انغلاقه وإقفاله على نفسه عبر ما يسمى بجدار الفصل العنصري الذي بات عنواناً لا لانتهاك الصهاينة لحقوق شعب فلسطين وللشرعية الدولية فحسب، بل بات عنواناً أيضاً لسقوط العقيدة الصهيونية التي رفعت لنفسها شعار « إسرائيل الكبرى » والتي قدمت للمنطقة قبل عقد ونيف من الزمن مشروع الشرق الأوسط الجديد.

لقد علمتنا دروس التاريخ أن الخطأ الأكبر الذي يمكن أن تقع فيه حركات أو أفكار أو تحليلات هو أن تتصرف وكأن اللحظة التاريخية الراهنة، سواء كانت لحظة سقوط أو انتصار، هي لحظة دائمة، وأن يبنى على هذا التقدير مواقف أو تنظيرات، فكيف إذا كانت لحظة السقوط الراهنة هذه هي بالأساس بنت جهود خطيرة ومتراكمة، بعضها داخلي وبعضها خارجي، لإيصال الأمة إلى ما هي عليه. لكن التركيز على مفارقات ومغالطات ينطوي عليها الحديث الرائج عن سقوط الفكر القومي العربي لا يعني بالتأكيد القفز فوق الحاجة الماسة إلى القيام بمراجعة فكرية نقدية لمدارس هذا الفكر لتحريره من جملة التباسات أحاطت به، ومن شوائب علقت بممارسات محسوبة عليه، بل حتى لتحريره من نزعات أيديولوجية حولت هذا الفكر، الذي ينبغي أن يكون جامعاً، إلى متراس وخندق وعصبية أخرى من متاريس الصراع الأهلي العربي وخنادقه وعصبياته، بل سعت إلى تحويل العروبة إلى شكل من أشكال العقيدة، وتحويل القومية العربية إلى نظريات فلسفية تحاول محاكاة نظريات فلسفية عالمية؛ فظلمت العروبة كهوية كما ظلمت العقيدة، وشوّهت القومية كرابطة انتماء، كما قللت من شأن الفلسفات الكبرى التي عرفتها البشرية.

وهكذا فآفاق الفكر القومي العربي محددة إلى حد كبير بالقدرة على إجراء هذه المراجعة الفكرية، وهي مراجعة مطلوبة على جملة محاور:

المحور الأول- من الأيديولوجية إلى المشروع:

إذا كان الفكر القومي العربي هو فكر التوحيد بالدرجة الأولى فإنه مطالب أن يكون قادراً على الاتساع لكي يستوعب في أطره ورؤاه كل تيارات الأمة ومشاربها العقائدية والسياسية والفكرية، بل كل تنوعاتها الاجتماعية والدينية والثقافية، كما كل الخصوصيات الكامنة في مكوناتها السياسية والإثنية.

وإذا كان الفكر القومي العربي في بداياته الأولى في أواخر القرن التاسع عشر قد اختار لنفسه مهمة إبراز عناصر الوحدة والتماثل في الأمة، من لغة وثقافة وحضارة وتاريخ ومصير، فإن مهمته اليوم أن يكمل تلك المهمة التأسيسية بمهمة بالغة الضرورة والخطورة، وهي مهمة الإدراك الدقيق أيضاً لما في تلابيب الأمة من تباينات وتمايزات وحساسيات؛ بهدف استيعابها في المشروع القومي الجامع على قاعدة التكامل لا الإقصاء، والتشارك لا الإبعاد، والتحاور لا الإلغاء؛ فيصبح احترام التنوع في الأمة إثراءً لنسيجها، وتجسيداً لرسالتها، وتحصيناً لها في وجه كل أعدائها.

ومن هنا؛ فالفكر القومي العربي مدعو اليوم إلى بلورة مشروعه الحضاري النهضوي، لا كمجرد حاجة ملحة لاستنهاض طاقات الأمة بعد تحديد معالم الطريق، بل أيضاً كإطار تتلاقى حوله كل التيارات والمشارب والأطياف التي تتوزع عليها الأمة وتقيم بين ظهرانيها.

ومما لا شك فيه أن الأمة العربية عبر القرنين الماضيين قد شهدت مجموعة مشاريع للنهوض، وقدّم مفكروها مجموعة مداخل ومقاربات للنهضة، إلا أن كل تلك المشاريع واجهت تحديات خارجية كبرى، وثغرات داخلية حقيقية، حالت دون نجاحها، تماماً كما عانت مجمل المقاربات والمداخل النهضوية من نقص في الشمولية حال دون أن تتحول إلى مشاريع نهوض شاملة، غير أن عدم نجاح تلك المشاريع، أو عدم تكامل تلك المقاربات النهضوية، لا يجوز على الإطلاق أن يحرمنا الاستفادة من التراث النهضوي الضخم الذي قدمته تلك المشاريع، كما من التجارب النهضوية الهامة التي مرت بها، وذلك لدى صوغ أي مشروع نهضوي حضاري للأمة، وليس من الصدفة أبداً، أن يتوصل مشروع « استشراف مستقبل الوطن العربي » الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية قبل أكثر من عشرين عاماً، وعلى مدى خمس سنوات، وشارك فيه أكثر من خمسين باحثاً وأكاديمياً، إلى حاجة الأمة لمواجهة التحديات المستقبلية إلى « مشروع حضاري نهضوي » كما إلى « كتلة تاريخية » تنهض بأعباء تجسيد هذا المشروع، وإذا كانت تلك الدراسة قد حددت عناصر ذلك المشروع بستة: الوحدة العربية، الديمقراطية، الاستقلال الوطني والقومي، العدالة الاجتماعية، التنمية المستقلة، والتجدد الحضاري، فإن الكتلة التاريخية التي دعت إلى تشكيلها كانت تضم القوى القومية الكلاسيكية والإسلامية واليسارية والليبرالية.

واستمر هذا الجهد الفكري لبلورة مشروع النهضة للأمة عبر مشاركة مفكرين وباحثين من كل تيارات الأمة هذه، فانعقدت لهذه الغاية ندوة علمية كبرى في مدينة فاس في نيسان/ إبريل عام ٢٠٠١، وكلفت لجنة لصياغة مسودة هذا المشروع الذي سيعرض على كل القيادات والمرجعيات والشخصيات الفكرية والثقافية والقوى الحية في الأمة لمناقشته وتطويره قبل أن يصار إلى بلورته كصيغة نهائية. نحن هنا إذن أمام تطور حاسم، تلاقي جملة أيديولوجيات متعددة حول مشروع نهضوي حضاري محدد يبرز ما هو مشترك بين كل قوى النهوض في الأمة، ويترك جانباً موضوعات الخلاف، ضمن منهجية علمية وحدودية راقية.. فلندخل مناطق الاختلاف وفي جعبتنا كل نقاط اللقاء؛ فنعالج الاختلافات بروحية اللقاء، بدلاً من أن نسير بالاتجاه المعاكس فتعصف خلافاتنا بالكثير من المشتركات بيننا. وهكذا يتحول الفكر القومي إلى فكر جامع لمدارس فكرية وأيديولوجية متعددة، ويتحول المشروع الحضاري النهضوي إلى ساحة تلاق وحوار بين قوى تفرز معاً برامجها المرحلية وأدوات عملها وأساليب نضالها المشتركة.

وهكذا بدأنا نشهد في الساحة العربية ولادة هيئات ومنتديات ومؤتمرات تضم بين صفوفها مفكرين ومناضلين وناشطين من كل التيارات الرئيسية في الأمة يجمعهم همّ مواجهة المخاطر المشتركة، ويبلورون معاً مشروعهم الحضاري للنهوض. ولم يعد غريباً -مثلاً- أن نرى في صفوف « المؤتمر القومي العربي » وفي عضوية أمانته إسلاميين وماركسيين وليبراليين جنباً إلى جنب مع أبناء المدارس القومية المعروفة.

#من محاضرة ألقيت في دمشق موخراً

نتنياهو صادقٌ وصريح

■ د. مصطفى يوسف اللداوي

لا نملك القدرة على أن نتهم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالكذب أو التضليل، وليس لنا الحق في أن نشكك في كلامه وتصريحاته، أو أن نثير الشبهات حول صدقية وعوده وسياساته؛ إذ لا نملك دليلاً على كذبه، ولا نعرف حادثةً أثبتت تنصله من وعد قطعه على نفسه، أو أنه حنث في يمينه، أو أخلف في وعوده؛ فهو صادقٌ في وعده، حاسمٌ في أمره، ماضٍ في سياسته، لا يثنيه عن عزمه أحد، ولا يخيّفه تهديد أو وعيد، ولا ترعبه قوة؛ فهو إذا قال فعل، وإذا عزم مضى، وإذا خطط نفذ، أحلامه مخططات، وسياساته أعمالٌ ومهام، لا يلتفت إلى منتقديه، ولا يعير أصوات معارضيه اهتماماً، يصدح بمواقفه فوق كل المنابر، ويجاهر بسياساته في عقر دار منتقديه، ويسبق مستضيفيه بمواقفه، ويعلن لهم لاءاته قبل أن يلتقيهم، ويحدد لهم جدول أعماله ليلتزموا به، ويحذرهم من المساس بمقدساته لئلا يحرجهم، ويهددهم في حال ممارسة الضغط عليه أن يفقدهم مناصبهم، أو أن يخلق لهم في إدارتهم المشاكل والصعوبات، وأن يجعل مستقبلهم غامضاً، وأحلامهم هباء، ويلوح لهم بأوراق القوة لديه، وشخوص الفعل عنده؛ فأدواته معروفه، ووسائله مشهودٌ لها بالفعل والأثر، والويل لمن عارضه، والثبور لمن خالف سياساته؛ فغضب الدنيا يتنزل على من يفكر في معاداة ساميته، أو المساس بسيادته؛ فالحرمان مصيره، والضياع مستقبله، والفوضى مآل إدارته. وفي حال فكر أحدهم أن يمارس على إسرائيل ضغطاً، أو أن يفرض موقفاً، يتعارض مع سياسة نتنياهو، أو لا ينسجم مع أحلامه وأفكاره؛ فإن الاعتذار ملاذه، والتراجع منجاته، والندم مركبه، وفتح خزائن بلاده سبيله إلى نيل الرضا، وكسب المودة، وتسيير أسراب الطائرات والسفن المحملة بالذخائر والسلاح، الوسيلة الوحيدة لضمان أمنهم الشخصي، وسلامة بلادهم، ولو كان على حساب رفاهية مناصريه، ومن جيوب فقراء

مؤيديه؛ فهو الصادق في وعوده وتهديداته، والأمين على سياسات بلاده، وأحلام حكومته، وهرطقات ونبوءات حاخاماته؛ فما عليهم إلا تصديقه، وتذليل العقبات أمامه، وتسهيل مهامه، وإزاحة خصومه، وشطب مناوئيه كما ديونه، وإقناع معارضيه، وممارسة الضغط على كل من يعاديه، وتحذيرهم من مغبة مناصرة من يقاتله، وعاقبة تأييد من يحاربه.

ألم يكن بنيامين نتنياهو صادقاً وصريحاً مع شعبه، مناصريه وخصومه، عندما نفذ وعوده لشعب إسرائيل بحفر المزيد من الأنفاق تحت المسجد الأقصى، وبناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية، في القدس الشرقية والضفة الغربية؟ وعندما استجاب لنداءات مجالس المستوطنين الذين طالبوه بالموافقة على التوسعة الطبيعية للمستوطنات، وعلى إصدار المزيد من الأذونات والموافقات لبناء وحدات سكنية جديدة؟ لقد كان صادقاً عندما التزمّ تجاه بلدية القدس؛ فصادق على قراراتها بهدم مئات المنازل المقدسية العربية، وطرد سكانها منها، وسحب هوياتهم المقدسية، وسكت عن اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على سكان القدس العرب، عندما احتلوا بيوتهم، وألقوا بأثاث منازلهم ومتاعهم خارج بيوتهم، ألم يكن بنيامين نتنياهو صادقاً مع نفسه وشعبه عندما أكد عزمه على ملاحقة أعداء إسرائيل، وقتلهم أينما كانوا؛ فأصدر أوامره لجهاز الموساد بقتل محمود المبحوح في دبي؟ ألم يتحمل من أجل صالح شعبه ومواطنيه غضب دول أوروبا وأستراليا، وسكت عن كل الانتقادات التي وجهها قادة الدول الأوروبية ضد حكومته؟ ألم يكن نتنياهو صادقاً مع شريكه ووزير خارجيته أفيغودور ليبرمان الأشد يمينية وتطرفاً؛، فدافع عنه، ولم يتخل عن شراكته له، ولم يفض حلفه معه، رغم فقدانه لأبسط مبادئ الدبلوماسية، وتخليه عن أصول اللباقة والإتيكيت؟.. لقد أكد نتنياهو على التزامه مع ليبرمان بالحفاظ على يهودية الدولة العبرية، والعمل على جعلها الدولة الأقوى في المنطقة، وقد كان نتنياهو صادقاً ووفياً مع سلفه وصديقه الراقد في غيبوبته في المستشفى، عندما أكد عزمه على مواصلة بناء جدار العزل في الضفة الغربية، وأنه لن يصغي إلى كل المحاولات الدولية لثنيه عن المضي في استكمال مشروعه العنصري، وأنه لن يرضخ لأي ضغوط دولية - أياً كانت - لمنعه من قضم آلاف الدونمات الجديدة لصالح جدار العزل.

ألم يكن بنيامين نتنياهو صادقاً وصريحاً عندما أعلن من على كل المنابر الدولية، وفي حضرة ضيوف دوليين كبار، وفي زيارات لعواصم دول كبرى، دوّن نفاق أو مدارة، أن القدس هي العاصمة الأبدية والموحدة لدولة إسرائيل؟ ألم يعلن صراحةً، بصدق ودون خوف، أن القدس لا تقبل القسمة على اثنين، وأنها لن تكون عاصمة لدولتين؟ ألم يعلن صراحة أنه سيمضي في تنفيذ المخططات الاستيطانية، وأنه لن يجمد البناء في المستوطنات الإسرائيلية، أسوة بمن سبقه من رؤساء الحكومات الإسرائيلية، الذين دأبوا منذ ٤٢ عاماً على البناء في الشطر الشرقي من مدينة القدس؟ ألم يتحد العالم بأسره عندما افتتح كنيس الخراب على مقربة من المسجد الأقصى المبارك، مؤذناً بمرحلة هدم الحرم، والمباشرة في بناء الهيكل الثالث، وهو الذي باشر وافتتح في ظل رئاسته السابقة للحكومة الإسرائيلية، الأنفاق الكبرى تحت المسجد الأقصى المبارك، مهدداً أسسه وقواعده؟ وقد كان صادقاً عندما أعلن في حضرة جوزيف بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، عن نيته بناء آلاف الوحدات السكنية، وكأنه يقدم هديةً بين يدي نائب الرئيس الأمريكي، ولم تمنعه أصول الضيافة من الإعلان عن مخططاته الجديدة. ألم يكن نتنياهو صادقاً وصريحاً عندما أعلن وزير داخليته، بينما كان في واشنطن، عزم حكومته على بناء عشرات الوحدات السكنية الفخمة، على أنقاض فندق شيبرد الفلسطيني العريق، وأن هناك موافقات أخرى لبناء المزيد من المساكن الإسرائيلية في حي الشيخ جراح المقدسي العربي؟

ألم يكن بنيامين نتنياهو صادقاً وصريحاً مع أعدائه الفلسطينيين عندما قال لهم مراراً وتكراراً: لا مفاوضات في ظل مطالبتكم بوقف الاستيطان، ولا حق لكم بالمطالبة بتجميده، ولا إفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، ولا رفع للحواجز العسكرية المقامة في أغلب شوارع وطرقات الضفة الغربية، ولا تسهيلات تقدم إلى الحكومة الفلسطينية في رام الله، رغم تعاونها التام مع الحكومات الإسرائيلية؟.. بل أعلن أنه ماض في سياسة استهداف المطلوبين الفلسطينيين، رغم وعود العفو عن كثير منهم، ومازال يعبر بصدق عن مواقفه لمحمود عباس وحكومته، أنه لا عودة للاجئين الفلسطينيين، بل لا وجود لعرب فلسطينيين في الدولة العبرية اليهودية، بل لا عودة للمبعدين الفلسطينيين، المبعدين الأوائل ومبعدي كنيسة المهد في بيت لحم، كما لا رفع للحصار عن قطاع غزة، ولا وقف للطلعات الجوية، ولا للغارات العسكرية، بل المزيد من الإصرار على مواصلة استهداف سكان قطاع غزة، والتضييق عليهم في عيشهم وعملهم.

يجزي بنيامين نتنياهو خدمةً كبيرةً للأمة العربية والإسلامية بصدقه؛ فهو وحكومته ودولته، لا يريدون السلام، ولا يسعون له، ولا يؤمنون به، وإنما يخططون لمزيد من السيطرة، على مزيد من الأرض العربية، ويتطلعون إلى هدم المسجد الأقصى، وبناء هيكلهم المزعوم أمامه وهو لا يطمح من العرب بغير الاعتراف بشرعية دولته، والسماح برفع علمها ليرفرف في سماء الدول العربية، وافتتاح سفارات متبادلة بين العواصم العربية وكيانه، والمباشرة في علاقات دبلوماسية وتجارية مشتركة، والسماح لعملائهم وعاهراتهم بالتجوال في البلاد العربية، بموجب جوازات سفرهم الإسرائيلية، مقابل أن ينسى العرب فلسطين، وأن يحاربوا المقاومين الفلسطينيين، وأن يضيقوا الخناق على كل من يفكر في مقاومة إسرائيل، وأن يتعاونوا معاً لتشديد الحصار على قطاع غزة، عل حكومة حماس تسقط وتنهار؛ فيجففوا منابع حماس المالية، ويجابهوا مناصريها بمزيد من الحرمان، وهو صادقٌ مع قادة الدول العربية جميعاً، في رفض مبادرتهم العربية للسلام، ورد عليهم خطتهم، ولا يريد - أسوةً بمن سبقه من رؤساء الحكومات الإسرائيلية - تقديم أي تنازلات تذكر للفلسطينيين وللدول العربية. فهل نريد صدقاً أبلغ من هذا الصدق؟! وهل نبحث عن مواقف أكثر وضوحاً وصراحةً من هذه المواقف؟!!.. مواقف صريحة في عدائيتها وكرهها وحقدها وخبثها ورفضها؛ فليس أقل من أن نقابله ومن قبله من الله سبحانه وتعالى بصدقنا مع أنفسنا وشعوبنا وأمتنا، ، وأقل الصدق ألا نقبل الدنية في ديننا وأوطاننا، وألا نفرط في حقوقنا وثوابتنا، وألا نمد أيدينا إلى أعدائنا مصافحين بتنازل وخنوع، ولنكن صادقين تجاه الأمانة التي أودعنا الله إياها؛ فنساند المقاومة بالقوة، ولا نتخلى عنها، ولا نتركها وحيدة في مواجهة إسرائيل، وأن ننصر أهلنا، ونواصل جهادنا ومقاومتنا، حتى تتحقق أهدافنا، ونصل إلى غاياتنا.

السيف أصدق إنباءً من الكتب
في حده الحد بين الجد واللعب

كاتبٌ وباحثٌ فلسطيني

إن مما أدرك الناس من كلام السابقين الأولين: أن «كل الطرق تؤدي إلى روما»، وذهب البعض الآخر مذهباً في تعريبها، فقالوا: «كل الطرق تؤدي إلى مكة»، ونحن في قراءتنا لمراجعات الجماعات المسلحة ومنظومة العنف لديها، نجد أنفسنا نقف على مفترق طرق كلها تؤدي إلى العنف؛ ذلك أن ما جاء في تلك المراجعات يشير إلى أسباب عدة ومسالك شتى تقف وراء ظاهرة العنف لدى الجماعات المسلحة، بعض الجماعات يرى: أن الدافع إلى ذلك كان مبنياً على منطلقات ذاتية وقناعات شرعية، في حين يرى البعض الآخر من هذه الجماعات: أن الدافع إلى العنف يعود إلى مؤامرات خارجية أبرمت بليل؛ تهدف إلى إثارة البلبلة والفوضى وعدم الاستقرار. ونحن في هذا المقال سنقف على بعض ما جاء فيً تلك المراجعات، للوقوف على الأسباب والدوافع الحقيقة التي تقف وراء ظاهرة العنف.

■ فتحي عبد القادر

مراجعات الجماعات المسلحة..

العنف: هل هو قناعة ذاتية؟ أم مؤامرة خارجية؟

العنف.. دلالته ومفهومه:

لا يختلف اثنان في أن مفهوم العنف معقدٌ جداً، ومتعدد الصور والأشكال، ومن الصعب حصره في منظومة جامعة مانعة –كما يقول أهل المنطق– توضح مضمونه وترسم كافة أبعاده؛ فالغرب: جعل منه مصطلحاً فضفاضاً، يُلْبسه لمن يشاء، وينزعه عمن يشاء، وذلك حسب ما تدعو إليه مصلحته وهواه؛ حيث نجده أطلق على كل عمل عنفي مصطلح «الإرهاب»، حتى ولو كان ذلك العمل رداً على اعتداء ظالم، أو محتل غاشم، كما هو الشأن في المقاومة العراقية والمقاومة الفلسطينية، ولم ينجُ هذا المفهوم من ظلم ذوي القربى –أيضا– من إسلاميين وغيرهم عندما حرفوا الكلم عن مواضعه بأن أطلقوا على كل عمل عنفي اسم الجهاد أو النضال حتى ولو كان ضحاياه من الأطفال والنساء والأبرياء، لذلك كانت الرؤية لهذا المفهوم يشوبها شيء من الضباب وعدم الوضوح.

من هنا أصبحت الحاجة داعية إلى إعادة النظر في دلالة هذا المفهوم بما يتوافق مع الشرع من جهة والواقع من جهة ثانية، مستحضرين الظروف الدولية الراهنة، والتنوع البشري.

وعليه، ومهما كانت زوايا النظر مختلفة، فإننا يمكن أن نعرف العنف بأنه: استعمال القوة، مدمرة كانت أم غير مدمرة، من طرف فرد أو جماعة بشكل منظم أو عفوي، سواء كانت ضد أفراد أو جماعات، لتغيير وضع أو سلوك معين، وهو ما يطلق عليه في علم السياسة بـ(العنف السياسي).

الأصل في التعامل: الرفق

ومما يؤسف له أن عدداً غير قليل من أبناء الحركات الإسلامية وشبابها، وممن يزعم أنه ينتسب لطلاب العلم الشرعي، يعتقدون أن الحوار مع الناس، والتعامل معهم لا يكون إلا بالغلظة والفظاظة، ومن ثمّ لا يفرقون بين عالم وجاهل، ولا بين شريف ووضيع، ولا بين كبيرٍ وصغير، ولا بَين معذوٍر ومتعمّد، بلّ إنهم لا يوّقرون من له حرمة خاصة كالأب والأم، ويضعون الجميع في سلة واحدة، ويطلقون عليهم حكما واحدا. وقد شاهدنا في مناسبات عدة ومواقف كثيرة، كيف يقف التافه من هؤلاء رافعاً صوته في مجلسٍ علم، أو في درس إيماني، متحدياً، ومعنفاً، قد تحلى بسّوء الأدب وقلة الحياء، وقد ثبت في الحديث الصحيح من طريق أبي مسعود – رضي الله عنه – قولِه صلى الله عليه وسلم: (إذا لَمْ تَسْتَحِ فافعَلْ مَا شِئْتَ)١.

وفي ذاتَ السياق من المهم أن نشير إلى منهج الرسول –صلى الله عليه وسلم– في التعامل مع الناس، كل الناس مسلمهم وكافرهم، حتى يعلم الجاهل أن العنف في التعامل مع الغير لا يمت لشريعة الإسلام السمحة بصلة؛ فقد روت عائشة –رضي الله عنها– أن رهطاً من اليهود استأذن على النبي –صلى الله عليه وسلم– فقالوا: «السام عليك»، فقلت: «بل عليكم السام واللعنة»، فقال: [يَا عَائِشَة إنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ]٢.

العنف: قناعة ذاتية

بالرجوع إلى المراجعات الفكرية سالفة الذكر، فإننا نجد أن جماعة مثل (الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة) كانت ترى: أن ركوبهم موجة العنف كانت مبنية على قناعات شرعية، وذلك من خلال قراءة تأويلية غير صحيحة للنصوص الدينية، وقد نفت هذه الجماعة أن تكون لها أي دوافع دنيوية أو مطامع ورغبات شخصية، وإنما كل ما كان منها هو مجرد «اجتهاد خاطئ» لا غير؛ فقد كانت تطمح –من امتطاء صهوة العنف– إلى تغيير الواقع، نحو مدينة طوباوية فاضلة، كتلك التي رسم معالمها الفيلسوف المسلم «الفارابي» في كتابه «آراء أهل المدينة الفاضلة»، أو الفيلسوف اليوناني «أفلاطون» –من قبله– الذي ذكرها في موسوعته «الجمهورية».

جاء في مقدمة (دراسات تصحيحية) للجماعة المذكورة، قولهم: «إنهم -أي أعضاء الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة- لم ينطلقوا منذ بدايتهم لتحقيق أهدافهم –أياً كانت– لدوافع دنيوية أو أهداف أرضية أو رغبات شخصية، لم يكونوا يوماً من الأيام قطّاعاً للطرق حملوا السلاح لكسب مال أو متاع، ولم يقوموا بما قاموا به سعّياً لطموّحات ذاتية اعتاد البشر التنازع عليها، بل كانت منطلقاتهم من دوافع وقناعات شرعية أوصلتهم إليها اجتهاداتهم؛ فرأوا أنّ دينهم قد أوجبها عليهم، وأن ربهم قد أمرهم بها، وأن رسولهم قد ارتضاها لهم .. وبغض النظر عن صوابها من عدمه، فإنها ترسّخت في نفوسهم وأيقنوا بوجوب العمل بها، وسعوا لإنزالها على أرض الواقع، واضعين أمام أعينهم أنهم سيسألون عنها أمام ربهم، فبذلوا في ذلك زهرات شبابهم ونخبة أوقاتهم وأعمارهم»٣.

وبهذه المناسبة فإنه من المهم أن نؤكد على حقيقة مهمة، وخطيرة في ذات الوقت، وهي: أن بناء منظومة المفاهيم والأفكار المغلوطة على قناعات دينية خاطئة يعد من أخطر الأمور على حياة المجتمعات البشرية؛ لكونها رؤية أحادية متعصبة، تستقي وجودها من النص الديني المعصوم، وقد عدّ القرآن الكريم أولئك القوم، الذين يحملون مفاهيم خاطئة، ويروجون لها، عدّهم من الأخسرين أعمالا، فقد جاء في سورة الكهف قوله تعالى: «قل: هل نُنَبِّئكم بالأخْسَرِينَ أعْمَالاً، الذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُم فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً»٤.

ولاشك أن مثل هذه التصورات الخاطئة والأحكام المضللة والقناعات الفاسدة كان منطلقها –بالأساس– الجهل بالشرع وأحكامه، وغياب دور العلماء الناصحين والمفكرين الواعين في تصحيح تلك المفاهيم الخاطئة، أو بالأحرى –إن شئت– فقل: في تقصير بعضهم من القيام بواجب البيان المكلف به شرعاً، وهو ما صرح به أعضاء الجماعة الليبية المقاتلة، في (دراستهم التصحيحية)، حيث قالوا: «وكان لغياب العلماء ووسائل نشر العلم وقلة الموجهين دور كبير في عدم صواب الاختيار»٥.

وذكروا في ختام مقدمة (التصحيحات): «أن أبناء الصحوة سيكونون بخير وسداد إذا ما رجعوا إلى العلماء الثقات في أمورهم وأعمالهم، لاسيما فيما يترتب عليه نتائج عظيمة تتعلق بالمصالح العامة لبلدهم وأمتهم؛ وبقدر تزودهم بالعلم الشرعي وتبصرهم بالواقع، فإن اختياراتهم ستكون مسدّدة وموفقة»٦

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نقول وبكل اطمئنان: إن الخيارات الأمنية في معالجة القضايا الفكرية، والقناعات الدينية الخاطئة، من الأساليب المحكوم عليها بالفشل، وإن الأفكار المتطرفة والخاطئة لا تحارب إلا بالأفكار الصحيحة.

العنف: مؤمراة خارجية

يذهب بعض المحللين والمراقبين إلى أن ظاهرة العنف في مجتمعاتنا هي بضاعة أجنبية، صُنعت في دهاليز السياسة الغربية والصهيونية، وأن الغرض منها هو تحقيق أهداف الجهات التي تقف وراءها، باعتبارها هي المستفيد الأول والآخر في نهاية المطاف. وينقل لنا الكاتب منصور عبد الحكيم – في كتابه (نيويورك وسلطان الخوف: مدينة قابلة للاشتعال) – بعض الشهادات التي تؤكد وجود مؤمراة خارجية تقف وراء ظاهرة العنف؛ حيث يقول: «وقد جاء في رسالة رئيس الموساد الإسرائيلي السابق (هاليفي) إلى رئيس وزرائه (شارون) بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وبالتحديد في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١م، ونشرت الرسالة صحيفة (الثورة) السورية بعددها الصادر ٢٠٠١/١٢/٣٠م، يقول فيها: «كيف يمكن أن نحرك العالم ضدّ العرب والمسلمين؟ هذا هو السؤال الذي طرحته علي يوم هنأتك بفوزك بالانتخابات، ويومها قالت لي زوجتي: «عليكم أن تشعلوا العالم إذا أردتم أن تدفأ إسرائيل»، وأضاف: «منذ أيام استأذنا (ديفيد بن جوريون) ونحنَ نحاول فصل جغرافية الشرق الأوسط عن تاريخه دون جدوى، حتى اهتديت إلى فكرة تفتيت الجغرافيا بواسطة التاريخ، ثم يشرح رئيس الموساد خطته لشارون فيقول: «وهكذا وجهنا خبرة جواسيسنا لاختراق التنظيمات الإسلامية المتطرفة ومتابعة نشاطاتها. وبما أن العرب الأفغان هم أكثر تطرفاً؛ فقد تابعنا تحركاتهم في مصر والخليج واليمن وأفريقيا وألمانيا والولايات المتحدة وطاجاكستان؛ فهؤلاء المتطرفون – كما تعلم – يتقمصون شخصية السلف الصالح ويقتدون بهم؛ أبو حمزة – أبو قتادة – أبو حفص... كما نرى فإن عمل الأذكياء لا يتحقق إلا على ظهور الأغبياء والحمقى، ونحن نحمد رب إسرائيل على هؤلاء الحمقى الذين لولاهم لبقيت أفكارنا مجرد حبر على ورق.. ثم يشرح رئيس الموساد خطته من اختراق تنظيم القاعدة؛ فيقول: «لقد كنا ساعدنا بإنشاء خليه إسلامية تدعي تبعيتها للقاعدة إذ ليس بالضرورة إلحاق خلايا القاعدة لرئيسها مباشرة».

ولعل هذا الأمر هو الذي دفع بـ(الجماعة الإسلامية) في مراجعاتها الفكرية، من خلال ما عنونته بـ(رؤيتها الواقعية)، أن تذكر أن (إسرائيل) هي –بلا شك – أول المستفيدين٧ من هذا العنف. وفي إشارة واضحة منها، ذكرت أن (اسحق رابين) عندما أعلن حربه على الحركات الإسلامية، أو المد الأصولي –حسب تعبيره، كان يعرف ما يريد؛ حيث قالت الجماعة في الوثيقة المذكورة: «هو بالطبع لن يقاوم هذا المد بجنده وجيوشه ولكنه يسعى لهذه المقاومة عن طريق إثارة الفتن بين هذه الجماعات وحكوماتها؛ لتشتعل الحرب بينهما فيضعف بذلك الفريقين، وينشغل كل فريق بالآخر في وجه المد الصهيوني»٨.

كما ذكرت هذه الجماعة في ذات الوثيقة: أن هناك أطرافاً داخلية من بني جلدتنا ويتكلمون بلساننا، يرغبون في استمرار العنف وارتفاع وتيرته، وذلك حتى يحققوا أهدافهم الخاصة، فقد جاء في (مبادرة العنف) المذكورة: «ولعلنا لا ننسى قول شيوعي شهير، وكان محامياً في بعض قضايا الجماعات الإسلامية منذ سنوات، قوله: «أتمنى أن يصدر أكبر قدر من أحكام الإعدام في هذه القضية كي ينشأ ثأر بين الجماعات الإسلامية والحكومة؛ يشعل صراع الانتقام، ويحرق كلا الطرفين»»٩.

الخلاصة:

والحقيقة، وفي ختام هذا المقال، يمكن أن نقول: إنه من الخطأ أن نُرجع تفسير ظاهرة العنف، لما يسمى بنظرية «السبب الواحد»، وإهمال بقية العوامل الأخرى الفاعلة؛ ذلك أن العنف –من حيث هو– إنّما هو عبارة عن إفرازات استثنائية، غير طبيعية، لجملة من العوامل المتداخلة والمركبة، منها –بلا شك–: العوامل الداخلية التي هيأت الأجواء لأطراف خارجية تبحث عن ماء عكر تصطاد فيه، وهي بذلك تقدم خدماتها بالمجان لأغراض لا تخفى على أحد، ولكن بلا شك تبقى نظرية المؤامرة لها نصيبها في تفسير ظاهرة العنف. فهل آن الأوان ليدرك العقلاء من أبناء الأمة مثل هذه الحقائق، ويلتفوا جميعاً حول القضايا المصيرية في مواجهة أي تحديات خارجية أو مؤامرات أجنبية؟

---

١. أخرجه البخاري.
٢. أخرجه البخاري.
٣. دراسات تصحيحية، ١٠، ١١.
٤. الآية: ١٠٤.
٥. المصدر نفسه، ١١.
٦. المصدر نفسه، ١٣.
٧. مبادرة وقف العنف، ٤٠.
٨. المصدر نفسه، ٤٠.
٩. المصدر نفسه، ٤٦.

من المشهد الفكري في اليمن

■ عصام القيسي

شهدت الساحة الفكرية والسياسية في السنوات الأخيرة الماضية جدلا في عدد من القضايا، منها ما هو فكري خالص، ومنها ما هو فكر اختلط بالسياسة، ومنها ما هو قانوني اختلط بالفكر تارة وبالسياسة تارة أخرى. فمن قضية حجية الحديث التي أثيرت في بعض الصحف المحلية وكانت لها تداعيات مختلفة، إلى قضية مشروع قانون لتحديد سن زواج الصغيرات، شهدت المنابر الإعلامية والمساجدية والسياسية تجاذبات بين أطراف متنازعة منها الموالي ومنها المعارض للمسألة قيد الخلاف.

وإذا كانت بعض تلك التجاذبات قد خفت حدتها بين المختلفين، فإن بعضها الآخر ما زال قائماً على سوقه. فعلى خلفية الخلاف الذي احتدم بين المؤيدين لسن قانون تحديد الزواج المذكور أعلاه وبين معارضي هذا القانون، أصدر المعارضون بياناً يسمونه "بيان علماء اليمن" في المسألة، وذلك بعد ندوات ومحاضرات وفعاليات معارضة لهذا القانون. وفي المقابل فإن من المتوقع أن

يسعى الطرف الآخر (المؤيدون) إلى إصدار بيان آخر شبيه للمؤيدين.

وخلاصة ما يراه المعارضون لمشروع القانون أن إصدار هذا القانون يعد تحريماً لما أحل الله، وهذا أمر يخالف الشرع، من وجهة نظرهم؛ إذ لا يجوز تقييد المباح خاصة إذا كان منصوصاً عليه في القرآن الكريم، فضلا عن أن ذلك مخالف لإجماع المسلمين في المسألة، ومخالف لعمل الرسول صلى الله عليه وسلم الذي تزوج عائشة في سن السادسة. ويرد المؤيدون للقانون تفنيداً للحجج الماضية بالقول -إجمالاً-: إن المسألة قيد الخلاف تدخل في دائرة الخلاف السائغ بين الفقهاء وأهل النظر، وأنها ليست من المحرمات قطعاً؛ فليس في القرآن ولا في السنة الصحيحة ما يمنع سن قانون لتحديد سن زواج الصغيرات، وهذا باعتراف الطرف المعارض، إذ قد اعترف أن المسألة لا تخرج عن دائرة المباح. أما قول المعارضين أن المباح لا يجوز تقييده، فهذا مخالف لعمل أهل الفقه طوال التاريخ الإسلامي، وهذا الفقه مبسوط أمام الجميع؛ فلينظر المستطيع كم من المباحات قيدها الفقهاء عملاً بقواعد جلب المصالح ودرء المفاسد. أما زعم المعارضين بأن ذلك مخالف لإجماع المسلمين، فهو كلام خال من الصحة والبرهان؛ فليس هناك إجماع في المسألة وإن كان بعضهم قد حكى الإجماع (ابن المنذر)، فإنه كلام مرسل بلا دليل، يخالفه واقع الأمر، هذا فضلاً عن أن الإجماع في حد ذاته موضع نقد من قبل العلماء والمحققين منذ ظهوره الأول وحتى اليوم. أما قولهم إن الرسول قد تزوج عائشة في سن السادسة ودخل عليها بعد ذلك بسنوات، فقد ثبت زيف هذه المعلومة بالتحقيقات العلمية التاريخية التي قام بها بعض الباحثين المعاصرين، وإشار إليها بعض المتقدمين.

وبعد إسقاط اعتراضات المعترضين، يطرح مؤيدو القانون مبرراتهم في تأييد هذا القانون، وهي مبررات مختلفة أساسها البحث عن مصلحة المجتمع والأسرة والفرد، وحماية الصغيرة من عسف أولياء الأمر الظالمين.. استنادا إلى قواعد المصلحة ودرء المفسدة التي هدت إليها كليات الشريعة وقواعد أصول الفقه، وفتاوى أهل الاختصاص من أطباء وعلماء اجتماع ونفس.

مدير المتحف الوطني:

سنخصص قسماً خاصاً بهدايا المواطنين

قال مدير المتحف الوطني بصنعاء عبدالعزيز الجنداري إن أحد أهم مصادر المتحف، من المجموعات الأثرية المتنوعة، الهدايا التي تقدم للمتحف، سواء من رئيس الجمهورية أو المسؤولين أو المواطنين، ويتم تسجيل هذه القطع الأثرية وتوثيقها باسم الشخص المُهدي والذي يمنح شهادة تقديرية من المتحف الوطني، ويتم عرض ما يصلح للعرض من هذه القطع بحسب المواضيع وتخصصات قاعات العرض، ويظل اسم صاحب الهدية معروضاً، أمام قطعته، على امتداد تاريخ هذا المتحف.

وأضاف الجنداري أن المتحف يقوم بإعلان أسماء المهدين ونشرها في مجلة المتحف الوطني والصحف الرسمية؛ تحفيزا وتشجيعاً لمثل هذا الوعي الوطني والتعاطي الحضاري مع آثار البلد، التي تعد ملكاً للجميع.

ورداً على استفسار مواطنين حول عدم عرض هداياهم الأثرية أشار الجنداري إلى أن العرض يتم لاعتبارات محددة من حيث مواضيع القاعات ومدى ملاءمة هذه القطع الأثرية لها، وإلاّ فهي في الحفظ والصون، مؤكداً أن المتحف بصدد تجهيز وإعداد قاعة خاصة بهدايا المواطنين أسوة بالقاعة الخاصة بهدايا فخامة رئيس الجمهورية الذي زار المتحف الأيام الماضية ورفده بعدد من القطع الأثرية الهامة وذات القيمة التاريخية العالية.

وأضاف الجنداري أن هناك حوالي (٣٧) ألف قطعة أثرية في مخازن المتحف، بانتظار قاعات جديدة.. لاستيعابها، واستفادة الزوار ومرتادي المتحف من الإطلاع عليها، في المستقبل القريب.

المركز الثقافي في صنعاء:

أكثر من همزة وصل

يواصل المركز الثقافي السوري في صنعاء برنامجه المناشطي المتضمن عدداً من الفعاليات والندوات الثقافية، مساء كل أحد، من كل أسبوع.

في ٢٠٠٨/٥/١١م افتتح هذا المركز من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء السوري، المهندس محمد ناجي عطري، ووزيري الثقافة في البلدين الشقيقين، سوريا واليمن، خلال انعقاد اللجنة اليمنية السورية العليا في صنعاء.

ما إن تدلف مبنى المركز – في قلب "حدة" بصنعاء – حتى يتحفك بأناقته وهي تتوزع غرفة استقبال وصالة معرض فنون تشكيلية ومسرح وقاعة محاضرات ومكاتب إدارية، بالإضافة إلى مكتبة خاصة بالأطفال ومكتبة عامة.

يقول مدير المركز، السيد محمد الأمين زعير، إن وظيفة المركز تعزيز التواصل والمساهمة في عملية التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لكلا البلدين، واصفاً العلاقة بين الشمال السوري وجنوب الجزيرة العربية "الجمهورية اليمنية" بعلاقة تكامل وترابط، و"يتجلى ذلك في الشتاء والصيف.

المركز أقام عدداً كبيراً من محاضرات والندوات المختلفة. ويتذكر زعير بعضاً منها، على سبيل المثال لا الحصر، منها ندوة بعنوان رحلة الشتاء والصيف "طريق أسعد الكامل" ولمدة يومين متتالين، برعاية وزير الثقافة اليمني الدكتور محمد أبوبكر المفلحي، ومحاضرات عن أضرار القات (صحياً – اقتصادياً – زراعياً)، ومحاضرات عن أمراض الكبد الوبائي وطرق الوقاية والعلاج منه، ومحاضرات عن الآثار وضرورة الحفاظ عليها: "مدينة زبيد – المدرسة الأشرفية – مدينة تريم عاصمة الثقافة الإسلامية"، ومحاضرة عن علماء اليمن في دمشق، في ظل حكم الدولة الأموية، والذين بلغ عددهم حينها (١٦٠) عالماً، بمختلف العلوم.

وأكد مدير المركز على وحدة الموروث الثقافي للبلدين وتكاملهما واصفاً علاقة المركز بوزارة الثقافة بالممتازه، فهي ترعى معظم فعاليات المركز، وبـ"الجيدة" مع المؤسسات الثقافية الأخرى، سواءً كانت (حكومية أو أهلية)، وأن المشهد الثقافي اليمني هو جزء من المشهد الثقافي العربي، ويوجد حراك ثقافي جيد، ولم يشير إلى وجود أي من الصعوبات التي يواجهها المركز، والسبب – على حد قوله – "إننا بين أهل لنا لا يزالون يحملون بقوة كرم وقيم وأخلاقيات العرب؛ فلديهم يتجلى حسب العروبة والعرب". مؤكدا – في ختام حديثه لـ"الجماهير" – عن الدور المهم للثقافة في محاربة الغزو الثقافي، وتوضيح القضايا القومية – العربية وزيادة لحمتها وترابطها، وتوحيد وجهات نظر الجماهير العربية للقضايا القومية – العربية، والموقف من الاستعمار الصهيوني والغربي وأطماعهما.

الإصحاح الأول

عائدون

■ أمل دنقل

وأصغر إخوتهم (ذو العيون الحزينة)
يتقلب في الجب !
أجمل إخوتهم..لا يعود !
وعجوز هي القدس (يشتعل الرأس شيبا)
تشم القميص؛ فتبيضُّ أعينها بالبكاء،
ولا تخلع الثوب حتى يجيء لها نبأ عن فتاها البعيد
أرض كنعان – إن لم تكن أنت فيها – مراع من الشوك !
يورثها الله من شاء من أمم،
فالذي يحرس الأرض ليس الصيارف،
إن الذي يحرس الأرض رب الجنود!
آه.. من في غد سوف يرفع هامته؟
غير من طأطأوا حين أز الرصاص!
ومن سوف يخطب
في ساحة الشهداء –
سوى الجبناء؟
ومن سوف يغوي الأرامل؟
إلا الذي
سيؤول إليه خراج المدينة!!

تنويم ثقافي

■ عبدالرزاق الحطامي

في مجمل ما شهدته اليمن من أحداث في السنوات الأخيرة، لم تحضر الثقافة كفعل يعمل على إحداث عملية توازن في جسد المشهد السياسي المرتبك؛ ولا ندري أين ذهب المثقف والمسرح!.. النشيد والأغنية والمقال وكل ما يمت بصلة إلى الشأن الثقافي، وجعل ثمة تواطؤ كان لاقصاء الثقافة وانكماشها عن المشهد مقابل تمدد وحضور السياسة، على مدار سنوات حرب صعدة والحراك الجنوبي، وحتى معركة الحوار وخوار السلطة والمعارضة الذي لم يصمت بعد.

ولماذا لم يحضر المثقف والسياسي معاً ما دام الخلاص مسألة وطنية عامة لا تخص أحداً دون آخر، وطوال هذا التعارك المحتدم والعشوائي بين السلطة من جهة والحوثيين والحراك الجنوبي وأحزاب اللقاء المشترك، كل على حدة من جهة ثانية، طغى السياسي على المشهد، وأزاح الثقافي جانباً، وآوت الهامش، ومما يؤسف حقاً هو أن حرب صعدة الشعواء ومصادمات الجنوب لم ينتج أي منها مثقفاً أو عملاً ثقافياً جديراً بملء الفراغ الهائل، وعلى العكس أغلقت مكاتب الثقافة الرسمية أبوابها في خضم البارود والجثث ودعوات الانفصال التي مازالت تتهدد الوحدة، من الجهات الأربع؛ وفي المقابل أفرزت حالة التنويم الثقافي (إن جاز التعبير) حراكات عنف وغضب بلا أدب واستراتيجيات فكرية أو ثقافية تذكر، وهنا حضر طارق الفضلي وعبدالملك الحوثي والخبجي والبيض وغيرهم كرموز جدد في المشهد السياسي الطارئ، ولم نسمع عن فنان جديد أو أنشودة وطنية صارخة أو مسرحية مدوية تعيد ترتيب الحالة المتبعثرة، وفق رؤية ثقافية وفكرية وفنية، خالية من البرجماتية السياسية واللحظات المرتجلة، وفقاً لنشرات الطقس وتغييرات المناخ في فضاء السياسة الذي لا يتجاوز سمّ الخياط.

حصل كل شيء بلا أدب ولا ثقافة تقريباً، توارى الفنان والشاعر والقاص والروائي والتشكيلي، وحضر الزامل السياسي بدونما صبغة ثقافية، وتبجح السياسي على كل المشهد، وغير المتوقع!

وأزيد من ذلك تحول أكثر ممن يفترض فيهم أنهم مثقفون، أو من هذا القبيل، إلى مجرد ببغاوات ومحللين لسياسيين في شاشات القنوات وأوراق الصحف خاصة الخارجية، ولم يستطع أي منهم تقديم رؤية أو وجهة نظر ثقافية شخصية، وكأن الشعور بلا جدوى الثقافة في حل الصراع وفك الإشكالات والوصول إلى تسويات منطقية ترضي جميع الأطراف، أصاب الجميع بخيبة مدوية، وهو ما استثمره السياسي والمتسيس لصالح إثبات حضوره، أما من أمتلك النفوذ ولم يمتلك أياً من السياسة والثقافة، فراح يصنع لنفسه مشهداً خاصاً، وأكثر احتداماً وربكاً، ويمكن اعتبار حالة الجعاشن نموذجا، مع ضرورة التذكير بأن الشيخ محمد أحمد منصور يكتب الشعر.

مفهوم الأيديولوجيا

يكاد يجمع المحققون على أن مصطلح «أيديولوجيا» قد انحدر إلينا من اللغة الاصطلاحية للفلسفة، وعلى وجه التحديد من الفلسفة الفرنسية، ورصدوا أول ظهور لها عند الفيلسوف «دي تراسي» عقب الثورة الفرنسية مباشرة. وقد قصد بها « علم تكون الأفكار «، وموضوعه دراسة الأفكار ومعانيها، والقوانين التي تحكم علاقاتها، والبحث عن أصولها، والدلالات التي ترمز إليها. ثم ما لبث المصطلح أن حمل دلالة أخرى سلبية على يد نابليون بونابرت الذي كان يعادي أفكار دي تراسي؛ فجعل كلمة أيديولوجيا نعتاً لأولئك الذين يقيمون نظريات سياسية واجتماعية على أساس تجريدي غير واقعي. وظلت هذه الدلالة سائدة في أوروبا إلى أن جاء ماركس وإنجلز وأعطيا الكلمة دلالتين أخريين متتابعتين، وانتشاراً أوسع؛ فعرفا الأيديولوجيا على أنها نظام للأفكار الباطلة (وعي كاذب) لتبرير السيطرة الطبقية، ثم عدل ماركس هذا المفهوم قليلاً لتعني أي نظام فكري لأي طبقة أو جماعة سواء كانت حاكمة أو غير حاكمة. والمفكر الذي توسع في معنى الأيديولوجيا حتى شملت دلالتها الحديثة هو «لينين» الذي أضاف معنى جديدا لفكرة الأيديولوجيا وهو ما أسماه partiinost الذي يصعب ترجمته، وإن كان أقرب لفظ يمثله بالعربية هو "الحزبية". واقترح زكي نجيب محمود ترجمتها بـ"المذهبية".

اقتصاديون وسياسيون:

تراجع الريال بحاجة إلى حلول سياسية أولا

أكد الخبير الدولي والمتخصص في التنمية الاقتصادية، عبدالغني الإرياني، أن مشكلة اليمن الاقتصادية هي في الأساس مشكلة سياسية.

ودعا - في منتدى الأحمر - إلى إجراء «إصلاحات سياسية توفر لصاحب القرار قاعدة سياسية واسعة وتحرره من ضغوط أصحاب المصالح».

وحذر الإرياني من أن «الوضع الاقتصادي في اليمن لا يشير إلى احتمالات نمو تتناسب مع النمو السكاني، وبالتالي فإن مؤشرات الفقر والجوع تتزايد».

ووصف الإرياني - الذي قدم ورقة حول أسباب تراجع أسعار الصرف مقابل الدولار - وصف الوضع النقدي في البلاد بأنه خطير جداً، ومايزيد تعقيد الوضع - حسب الإرياني - «وجود قنبلتين موقوتتين في جسد المنظومة النقدية اليمنية، الأولى هي اضطرار الحكومة لتثبيت سعر الصرف بأي ثمن، والثانية أذون الخزانة».

■ فؤاد العلوي

واعتبر الخبير الاقتصادي «أن استمرار أذون الخزانة حتى الآن كونت تشوهاً في النظام البنكي التجاري نتيجة لارتفاع فوائد أذون الخزانة؛ حيث لجأت البنوك إلى استثمار ودائعها فيها بدلاً من إقراضها للجمهور وخلق حركة اقتصادية، كما أن حوالي ٦٠٪ من ودائع البنوك التجارية وحوالي ٨٠٪ من أرباحها تعتمد على أذون الخزانة، وهذا كلف الخزينة العامة حوالي ٤٠٠ مليون دولار في ٢٠٠٨م».

وأكد أن «أذون الخزانة أعاقت الحركة الاقتصادية، وتحولت إلى أداة دعم غير مباشر لعدد من البنوك الضعيفة؛ فإذا توقفت أذون الخزانة تتعرض تلك البنوك للانهيار».

ووصف الإرياني في محاضرته بعنوان «أزمة سعر الصرف» دعم سعر الصرف بأنه تشويه ضار بالاقتصاد. وقال: إنه يؤدي إلى استهلاك قدر أكبر من الواردات، ويستفيد منه الأغنياء أكثر بكثير مما يستفيد منه الفقراء.

وأضاف أن «هذه الإجراءات التي يقصد منها الحد من تدهور سعر العملة المحلية قد يكون أثرها الجانبي هو ازدياد هشاشة الوضع النقدي والاقتصادي بشكل عام».

وأكد الإرياني أن اليمن أصبح مصدراً صافياً لرأس المال الأجنبي، معتبرا أن ذلك مؤشر على ميل السوق نحو الدولره.

وقال: إن ذلك يسبب ضغطاً إضافياً على سعر الصرف وقد يؤدي في وقت من الأوقات إلى الهلع واتجاه الجمهور إلى سحب ودائعهم من البنوك وتحويلها إلى عملة صعبة، محذرا من أن هذا «سيكون شرارة اندلاع (التضخم الجامح) الذي عواقبه الاقتصادية والسياسية مرعبة».

وقال الإرياني: إن البنك المركزي اليمني يعاني من (حلقة خبيثة) يصعب الخروج منها، داعيا إلى إيقاف دعم المشتقات النفطية للخروج من هذه الحلقة، مؤكدا أن إيقاف دعم المشتقات سيوفر ما بين ٢-٣ مليار دولار هذا العام.

كما دعا - للخروج من الحلقة الخبيثة - إلى إيقاف الإنفاق العبثي، مشيرا إلى أن الحكومة «أنفقت خلال الربع الأول من هذا العام أكثر من ثلث الميزانية وهذا يزيد من أثر العجز الكبير في الميزانية العامة الذي يصل إلى ٧,٧٪ من الناتج المحلي».

وشدد الإرياني على ضرورة تحسين التحصيل الضريبي، وإصلاح الخدمة المدنية بحيث تنخفض فاتورة الرواتب إلى مستوى معقول.

وأشار الإرياني إلى أن أصحاب القرار في اليمن لايملكون «رؤية اقتصادية سليمة، مما زاد من الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني».

وقال: «النظام اتخذ من النموذج الاقتصادي في دبي قدوة لليمن؛ دون إدراك الفوارق الهائلة بين ظروف البلدين».

وأشار إلى أن نموذج دبي «قام على أربع قوائم هي: رأسمال داخلي هائل، وقوة جذب هائلة للرأسمال الخارجي، وعمالة عالية التأهيل من جميع أنحاء العالم، ودولة عالية الكفاءة والاستقرار والأمن والمصداقية.

وأكد أن تلك المقومات غير موجودة في اليمن بل الموجود هو العكس تماما.

واعتبر أن المسئولية اليوم «صارت مشتركة بين الحزب الحاكم والمعارضة للوصول إلى اتفاق سياسي يحمي البلد من مخاطر الانهيار الاقتصادي والفوضى».

وأكد أن توفر الإرادة السياسية لدى الحزب الحاكم، والتزام المعارضة بدعم أي معالجات اقتصادية، ضرورية لحماية الصالح العام، وكفيلة بإخراجنا من هذه الأزمة.

إجماع

وأجمع المشاركون في منتدى الأحمر - الاثنين الماضي - أن المشكلة الاقتصادية في اليمن في الأساس مشكلة سياسية، وبحاجة إلى حلول سياسية في المقام الأول.

وقال الدكتور ناصر العولقي، وزير الزراعة الأسبق، إن الحل السياسي هو المدخل للحل الاقتصادي.

ودعا رئيس الجمهورية إلى أن يوجه الدعوة لأبناء اليمن للجلوس على طاولة الحوار «حوار وطني شامل يضع كل الأمور بشفافية على الطاولة، والابتعاد عن المكايدات السياسية».

وشدد على ضرورة أن تكون هناك خطوات جادة في اتجاه الحوار من الجميع؛ «لأن الترقيعات لم تعد تجدي، والفساد أصبح في منظومة الدولة».

وأكد أن «قضية انهيار الريال اليمني هي قضية كل مواطن يمني»، لكنه عبر عن أسفه أن «الأحزاب السياسية في السلطة والمعارضة لا تولي الجانب الاقتصادي الاهتمام الكافي في برامجها السياسية، وإن تناولتها فهي لا تناقشها في الحملات الانتخابية».

وقال: «منذ عشرين سنة ونحن نعقد الأمور.. حتى وصلنا إلى الوضع الاقتصادي المأساوي الحالي؛ فبعد الوحدة اليمنية كان هناك جمع بين نظامين لم يتم مراعاة الفروق بينهما ولم ينظر للأمور بشكل جيد، وكأن الأمر هو دمج فقط، وجاءت بعدها حرب ٩٤ ووصل الاحتياطي النقدي حينها إلى ٢٩٠ مليون دولار، والآن حتى وإن تراجع الاحتياطي إلى مليار فإنها ستكون كارثة كبرى».

ودعا العولقي إلى التفاؤل وعدم اليأس، مشيرا إلى أن هناك جملة قرارات اتخذتها الحكومة يمكن أن توقف التدهور الحاصل، لكنه انتقد في ذات الوقت رفع التعرفة الجمركية، وقال: إنها ستفاقم من مشكلة التهريب، مشيرا إلى أنه مع ذه القرارات السيئة؛ لأن الحكومة هي من أوصلت نفسها إلى هذه القرارات».

وأكد أن «حيدر أبو بكر العطاس» كان قد حاول تقديم إصلاحات اقتصادية لكنها تعرقلت بسبب الفساد الذي عرقل محاولات عبدالعزيز عبدالغني في تنفيذ الإصلاحات التي كان يقترحها بعد حرب ٩٤.

واعتبر أن اعتماد الاقتصاد اليمني على النفط والغاز مأساة، مشيرا إلى أن «اليمن قفزت في قطاع الخدمات، ولكنها تراجعت في الإنتاج الذي يعد الاقتصاد الحقيقي لأي دولة».

ودعا العولقي إلى «التأمل لواقع الدولة الجارة عمان، التي كانت قبل سنين معدودة أسوأ من اليمن، لكن تضاعف دخل الفرد فيها إلى أن أصبح اليوم يفوق دخل الفرد اليمني بـ ٢٠ مرة».

عبدالغني الإرياني: البنك المركزي اليمني يعاني من (حلقة خبيثة) يصعب الخروج منها

<><><>

د. ناصر العولقي: الحكومة تسعى لرفع الدولار إلى 250 ريال من أجل حل العجز الذي تعانيه ميزانيتها

<><><>

د. حسن ثابت: اليمن لا تعاني من فقر في الموارد وإنما تعاني من فقر في الإدارة

وقال: «الحكومة - في اعتقادي - تسعى إلى أن يكون سعر الدولار ٢٥٠ ريال من أجل حل العجز الذي تعانيه ميزانيتها حيث رأت أنه لامجال للحد من العجز إلا برفع سعر صرف الدولار».

الاقتصاد سياسة مكثفة

إلى ذلك اعتبر الدكتور محمد صالح قرعة، عضو مجلس الشورى، أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة سياسية بالدرجة الأولى.

وقال: الاقتصاد في بعض تعريفاته هو سياسة مكثفة، داعيا إلى تكاتف الجهود بين قوى المجتمع المدني في السلطة والمعارضة.

واعتبر أن الفساد هو العامل الرئيسي في تدهور سعر الصرف، مشيرا إلى «أن الدولة - التي فرضت رفع سعر التعرفة الجمركية - لايصلها سوى ٣٠٪ من هذه الجمارك؛ بسبب الفساد، وغياب سياسة وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب».

وأكد الحاجة إلى «أن يوجد في أجهزة السلطة الإنسان المناسب في المكان المناسب، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب».

وقال: إن فاتورة دعم المشتقات النفطية تفوق فاتورة الأجور لجميع موظفي الدولة، ومسألة أذون الخزانة أصبحت تشكل عبئا على الاقتصاد».

وأكد أن معالجة تراجع الريال أمام الدولار بحاجة إلى مكافحة الفساد أولا، داعيا جميع الأحزاب إلى عدم تسجيل مواقف فقط، مؤكدا «أننا أمام وضع اقتصادي يستدعي من الأحزاب وضع برامج اقتصادية قابلة للتنفيذ».

إلى ذلك اعتبر الدكتور حسن ثابت، أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، أن المشكلة الاقتصادية هي في الواقع مشكلة سياسية، وأكد أن اليمن لا تعاني من فقر في الموارد وإنما تعاني من فقر في الإدارة.

وأشار إلى مجموعة من الأسباب، قال إنها وراء تراجع سعر الريال أمام الدولار، وتتمثل في «انخفاض الدخل من العملة الأجنبية، وتقليص المنح والمساعدات بسبب عدم الثقة في الحكومة، وتراجع الاستثمارات، نظرا لغياب الأمن، بالإضافة إلى أن رفع سعر الصرف كان يعد له منذ فترة».

ودعا الدكتور ثابت إلى ترشيد الإنفاق إلى ٥٠٪، وتنمية الموارد الإنتاجية، والحد من الفساد، والبحث عن معادن أخرى غير الغاز والنفط، وتنمية مهارة اليد العاملة اليمنية.

وأشار إلى أن من ضمن أسباب تراجع الريال هو تراجع السياحة، واستنزاف الموارد في الحروب والقلاقل، وفشل الدولة وعدم الاعتراف بالأخطاء.

واعتبر أن المعالجات الخاطئة للأزمات تخلق مزيداً من الأزمات، مؤكدا أنه «ليست هناك معالجات صحيحة، وأغلب المعالجات هي بدوافع مصلحية».

استغراب

وعبر المهندس عبدالله محسن الأكوع، وزير الكهرباء الأسبق، عن استغرابه لتأخر قرار الحكومة توزيع الدولار مباشرة من شبابيك البنوك.

وقال: لا أدري لماذا تأخرت الحكومة لمدة شهرين حتى قررت هذا القرار، وكان كل ما عمله «المركزي» هو تحذير البنوك من تحويل الودائع.

واتهم الأكوع البنك المركزي بالتقاعس عن القيام بدوره، ما تسبب في إيجاد هلع لدى المواطنين وتوجههم نحو الدولار.

وعبر الأكوع عن خشيته «أننا ما زلنا نعيش تبعات مؤتمر لندن» الذي فرض ما قال إنها إصلاحات اقتصادية، معتبراً أن الإجراءات التي تقوم بها الحكومة حاليا لمواجهة تراجع الريال أمام الدولار ليست إلا محاولة لامتصاص غضب.

ودعا الأكوع مجلس النواب إلى القيام بدورة إزاء قرار الحكومة برفع التعرفة الجمركية لـ ٧١ سلعة ، مؤكدا أن ذلك ليس هو الحل.

الهجرة الثالثة لليمنيين

إلى ذلك أكد يحيى الشامي، عضو اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي اليمني، أنه إذا لم يتم البحث عن حلول فإن الهجرة الثالثة لليمنيين قادمة، مشيرا إلى أن اليمنيين سبق وأن هاجروا مرتين؛ كانت الهجرة الأولى بعد انهيار سد مأرب، والهجرة الثانية أثناء الفتوحات الإسلامية.

وقال: «رغم أننا الآن على حافة الانهيار، لكن لايبدو أن هناك شعور لدى السلطة بالقلق، وهذا ناتج عن التخلف في عقليتها.. لأنهم لايتصرفون بعقليات رجال دولة».

وأكد أن اليمن «تملك من الإمكانات ما يساعدها على تجاوز هذه المشكلة»، داعيا إلى العمل على تخصيص نسبة مئوية تكون للإنتاج المحلي، مشيرا إلى أن اليمن لديها ميادين واسعة للإنتاج الزراعي والصناعي والسمكي لكنها لاتستغلها.

ودعا الشامي رئيس الجمهورية ومسئولي الحكومة إلى اتخاذ «قرارات شجاعة» لدعم الإنتاج المحلي، وقال: «إن بإمكان رئيس الجمهورية ومسئولي الحكومة أن يعلنوا عن خلعهم للملابس المستوردة وأنهم لن يلبسوا إلا صناعة محلية بغرض دعم وتشجيع الإنتاج المحلي».

وأكد أنه وقبل أي إصلاح اقتصادي «لا بد أن يكون هناك إصلاح سياسي»، مشيرا إلى «أن المعارضة، التي هي أحزاب عريقة منذ ما قبل الثورة اليمنية وليست متطفلة، تطرح جملة من المقترحات، لكنها تواجه بالاستهتار، ويرمى بها عرض الحائط من قبل المتطفلين في الحكومة».

ودعا الشامي إلى «وضع استراتيجية يكون عنوانها الرئيسي الحرية والديمقراطية والقضاء المستقل والسلطة التشريعية المستقلة والإيمان الحقيقي بالتداول السلمي للسلطة، وأن تتوقف أجهزة الأمن عن القمع».

وأكد أن «الوضع في منتهى الخطورة ومخيف»، داعيا «قيادات البنك المركزي والحكومة إلى الرحيل»، كما دعا المنتدى إلى دفع القوى السياسية للقاء من أجل إصلاح الأوضاع.

الدكتور عبدالقوي الشميري، أمين عام نقابة الأطباء اليمنيين، من جهته أكد أنه لايمكن لأي نظام أن يصلح أوضاعه ولديه مصالح غير مشروعة.

ودعا من وصفهم «ببني أمية» إلى أن يتخلوا عن مصالحهم، مشيرا إلى أن عمر بن عبدالعزيز عندما جاء إلى الحكم، أول مابدأه هو أن قال لبني أمية: هنا يقف الحد. ما أدى إلى حدوث تحول سياسي واقتصادي غير عادي في غضون سنتين ونصف.

وقال: «يجب أن نعرف من هو صاحب القرار الأول.. هل هو مجور أو الرئيس؟. أم هؤلاء الذين أتوا بأقاربهم مخترقين بذلك مبادئ الثورة والدستور والوحدة، وتولوا الثروة والسلطة بطرق غير شرعية وأصبح الرجل المناسب هو الرجل المصاهر»؟!.

ودعا إلى عدم مجاملة النظام السياسي، وقال: يجب أن نقول بصراحة أن الأخ الرئيس لم يعد حلا بل هو صاحب المشكلة، وهو الذي يرسخ من المصالح غير المشروعة ويعمل ليل نهار على ذلك، لذا عليه أن يبعد أقاربه من السلطة، وغير ذلك فإن البلاد ستصل إلى مثل ما وصلت إليه الصومال.

وأضاف: على بني أمية أن يعيدوا المال العام إلى خزينة الدولة أو ينعزلوا.

واعتبر الشميري أن من العيب أن نحمل المعارضة جزءاً من المسئولية وهي مقصية من الحكم منذ ١٥ سنة، مضيفا: إذا كانت المعارضة «ماسكة» للأمور ولم تقدم لنا حلاً فعلينا أن نثور عليها، وإذا كانت السلطة هي المسئولة فعلينا كذلك أن نثور عليها».

وقال: إن ما يجري للعملة الوطنية هو نهب لموارد الناس بهدف حسم الانتخابات القادمة؛ حيث تنوي الحكومة جمع الترليونات بهدف توزيعها لشراء الأصوات.

أهلاً كل الناس

اشبك الكل.. واتكلم فل

اتكلم بتعرفه موحده 9 ريال للدقيقة لأي شبكه محلية

باقة أهلاً كل الناس:-

- تمكنك من الإتصال بـ 9 ريال فقط للدقيقة الواحدة إلى جميع الشبكات.
- مقابل 300 ريال تخصم من الرصيد شهريا من بداية الإشتراك.
- للإشتراك في الباقة اتصل مجانا على الرقم 185 واتبع التعليمات الصوتية.
- الباقة لمشتركي الدفع المسبق.

Yemen Mobile
يمن موبايل

خدمة العملاء: 777 777 777 او (121) مجاناً
www.yemenmobile.com.ye

Lamasat

الجماهير
اسبوعية - سياسية - جامعة - تأسست عام 1957
تصدر عن حزب البعث العربي الإشتراكي - قطر اليمن
العدد (625) - الأربعاء 2010/3/31
الرمز الانتخابي
www.albaath-as-party.org

بين الزولو واليمانيين ..أين التشابه؟

■ عبدالكريم الخياطي

بصراحة، لا أستطيع تصور قسوة بعض الشعوب على حكامها ورموزها الوطنية ،وقد تصل ببعض الشعوب حالة الإجحاف مداها .. فشعب كجنوب أفريقيا – مثلا – يظل الزعيم نيلسون مانديلا أكثر من ٢٥ عاما في أعتى السجون قائدا لثورة عظيمة ضد العنصرية والاضطهاد ومن ثم يخرج منتصرا من سجنه إلى سدة حكم البلد ، ثم لم تكن إلا فترة واحدة فقط ..كانت كافية له لأن يعلن لشعبه ترك القياد لهم؛ لأن في شعبه الملايين قادرين على مواصلة مشواره .. ولم تصنع له التماثيل، ولم يلقب بمنقذ البلاد أو صانع المعجزات وفارس الأفارقة .. بل يصبح تاريخا قديما لبلدعاش وضحى بكل شيء من أجله، ولم تكن لديه المليارات كمكافأة لأنه جعل بلده بلدا يناطح الكبار. وأنا هنا لا أتحامل على شعب أفريقيا الجنوبيةأ و أملك ثأرا مع قبائل «الزولو»، ولكنها حيرة عربية يمانية.

لكن ربما هذا الأمر لا يعد مفاجأة إلا في بلادنا العربية فقط.. ما دعاني للتساؤل والحيرة هو ما شاهدته في تسجيل لاحتفالات شعب عربي بمرور ٤٦ على ثورته .. وتحقيق ما يسمى بيوم الحرية واليوم الوطني . مع أني لم أشاهد إلا غناءً ورقصا، واختزالا لجميع المنجزات وجميع مقدرات هذا الشعب في شخص أو فرد أو حزب، وتهميش كل من كانوا سببا وصانعا حقيقيا للحقائق التاريخية لذلك البلد .

ولا أكاد أعرف بلدا في العالم يمتن عليه حكامه بتحقيق منجزات ومعجزات خارقة، ويوهموا أبناء بلدهم أن الطرق ومشاريع الكهرباء والمياه هي معجزات من بنات أفكارهم ومن مالهم الخاص.. إلا بلادي السعيدة. لعل الأرصفة التي اكتضت بالمشردين والبؤساء ، و براميل القمامة التي أصبحت موائد فاخرة لكثير من أبناء بلدي العزيز، تعتبر أوضح إشارة لمدى المنجزات التي حققها هؤلاء لمواطنيهم. ولن أكون مجحفا، ولكني أورد للقارئ العزيز هذه الإحصائيات المفجعة في هذه العجالة .. في آخر تقرير صدر عن أهم مؤسسة داعمة لهذا البلد وحكومته وهو البنك الدولي في شهر مايومن العام الماضي أكد أن تطبيق القانون قد انخفض إلى ١٢٪ فقط، وتراجع معدل مكافحة الفساد من ٤٩,٣ ٪ في عام ٩٦ م إلى ٢٢,٧ ٪ عام ٢٠٠٤م، واعتبر التقرير اليمن الثالثة بين الدول الأكثر فسادا من الدول العربية بعد العراق والصومال

بلدنا الأخضر السعيد : نعيش فيه حياة جافه قاسية، لا مكان فيها للشرفاء كي يستظلوا فيه ..

حين يلتحق احد الفاسدين بلوظيفة العامة يكون حافيا، لكن لا ينتهي به الأمر إلا وهو منتعلا حذاء ذهبيا مرصعا بالجواهر.. هذه مفارقة لا تكاد تبتعد عن الحقيقة

الأنظمة الملكية كانت تسخر مقدرات الشعوب بيد أسرة معينة تتحكم با البلاد بأكملها وهذا سيء ، ولكن الأسوأ هونظام يدعي أنه من الشعب، وهو يسخر كل مقدرات البلاد بيد فرد يطلق العنان لبعض االرعاع – هم ربما مسوخ الشعب – ينهبون خيراته ويدعون أنهم الأوصياء عليه .. ويبذرون الفساد في كل بقعة يقعون عليها .

يتمنطق السياسيون في بلادنا ويطلقون الاتهامات للمعارضة ويقارنون بين معارضة اليمن ومعارضة العراق ، مع علم الجميع أن سبب ما يحدث في العراق كان غياب الحرية والديمقراطية؛ فالشعوب لا يكفيها مدارس وطرق ومستشفيات لاتصنع الإنسان ولا تؤدي إلى تنمية حقيقية تحرر الشعب من كل استبداد واستعباد .. اليوم السلطة في بلادنا تريد إيهام الشعب بمنجزات نعلم أنها صورية؛ فالمستشفيات على كثرتها لا توفر الدواء ولا الطبيب المختص ولا حتى الإبرة ، فماذا استفاد منها الشعب ؟؟ والمدارس على توسعها لكن الجميع يشكو أن مخرجاتها ضحلة؛ فالمتسربون من المدارس سنويا – حسب إحصائيات رسمية – أكثر من ٣٦٠ألف طالب سنويا ، وخريجو الجامعات الكثير منهم أشباه أميوين .. ومكاتب الخدمة المدنية مليئة باسماء الخريجين العاطلين، بما يقارب ٢٦٠ ألف ولن تنفعهم شيء لجان القيد أمام متطلبات الحياة . حالات الضمان الاجتماعي لا تصل إلى نسبة ٥٪ من مستحقيها، واسألوا إحصائيات البنك الدولي .

موظفو القطاعات العامة والخاصة في الثمانينات كانوا يستلمون ما يعادل ٨٠٠ –١٠٠٠ دولار ، أما اليوم ما بين ٥٠–١٥٠ دولار . السلطة في كل خطاب تمن على الشعب بأن هناك نمو اقتصادي (أدام الله السرور)، بينما نعلم أننا قد تأخرنا إلى المرتبة ١٥٦ في مكافحة الفساد من مجموع ١٧٠ دولة .. في حين مجموعة الصف الأول في قيادة الحزب الحاكم تمتلك أكثر من ٤٥ مليارا في بنوك الخارج .

الحزب الحاكم يريد من معارضة اليمن أن تكون كالدمى في مسرح العرائس يحركها بأصابعه وتنطق بلسانه وتفكر بعقله ، لكن أن تنافسه أو تبين عوراته فإنه يتجه لأقرب معسكر شاكيا أعداء الوطن – المعارضة – المتطاولة على المؤسسة العسكرية ومنجزاتها

– وفي حين يستريح أبناء هذا البلد لحظات الفرح خلسة من بين ساعات الغمة الثقيلة بسبب فحول السلطة المترفين، لا تزال السلطة تعيش في عزلة ويوميا تعزل نفسها عن هموم شعبها المتخم بجراح الفقر والمرض والبطالة والجهل .. ويردد أركانها كالببغاوات – الديمقراطية – الحرية – الـ. الـ. الـ..حتى قلنا :. وليتها – أي السلطة – تؤممها، وتريحنا من الهدرة .

انفصاليون باسم الوحدة !

■ رفيق الشرعبي

جريمة كبرى أن تتغير المفاهيم حول قضايا مصيرية وتجير لصالح مفاهيم قبلية وإثنية ضيقة، ولعل من نافلة القول أن الوحدة كانت أكثر المفاهيم تعرضا للانتهاك كمصطلح سياسي من قبل أشخاص أرادوا اختزال الوطن ومفاهيمه ضمن إرادة شخص أو مجموعة ، حتى تجرأ البعض على القول أن الوحدة اليمنية هي عبارة عن هروب .. هروب الجنوب من ظروفه «مديونا» إلى أحضان الشمال الذي لم يكن أحسن حالا منه آنذاك – كما عرّفها البعض، وهو تعريف بمعناه ومغزاه إنما يسئ إلى الوحدة نفسها.

فإذا كانت الحالة هي عبارة عن هروب ولمدة عشرين عاما فإنها تكون في اعتقاد الكثيرين مدة كافية لهروب الهارب، ليبدأ البحث عن سبل تحرره من تلك الاستجارة الدائمة وعلى نفس الحال، فإن لهذا التعريف أيضا مغزى ينفي فيه وحدوية الشطر الجنوبي من الوطن ، وهو ما يرفضه الوعي الوحدوي الذي لا يسمح بالاستخفاف والتلاعب بالمفاهيم، خصوصا في قضية مصيرية كهذه.

إذ ليس من الواقع في شيء أن يأتي من يتجاوز وحدوية هؤلاء الذين آمنوا أن الوحدة ضرورة استراتيجية لحاضر ومستقبل الثورة اليمنية، كما جاء في المؤتمر الخامس للجبهة القومية عام ٧٢م، وسبق ذلك ما جاء في تشكيل أول حكومة بعد الاستقلال حيث جرى تسمية لوزارة باسم وزارة شؤون الوحدة اليمنية ، وفي بيان الاستقلال في ٣٠نوفمبر ٦٧م حرصوا كل الحرص على تسمية الدولة المستقلة بجمهورية اليمن.. ليظل هذا الاسم يذكر الأجيال بوحدة ترابهم.

وأشار أول برنامج وزاري لحكومة الاستقلال إلى مهام الدولة تجاه الوحدة اليمنية.. انطلاقا من الإيمان بحتمية تحقيق الوحدة اليمنية، فإن توثيق العلاقات وتطويرها وإرسائها على أسس علمية بين شمال اليمن وجنوبه. فلابد من إنشاء مكاتب تنسيق تحقق هذه الغاية « كما نص الميثاق الوطني للجبهة القومية من أن الجنوب جزء لا يتجزأ من اليمن الطبيعي ، ومن أن الوحدة واجبة التنفيذ .. إنهم بالأصل هم رواد الوحدة لا الهاربون منها أو إليها ، والتي كانت تتويجا لمجمل نضالهم وتنظيرهم في سبيل تحقيقها ٠

إن وجود جملة من المفاهيم القاصرة والخاطئة تجاه الوحدة تمثل إحدى البؤر التي تعمل على إعادة صياغة الأذهان على الانفصال .. انفصال عن تلك المفاهيم التي تسيء لنضالهم ووحدويتهم وإيمانهم الذي أصبح اليوم يسمى هروبا واستنجادا ويحسسهم أنهم عبارة عن لاجئين في وطنهم الموحد الذي عشقوه وانتظروه.

ما مبرر الحديث عن مديونية جنوب الوطن قبل الوحدة بأربعة مليارات، التي تمثل اليوم هبره لنافذ واحد في هذه السلطة؟ فهل هو طلب لسداد الدين؟ وإن كان كذلك، فلمن يقدم؟ فهل هو موجه للجنوب باعتباره دولة؟ ألا يعد هذا الحديث يحمل عقلية شطرية راسخة؟!!

إن الشيء المخيف هنا أن تحمل رؤوس رموز السلطة هذه المفاهيم التي يديرون بها دولة الوحدة، مما يعني أنهم يعدون خططها وبرامجها على أسس ومفاهيم مغلوطة لا تعزز من الوحدة بقدر ما تهز الأرضية التي تنشأ وتتربى فوقها الروح الوحدوية .. فالوحدة لا تعزز من تلقاء نفسها، وإنما تعززها أعمال وممارسات قائمة على مفاهيم وحدوية بحتة تعزز التلاحم الوطني بين الشعب وتقوي صلاته٠

إن الإضرار بالوحدة الوطنية وتشطير القلوب والنفوس هو آت من ذهنيات تعودت تضخيم نفسها ولو بمساحة أكبر من الوطن، وهذا إضرار بأهم دعائم وركائز الوحدة اليمنية والتي يشعر معها كل مواطن يمني أنها ليست في مصلحته.. بقدر ما تصب في مصلحة الانفصاليين المسيطرين على السلطة ٠

عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني

تقيمه اللجنة السياسية باللجنة التحضيرية غداً:

ندوة عدن» التعديلات الدستورية في مشروع وثيقة الإنقاذ»

تقييم اللجنة السياسية والدستورية باللجنة التحضيرية للحوار الوطني ندوة بعنوان «التعديلات الدستورية المقترحة في مشروع وثيقة الإنقاذ الوطني» وستكون محاور الندوة على النحو التالي:

– الحقوق والحريات د/ محمد ناجي علاو
– طبيعة النظام السياسي وشكل الدولة أ/ وليد المقطري.
– ضمان وجود دولة مؤسسية
– النظام الانتخابي.

وسوف تقام يوم غد الخميس في تمام الساعة العاشرة صباحـــاً في قاعة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

مجتمع مدني.. مجتمع مدني.. مجتمع مدني.. مجتمع مدني.. مجتمع مدني.. مجتمع مدني.. مجتمع مدني.. مجتمع مدني..

نقابة الصحفيين: 7 إبريل موعدا لإجراء انتخابات فروع النقابة

أقر مجلس نقابة الصحفيين اليمنيين في اجتماع استثنائي له الاثنين الماضي برئاسة نقيب الصحفيين ياسين المسعودي، السابع من ابريل الجاري موعدا لإجراء انتخابات فروع النقابة في عموم محافظات الجمهورية، وذلك بعد الانتهاء من تشكيل لجان إشرافية من أعضاء المجلس لذات الغرض، مثمنا للرئيس دعمه لهذه الانتخابات وكذا رعايته للنقابة والعمل النقابي ككل.

ورحب مجلس النقابة خلال الاجتماع بالإفراج عن الزميلين محمد المقالح، وهشام باشراحيل، مطالباً في الوقت ذاته بسرعة الإفراج عن بقية الزملاء المعتقلين في سجون السلطة.

كما طالب المجلس وزارة الإعلام بإنهاء مسلسل منع وإيقاف طباعة الصحف بما فيها صحيفة حديث المدينة وإعادة إصدارها، مبدياً موافقته على مقترح رئيس لجنة الخدمات احمد الجبر بشأن الاستفادة من المنحة المالية المقدمة من شركة (إم تي إن) لصالح تأسيس صندوق تكافل وشراء سيارة خاصة بالنقابة، وكذا الموافقة على مقترحه بآلية الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية والحج والعمرة.

في احتفائية خاصة .. العفيف تكرم عبدالباري طاهر

الجماهير – خاص

تنظم مؤسسة العفيف الثقافية بصنعاء عصر الثلاثاء –٣٠ مارس– فيما الصحيفة ماثلة للطبع احتفائية تكريمية خاصة للكاتب والمفكر أ. عبدالباري طاهر ، عضو مجلس أمناء المؤسسة– نقيب الصحفيين الأسبق، باعتباره أحد "رواد التنوير ودعامات التحديث اليمني".

وبحسب بلاغ صحفي، فإن الفعالية التكريمية تأتي في إطار فعاليات برنامج المؤسسة لهذا العام، وتعد اعترافاً مهماً بتجربة مكثفة ومتعددة، وبدور واحد من أهم رجالات اليمن الذين أثروا الساحة اليمنية منذ أواخر العشرين، "إنه أفق مترام من الحرية والمعرفة، تكرمه العفيف في لحظة نكران لدوره الكبير والبارز في مسار حركة التحديث والتنوير والنضال اليمني"، وسيتحدث فيها عدد من الرموز السياسية والثقافية والحقوقية..

كما تقيم العفيف – عصر الاثنين ٢٩ مارس – حفل توقيع للمجموعة الكتابية الأولى للكاتب الشاب حاتم علي..ويتحدث فيها نخبة من الأدباء والكتاب.

مركز المعلومات والتأهيل يناقش (التخطيط المجتمعي) لتعزيز مهارات التأييد والقيادة

نفذ مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان HRITC بتعز – الأحد ٢٨ مارس – جلسة التخطيط المجتمعي ضمن مشروعه "تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني حول مهارات كسب التأييد والقيادة".

والذي يهدف إلى بناء روابط جديدة بين ممثلي الحكومة والمجتمع المحلي وممثلي المجتمع المدني، ومعرفة دور كل منهما، وكذا بناء مخططات اجتماعية تعكس طبيعة العلاقة التي تربط بين المجموعات المختلفة في المجتمع المحلي ومدى اهتمامها بقضايا مختلفة.

وناقشت الجلسة قضية الفساد الإداري في المستشفيات الحكومية في مدينة تعز. وقد عرضت في الجلسة ورقتا عمل: الأولى حول آليات التعاون بين المجلس المحلي وحملة مكافحة الفساد في المستشفيات والمراكز الصحية في مدينة تعز، والثانية بعنوان "مقترح آليات للتعاون بين المجتمع المدني والمجلس المحلي".

شارك في الفعالية ٢٥ شخصاً يمثلون القطاع الحكومي والمجتمع المحلي ونشطاء من المجتمع المدني، والمسؤولون عن حملة المناصرة الخاصة بمكافحة الفساد في المستشفيات والمراكز الصحية في مدينة تعز .

يشار إلى أن مشروع تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني، الخاص بكسب التأييد والقيادة، ينفذ من قبل مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان الذي يرأسه الخبير الإداري عز الدين الأصبحي عضو هيئة مكافحة الفساد، بالتعاون مع مركز تعاون مؤسسات المجتمع المدني (الشركاء– الأردن) برعاية من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNDEF).

(سراج) لتنمية القيادات يمنح (الانطلاق) لقب التميز الشبابي

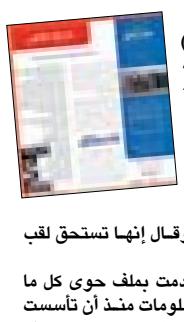

الجماهير – خاص

تناول برنامج (سراج) لتنمية القيادات العربية الشابة –مكتب اليمن– مطبوعة "الانطلاق" كمبادرة شبابية إعلامية ثقافية، وقلدها باللقب الذي يمنح شهريا لأهم المبادرات والشباب المؤثرين في مجتمعاتهم، وقال إنها تستحق لقب (سراج الشهر).

"الانطلاق" كانت قد تقدمت بملف حوى كل ما يتعلق بها من أنشطة ومعلومات منذ أن تأسست في ٢٠٠٦م، إلى جانب ما أحدثته من تغيير سواء عند أعضائها أو في المجتمع الشبابي الذي تعمل خلاله.. واستحقت بذلك أن تنال لقب سراج شهر مارس، وهو ما تعده تقليداً ثمينا لدورها البسيط في التنمية الشبابية؛ كون المبادرات الشبابية شريكة أساسية في التنمية.

ومبادرة سراج عبارة عن برنامج إقليمي مدعوم من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي ويتبع منظمة رعاية الأطفال.. ويهتم بتنمية القيادات العربية الشابة في خمس دول عربية "الأردن، فلسطين، لبنان، مصر واليمن ، ويسعى من خلال "سراج الشهر" تسليط الضوء على قصة أو تجربة أي شاب أو مجموعة شبابية واجهوا تحد أو مشكلة، وكانوا واعين لإمكاناتهم، مبادرين في إحداث فرق في مجتمعاتهم، واستطاعوا أن يجعلوا من حولهم يلهمون بمبادراتهم، وذلك من خلال تعاون برنامج سراج مع عدد من وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة لعرض قصصهم وتجاربهم.

يذكر أن "الانطلاق" كانت قد حصلت على تكريم من برامج الشباب بمنظمة رعاية الأطفال في يناير الماضي ضمن الوسائل الإعلامية اليمنية الشريكة مع المنظمة، وتسلم الشهادة ماجد صالح الشعيبي.

فعالية تضامنية مع المتعقلين على ذمة صعدة

تقيم المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية وأهالي المعتقلين، يوم غد الخميس ١ ابريل ٢٠١٠م بفندق إيجل، فعالية تضامنية للمطالبة بسرعة إطلاق سراح المعتقلين على خلفية أحداث صعدة.

نساء لأجل القدس ينظمن مهرجان غضب نصرة للمسجد الأقصى

تنظم رابطة (نساء لأجل القدس)، المنبثقة عن القطاع النسوي لمكتب مؤسسة القدس الدولية في اليمن، مهرجانا نسويا لنصرة القدس والأقصى.

وبحسب المدير التنفيذي للقطاع النسوي بمكتب مؤسسة القدس باليمن (سهام محمد)، فإن المهرجان الذي أقيم بمؤسسة واحة الزيتون في تمام الساعة الثالثة

والنصف من عصر الإثنين ٢٩ مارس ٢٠٠٩م شهد حضوراً نوعياً وحشداً كثيراً.

كما شهدت الفعالية عرضاً قدمته مدير القطاع النسوي عن المرابطات في المسجد الأقصى، إضافة إلى مادة عن دور النساء اليمنيات في دعم القضية الفلسطينية، وعرض فقرة فنية قدمتها زهرات من أطفال فلسطين المقيمين في اليمن. وقالت "أم شام" إن الغرض من إقامة هذا المهرجان تأكيد غضب نساء اليمن على ما يتعرض له المسجد الأقصى والمقدسات في القدس، وهو في نفس الوقت إذكاء لحب القدس والأقصى، والتوعية بالأخطار التي تطالها من سلطات الاحتلال الغاصب، وما ينبغي تقديمه لدعم المرابطين المدافعين عن مقدسات الأمة. وقد صدر عن هذه الفعالية بيان تضمن موقف نساء اليمن الغاضبات تجاه الانتهاكات الصهيونية بحق المسجد الأقصى.

يشار إلى أنه أقيم على هامش المهرجان معرض صور وطبق خيري ومبيعات لمشغولات تمثل نماذج من التراث الفلسطيني وتعزز أهمية القضية لدى مقتنيها ومشاهديها على حد سواء.

من جهته أكد المسؤول الإعلامي بمكتب مؤسسة القدس في اليمن، الزميل وديع عطا، على ضرورة تفاعل وسائل الإعلام المحلية على الأقل في التفاعل مع هذه الفعاليات لما لها من أثر في نفوس أهلنا المرابطين في عموم فلسطين ؛ لأنهم يفرحون بتضامن ونصرة أشقائهم في أي بلد إسلامي، فكيف إذا كان من أهل اليمن – أهل المدد – بحسب الوصف النبوي لهم.